# الحرية

alhurriyah.sy

وطـــن الكلمـة

24 صفحة

صحيفـة إلكترونيـــة تخصصية تصدر عـن مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع

الخميس 6 جمـادى الآخـر 1447 هـ | 27 تشـرين الثاني 2025 م | العدد 12

## المركزي يعمل على إعداد إطار جديد لإعادة تفعيل علاقات المراسلة المصرفية

## هل يكون الاستقرار النقدي على حساب التكاليف الاجتماعية ؟ | 12

## عـام على ردع العـدوان.. | 2 -3 -4 -5 -6 -7

# تحرير الاقتصاد وبناء سوريا جديدة مزدهرة

## اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير.. | 8 -9 -10

## خطوة ضرورية لمسار تعافي الاقتصاد السوري

## ▪ محليـات | 14

نقلة نوعية لوزارة التربية والتعليم بعد التحرير

**معادلة أكثر من 32 ألف وثيقـة..**

**وإعادة بناء 8 مدارس**

## ▪ محليـات | 16

طاقـة الأمـواج :

**كنز مستدام يجب استثماره لتعزيز الأمن الطاقي المحلي**

الحرية
العدد 12 | السنة الأولى | الخميس 27 تشرين الثاني 2025 م

## سوريا بعد عام على التحرير..

# تأسيس دولة جديدة أم مجرد بداية طريق؟

الحرية – أمين سليم الدريوسي

مرّ عام على سقوط النظام السابق في سوريا، وسط تحوّل إستراتيجي غير مسبوق في المشهد السياسي والأمني والاقتصادي، لم يكن «التحرير» مجرد حدث عسكري، بل أصبح محطة فاصلة لإعادة بناء الدولة على مختلف الصعد، وسط تحديات جسيمة وفرص محدودة، لكنها واعدة.

خلال هذا العام، بدا واضحاً أن استعادة السيادة لم تقتصر على رفع العلم فوق الأرض المحررة، بل كان بداية مسار طويل لإعادة تثبيت السيادة على المستويات الإدارية والأمنية والقانونية، فبعد سنوات من الانقسام وفقدان السيطرة على الحدود والمعابر، شكّل العام الأول من التحرير محطة لإعادة الإمساك بمفاصل الدولة، حيث عادت السلطة المركزية لتفرض حضورها على المنافذ البرية والجوية والبحرية، بما يعني استعادة القدرة على ضبط حركة التجارة والعبور، وإعادة تنظيم العلاقة مع الجوار وفق قواعد القانون الدولي.

لكن السيادة لا تُختزل في السيطرة الأمنية وحدها، بل تتجلى في إعادة هيكلة مؤسسات الدولة على أسس قانونية حديثة، هذا التحول يعني الانتقال من مؤسسات مثقلة بالبيروقراطية والفساد إلى مؤسسات قادرة على إدارة الموارد بكفاءة، وتقديم الخدمات للمواطنين بشفافية، وربط الأداء الإداري بمساءلة واضحة، فالعام الأول شهد خطوات أولية في هذا الاتجاه، مثل إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية لتكون أكثر خضوعاً للقانون، وإطلاق مشاريع لإصلاح الإدارة المحلية بما يضمن مشاركة أوسع للمجتمع في صنع القرار.

الأهم أن استعادة السيادة لم تعد مجرد شعار سياسي، بل أصبحت ممارسة يومية تُقاس بمدى قدرة الدولة على حماية حدودها، إدارة مواردها، وضمان حقوق مواطنيها، وهنا تكمن دلالة التحرير، بأنه لم يقتصر على إسقاط حكم الأسد، بل فتح الباب أمام إعادة بناء الدولة على أسس جديدة، تجعل السيادة فعلاً حياً يتجسد في كل مؤسسة وكل قرار.

### استعادة السيطرة وخطوات نحو إصلاح دستوري

فعلى الصعيد السياسي ومنذ سقوط النظام السابق في كانون الأول ٢٠٢٤، بدأت الحكومة الجديدة برئاسة أحمد الشرع في استعادة السيطرة على أغلب الحدود والمعابر الحيوية، باستثناء بعض المناطق في شمال حلب وشرق دير الزور ومحافظة الحسكة، التي لا تزال تحت سيطرة قوات «قسد» مدعومة خارجياً، وتمكّنت السلطات من توحيد جزء كبير من الجغرافيا السورية، وفرضت سلطة الدولة على مناطق جديدة، ما أعاد فتح ملفات التنمية والسياسة الخارجية.

وأعلنت الحكومة الجديدة عن خطوات أولية نحو إصلاح دستوري، ووعدت بإجراء انتخابات تشريعية في المستقبل القريب، كجزء من خطة لتعزيز الشرعية والمشاركة الشعبية، كما بدأت عملية إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية، وربطها بالكفاءة والجدارة، وفقاً لما أكده خطاب الرئيس الشرع أمام الأمم المتحدة، حيث قدّم سوريا كفرصة جديدة للاستقرار بعد عقود من الأزمات.

وخلال العام الأول من التحرير، كان الإنجاز الأبرز لسوريا في ملف العقوبات هو إعادة طرح القضية دولياً بشكل مباشر وربطها بالشرعية السياسية الجديدة والانفتاح الخارجي.

لقد قدّمت الحكومة برئاسة الشرع هذا الملف كأولوية في خطابها أمام الأمم المتحدة، مؤكدة أن العقوبات تكبّل الشعب وتصادر حريته، وطالبت برفعها بشكل كامل.

أما وزارة الخارجية فقد كان دورها في هذا السياق أنها كثّفت اتصالاتها مع دول الجوار والمجتمع الدولي، وطرحت رفع العقوبات كشرط أساسي لبناء شراكات اقتصادية ودبلوماسية جديدة، ورغم أن العقوبات لم تُرفع بالكامل بعد، إلّا أن الإنجاز يتمثل في كسر العزلة السياسية وفتح النقاش الدولي حول جدوى استمرارها، مع تحقيق بعض التخفيف الجزئي عبر تسهيلات إنسانية وزيادة التعاون في مجالات الغذاء والطاقة.

بهذا المعنى، تحوّل ملف العقوبات من قضية مجمدة إلى محور تفاوضي مفتوح، وأصبح جزءاً من مسار إعادة الإعمار والاستقرار الداخلي.

### مؤشرات تحسن وحاجة ماسة للإعمار

وعلى الصعيد الاقتصادي، قبل التحرير كان المشهد الاقتصادي عنوانه الانهيار، تضخم متسارع، انهيار البنية التحتية وغياب الاستثمار، أما خلال العام الأول فقد بدأت مؤشرات التحسن بالظهور، أبرزها استقرار نسبي في سعر الصرف، تشغيل بعض محطات الكهرباء، وانتعاش محدود في الزراعة والصناعات الغذائية.

وأسهم تخفيف العقوبات والانخراط الدبلوماسي في توفير بيئة أولية للتعافي، حيث أجرت الحكومة الجديدة أكثر من ٣٣٠ اتصالاً خارجياً بين كانون الأول ٢٠٢٤ وشباط ٢٠٢٥.

وتشير تقارير إلى أن سوريا تمتلك نقاط قوة يمكن البناء عليها، مثل الأراضي الزراعية الخصبة التي تشكل نحو ٣٢٪ من مساحة البلاد، والموارد البشرية الشابة، والموقع الجغرافي الإستراتيجي، لكن التحدي الأكبر يبقى في وضع خطة إعمار مرحلية وبيئة أعمال شفافة لجذب الاستثمارات وتحقيق نمو مستدام، كما تؤكد تقارير صندوق النقد الدولي ووسائل إعلام عربية وجود خارطة طريق للإصلاحات، مع تقديرات لتكلفة إعادة الإعمار تقارب ٤٠٠ مليار دولار، وتظهير لمخارج اقتصادية قد تقود إلى استعادة الربط التجاري الإقليمي، خصوصاً مع دول الخليج وتركيا، وهو ما ناقشته تغطيات قناة الجزيرة والبوابات الاقتصادية العربية، كما تشير تقارير إلى وجود مبادرات إقليمية محلية تدفع باتجاه تعزيز الاستثمار والشراكات.

### عودة النازحين وتحسين الخدمات

اجتماعياً، قبل التحرير، كان النزوح والتهجير أبرز ملامح المشهد، واليوم بدأت عودة تدريجية للنازحين إلى مناطقهم الأصلية، بدعم من مشاريع سكنية وخدمات أساسية، وسط تحسن ملحوظ في السلم الأهلي، وعودة بعض المدارس والمستشفيات للعمل، مدعومة بمبادرات شعبية مثل «أربعاء حمص» «فداء لحماة» و«وفاء إدلب» وغيرها من المبادرات التي تركز على إعادة الإعمار خارج الإطار التقليدي.

كذلك أطلقت مشاريع سكنية أولية وخدمات أساسية، مع تحسن في السلم الأهلي والتعليم والصحة، فعلى سبيل المثال، خصصت ١٢ مليون دولار لمشاريع بنية تحتية في شمال إدلب، أما أزمة السكن، فهي خانقة مع ارتفاع إيجارات المنازل، لكنها تتطلب إصلاحاً أعمق لمعالجة احتياجات ملايين العائدين، كما أكدت تقارير عن حاجة ملحة لإسكان اللاجئين قبل تنفيذ خطط إعمار كبرى.

لكن التحديات الاجتماعية كبيرة، خصوصاً في مجالي التعليم والصحة، وفي تعزيز الثقة بين مختلف مكونات المجتمع السوري، إضافة إلى مواجهة محاولات زعزعة الاستقرار عبر الإرهاب والانقسامات، ورغم أن السلم الأهلي شهد تحسناً نسبياً بفضل مبادرات محلية، إلّا أنه ما زال بحاجة إلى إطار وطني جامع يجرّم خطاب الكراهية ويعزز الهوية الوطنية، بما يضمن استدامة الاستقرار ويحول دون عودة التوترات.

### إعادة تنظيم الأجهزة وخطوات نحو استقلال القضاء

على الصعيد الأمني والقانوني، بدأت الحكومة الجديدة في إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها وتدريبها على أسس قانونية، وحصر السلاح بيد الدولة، وملاحقة مجرمي النظام السابق، واعتقال أفراد شبكات تهريب المخدرات والأسلحة، كما شهدت الحدود اشتباكات متكررة، ما يعكس استمرار التحديات الأمنية.

أما على الصعيد القانوني، فقد بدأت خطوات أولية نحو استقلال القضاء ومكافحة الفساد، وتم الإعلان عن لجان ثلاثية لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات، وغرف عمليات مشتركة لتنسيق الخطوات التنفيذية، مع التزام بإطلاق سراح المحتجزين وتسريع عمليات تبادل الأسرى بإشراف الصليب الأحمر.

### من التأسيس إلى الإنجازات الملموسة

يُعدّ العام الأول من التحرير مرحلة تأسيسية وضعت الأسس لمسار جديد يربط التحرير العسكري بالتحول المؤسسي والانفتاح المدروس على الجوار.

أما العام القادم فيجب أن يكون عام التحول العملي، لضمان أن التحرير لا يكتمل فقط بتحرير الأرض، بل بتحرير الإنسان والموارد من قيود الفساد والانقسام، وتبرز الأولويات في تثبيت الاستقرار الاقتصادي عبر خفض التضخم وضبط سعر الصرف، وإطلاق خطة إعمار مرحلية تستهدف إعادة تشغيل ٤٠٪ من البنية التحتية خلال فترة زمنية قصيرة، إضافة إلى ضمان عودة آمنة ومدعومة للنازحين، مع جدول زمني واضح للانتخابات والإصلاحات السياسية والدستورية، وتعزيز الشفافية عبر تقارير إنفاق فصلية ومؤشرات أداء للبلديات.

لقد شهدت سوريا خلال العام الأول بعد التحرير تحولات تأسيسية على مختلف الصعد، من استعادة السيطرة السياسية والانفتاح الدبلوماسي، إلى بوادر التعافي الاقتصادي وجهود إعادة الإعمار، وعودة النازحين وتحسين الخدمات، وصولاً إلى إصلاح الأجهزة الأمنية والقضائية.

هذه الإنجازات، وإن كانت أوليه لكنها أولوية، تضع الأسس لمستقبل أفضل، لكنها تتطلب تضافر الجهود المحلية والدولية لتحقيق الاستقرار والعدالة الاجتماعية.

إن مسار إعادة بناء سوريا طويل وشاق، لكنه يحمل الأمل في مستقبل يليق بتضحيات الشعب السوري.

# عام على انطلاق سوريا الجديدة.. جهود حثيثة لدفع عجلة الاقتصاد نحو التعافي

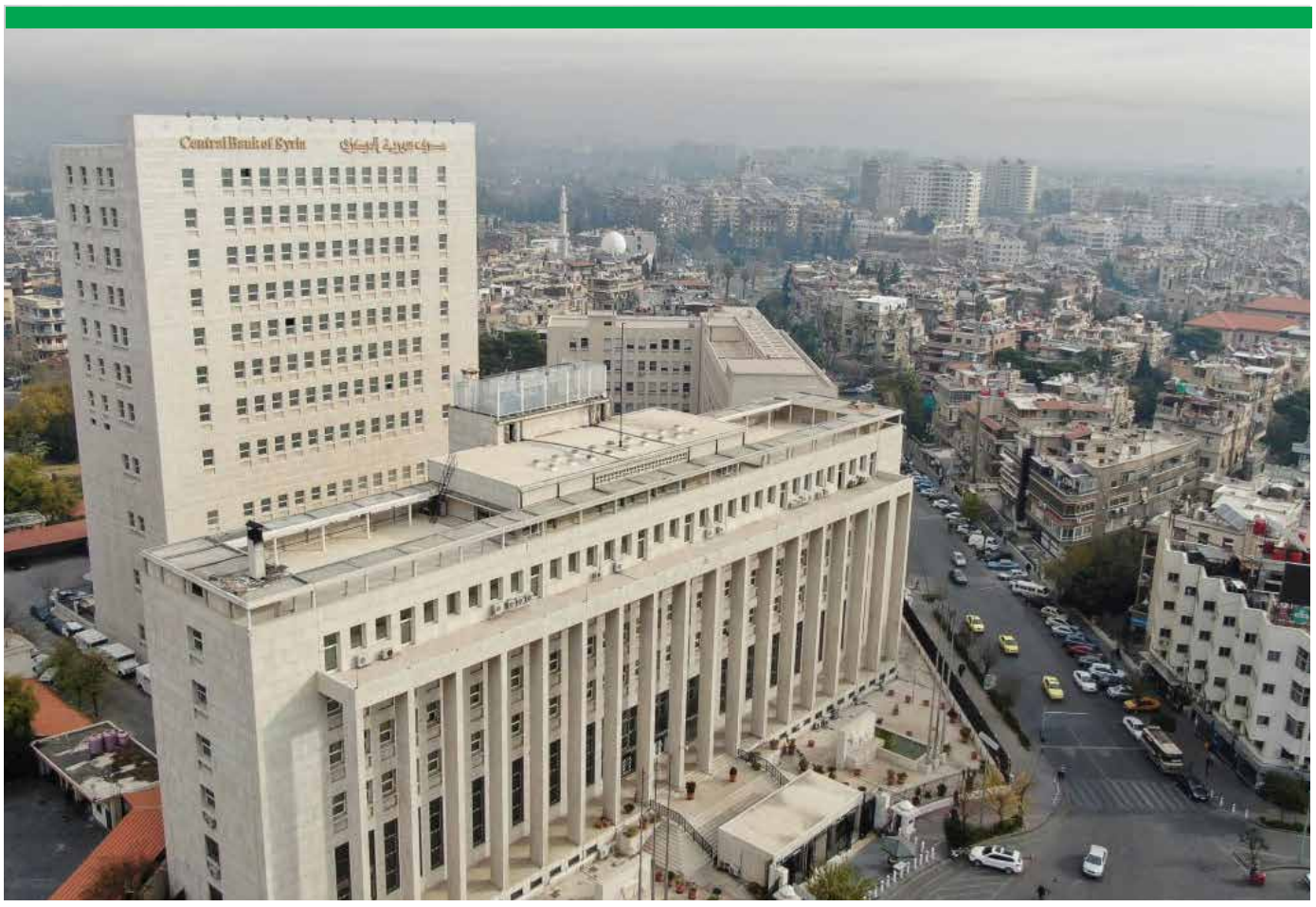


**الحرية – رشا عيسى**

بعد عام على التحرير وانطلاق سوريا الجديدة، تبذل الحكومة جهوداً حثيثة لدفع عجلة الاقتصاد نحو التعافي في ظل ظروف بالغة التعقيد، فبينما يتوقع البنك الدولي نمواً بنسبة 1% عام 2025، وهو تحسن طفيف بعد سنوات من التدهور والحرب، لا تزال البلاد تواجه تحديات أمنية وأزمة سيولة.

ويبدو المناخ الإقليمي والدولي متاحاً لإحراز تقدم مع تواصل الجهود الدبلوماسية السورية على الصعد السياسية والاقتصادية، بما يوفر لسوريا الجديدة فضاءات واسعة لإعادة إحياء بلد أنهكته الحرب ودمّرت مقدراته.

يتحدث الدكتور سعد بساطة، مستشار غرفة صناعة حلب، لـ«الحرية» عن التطورات الاقتصادية التي تشير إلى بداية مسار التعافي مع ولادة سوريا الجديدة، ومنها: تحسن سعر الصرف وتقليص التضخم، حيث انخفض معدل التضخم السنوي إلى 21% في الربع الثاني من عام 2025 بعد أن بلغ مستويات قياسية وصلت إلى 118.9% في الفترة نفسها من عام 2024.

كما تمت زيادة رواتب القطاع العام بنسبة 200% لتحسين مستوى المعيشة، إلى جانب جهود نشطة لجذب الاستثمارات الخارجية، كان أبرزها اتفاقية بقيمة 7 مليارات دولار مع شركة «UCC» القطرية في مجال الطاقة.

## تحديات هيكلية

على الرغم من هذه المؤشرات، يواجه الاقتصاد تحديات بنيوية تعوق التعافي المستدام، يحددها الدكتور بساطة في: نقص السيولة الذي يؤثر على قدرة الحكومة على تمويل المشاريع الحيوية، وتكلفة إعادة الإعمار الباهظة التي تتراوح بين 250 و400 مليار دولار، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة حيث يعيش نحو 70% من المواطنين تحت خط الفقر، إضافة إلى تدهور البنية التحتية وانخفاض الإنتاج الزراعي والصناعي، والاعتماد على المساعدات الخارجية.

## جهود حكومية ومستقبل مرهون بالاستقرار

يؤكد بساطة أن الحكومة تواصل جهودها لتحسين الوضع الاقتصادي عبر إصلاحات هيكلية مثل تحرير أسعار الصرف وتقليص الإنفاق الحكومي، إلى جانب تعزيز التجارة وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية.

ومع ذلك، يبقى مستقبل الاقتصاد السوري مرهوناً بالاستقرار السياسي والأمني، وبالحاجة إلى إصلاحات اقتصادية عميقة وانفتاح دولي مدروس.

## معايير التخطيط

يبين بساطة أن الانفتاح المدروس يعد من أهم ركائز النجاح، شرط وجود إستراتيجية واضحة تحدد الأهداف والآليات، وتحليل اقتصادي شامل لتأثيراته على مختلف القطاعات، إضافة إلى آليات تنظيم ورقابة قوية ومشاركة مجتمعية واسعة. ويحذر من الاندفاع الاعتباطي من دون تخطيط كافٍ، ما يؤدي إلى الفوضى وغياب التنسيق، فضلاً عن مخاطر غياب الشفافية والتركيز على المصالح الشخصية.

## دروس من تجارب سابقة

يذكّر بساطة بأمثلة عن الانفتاح غير المدروس، مثل تدفق البضائع التركية بلا رقيب بما أضر بالصناعات المحلية، والاستيراد الضخم للسيارات المستعملة دون قيمة مضافة حقيقية، إضافة إلى تصريحات غير مدروسة حول خصخصة القطاع العام التي أثارت مخاوف بشأن مستقبله دون خطة واضحة.

## مقترحات لتجاوز التهديدات

ولتحويل الانفتاح الاقتصادي إلى فرصة حقيقية للتعافي والنمو، يرى بساطة ضرورة تبني نهجاً مدروساً يقوم على: وضع إستراتيجية واضحة تحدد الأهداف والآليات، إجراء دراسات معمقة لتأثيرات الانفتاح على القطاعات الحساسة، وتفعيل التنظيم والرقابة لحماية الصناعات المحلية من المنافسة غير العادلة وضمان التنفيذ المنظم والفعال،

دعم الصناعات المحلية وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المحلية والعالمية من خلال توفير التمويل، التكنولوجيا، والتدريب. تعزيز القدرة التنافسية عبر تحسين البنية التحتية وتوفير التمويل اللازم للشركات لزيادة الإنتاجية والجودة. حماية الفئات الضعيفة بتقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي للتخفيف من أي تأثيرات سلبية محتملة للانفتاح على مستوى المعيشة. تعزيز الاستثمارات الأجنبية من خلال الحوافز والضمانات اللازمة للمستثمرين، مع توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية. المشاركة المجتمعية عبر إشراك مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، في صياغة وتنفيذ سياسات الانفتاح لضمان أن تكون العملية شاملة وشفافة.

## الانفتاح المدروس مفتاح المستقبل

أكد الدكتور بساطة أن الانفتاح الاقتصادي سيكون محركاً قوياً للنمو والتعافي، لكنه يحتاج إلى أن يكون مدروساً بعناية، ومخططاً له بدقة، ومحاطاً بآليات رقابة قوية. فبدون إستراتيجية واضحة ومشاركة مجتمعية حقيقية، قد يتحول هذا الانفتاح إلى مصدر لمزيد من التحديات، بدلاً من أن يكون بوابة نحو مستقبل اقتصادي مستقر ومزدهر.

## بصراحة

# وداعاً لمرحلة العشوائية

**باسم المحمد**

يشكل إنشاء اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير خطوة مفصلية على مستوى الاقتصاد السوري ككل، وهو مؤشر واضح على أن مرحلة الفوضى والعشوائية في حياتنا الاقتصادية قد أصبحت من الماضي، إذ إن تركيبة هذه اللجنة، التي تضم وزارات المالية والاقتصاد والزراعة والإدارة المحلية، إلى جانب المدير العام للجمارك، تعكس توجهاً جدياً نحو توحيد الجهود المؤسسية، وتنسيق العمل بين الجهات المعنية، وصياغة رؤية موحدة لتنظيم حركة التجارة الخارجية وتوجيهها بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الوطني.

ومن المتوقع أن يسهم هذا التوجه في تحقيق جملة من المكاسب الاقتصادية المهمة، وفي مقدمتها الحد من التهرب الضريبي والجمركي الذي كان منتشراً في الفترات السابقة، حيث كانت الجهات المعنية تعمل بشكل منفصل أشبه بجزر معزولة، ما أتاح المجال واسعاً أمام الهدر والفساد، وأدى إلى خسائر كبيرة في موارد الدولة العامة.

كما أن توحيد المرجعيات سيساعد على تحديد مكونات الميزان التجاري بدقة أكبر، ما يمنح صناع القرار القدرة على الاستجابة المرنة للمتغيرات الاقتصادية، والتعامل مع الأزمات في الوقت المناسب وبأسلوب أكثر فاعلية.

إضافة إلى ذلك، ستتوفر قاعدة بيانات دقيقة للمراكز البحثية والأكاديمية، تُمكنها من إجراء الدراسات واستشراف المستقبل، الأمر الذي يشكل دعامة قوية للجهات التنفيذية في رسم السياسات ووضع الخطط الاستراتيجية القادمة.

ولا يقتصر الأثر الإيجابي على ذلك فحسب، بل يشمل أيضاً تحسين مناخ الاستثمار، وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين، وترسيخ قواعد الحوكمة والشفافية، وهي عوامل باتت أساسية في اتخاذ قرارات الاستثمار والدخول إلى الأسواق.

ومن بين النتائج المهمة المتوقعة أيضاً، تحقيق رقابة لحظية على ميزان المدفوعات، ما يساعد السلطات المالية والنقدية على اتخاذ القرارات الضرورية للحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة، ووضع حد لحالة التذبذب وارتفاع الأسعار غير المبرر.. التي كانت تُبرر سابقاً بمخاوف تقلبات سعر الصرف.

وتأتي هذه الخطوة ضمن حزمة من القرارات المهمة التي طُبقت في مجالات التجارة والصناعة والقطاع المصرفي، إلى جانب تفعيل أدوات السياسة النقدية، وهي إجراءات من شأنها أن تثمر نتائج إيجابية خلال فترة زمنية قصيرة، وأن تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحسين المستوى المعيشي، وتسريع وتيرة إعادة الإعمار.

إننا اليوم أمام بداية مرحلة جديدة قوامها التخطيط السليم وإعادة هيكلة الاقتصاد السوري على أسس صحيحة، خلال فترة عام على التحرير المجيد، على أن تتعزز هذه الجهود خلال المرحلة المقبلة بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي، وإعادة تحريك عجلة الإنتاج التي توقفت طويلاً.

الحرية
العدد 12 | السنة الأولى | الخميس 27 تشرين الثاني 2025 م

## في عامها الأول بعد التحرير..

# سوريا تحقق تقدماً في عالم الاقتصاد

**الحرية – ميليا اسبر**

حققت سوريا خلال عامها الأول بعد التحرير تقدماً اقتصادياً جيداً في كثير من الجوانب الهامة ابتداءً من تخفيض أسعار السلع والمواد، وانتهاء بالمشاركة في فعاليات ومعارض اقتصادية عربية ودولية، كل ذلك جعل منها محط أنظار الكثير من المستثمرين المحليين والأجانب، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى نهوض الاقتصاد السوري وازدهاره ، لكن على الرغم من ذلك مازالت تواجه البلاد تحديات كبيرة تتطلب إصلاحات شاملة ودعمًا دوليًا لتحقيق التعافي المستدام.

الخبير الاقتصادي فاخر القربي أوضح في تصريح لـ" الحريّة " أنه بعد سقوط النظام البائد ، واجه الاقتصاد السوري صعوبات كبيرة في ظل الفوضى وتدمير البنية التحتية، لكن بدأت تظهر بعض الإنجازات الأولية مثل انخفاض أسعار السلع الأساسية وإلغاء ضريبة جمركة الهواتف بالتزامن مع بداية جهود لإعادة الإعمار عبر جذب الاستثمارات الخارجية والتركيز على القطاعين الزراعي والصناعي.

### إنجازات اقتصادية

وأشار القربي إلى إنجازات اقتصادية أولية أهمها: 1- انخفاض أسعار السلع حيث شهدت الأسواق انخفاضاً ملحوظاً في أسعار مواد مثل الموز والسكر والأرز، ما زاد من قدرة المواطنين على شرائها.

2- إلغاء جمركة الهواتف فقد تم إلغاء الضريبة المفروضة على الهواتف المستوردة، ما أدى إلى انخفاض أسعارها والتشجيع على شرائها.

3- الانفتاح على السوق مثل دخول سيارات حديثة بأسعار مقبولة.

4- بدء مكافحة المخدرات فقد تم ضبط مصانع ومستودعات ضخمة للمخدرات وزادت عمليات ضبط المهربين بالتعاون مع دول الجوار.

### تحديات مستقبلية

القربي تحدث عن تحديات وآفاق مستقبلية أهمها إعادة الإعمار والتي تُمثل تحديًا كبيرًا حيث تتطلب استثمارات ضخمة لإصلاح البنية التحتية المتضررة، إضافة إلى تدهور الناتج المحلي والذي انكمش بشكل كبير منذ عام 2011 ولا يزال نصيب الفرد من الدخل القومي منخفضاً، مشيراً كذلك إلى أن البلاد تواجه تحديات طويلة الأمد مثل أزمة السكن والتغيرات الديموغرافية وإعادة بناء النسيج الاجتماعي، مؤكداً ضرورة الحاجة لإصلاحات شاملة في مجالات مثل النظام المالي والبيئة القانونية للاستثمار لتحقيق التعافي المستدام، لافتاً إلى أن الحكومة الجديدة تعمل على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للمشاركة في مشاريع البنية التحتية.

### تفعيل القطاع المالي

وذكر الخبير الاقتصادي أنه خلال عام واحد استطاعت الحكومة إعادة تفعيل القطاع المالي والنقدي وضخ الثقة به، فاستأنفت سوق دمشق للأوراق المالية التداول بعد 6 أشهر من التوقف، ما يشير إلى أن الاقتصاد السوري بدأ يتعافى، وأن سوريا تحولت من اقتصاد مركزي

يديره القطاع العام واقتصاد الظل إلى اقتصاد قائم على الحرية الاقتصادية، مضيفاً أن الفرصة اليوم متاحة أمام البلاد لتحقيق نهضة اقتصادية شاملة خلال السنوات العشر المقبلة شريطة استمرار الإصلاحات واستقرار البيئة السياسية والأمنية، فالنمو المتوقع في القطاعين الزراعي والصناعي قد يسهم في تقليص البطالة وتحقيق الأمن الغذائي، كما أن فتح سلاسل التوريد وخطوط النقل تدريجياً سيعزز التجارة الداخلية والخارجية.

### تجاوز مرحلة الإغاثة

ويرى القربي أنه في حال استمرت الاستثمارات الخليجية والتركية وتوفرت الشفافية والثقة لدى المانحين فقد تتمكن سوريا من تجاوز "مرحلة الإغاثة" والانتقال إلى مرحلة "التنمية المستدامة" وهذا يحقق انخفاضاً تدريجياً في معدلات التضخم والبطالة بالتزامن مع تحسن العملة الوطنية وانخفاض الاعتماد على الدولار.

### الطريق لايزال طويلاً

ورغم إن الطريق لا يزال طويلاً حسب القربي فإن التحولات الجارية سياسياً واقتصادياً تشير إلى لحظة حاسمة في تاريخ سوريا وفرصة لإعادة بناء البلاد على أسس جديدة ربما تكون الأعمق منذ الاستقلال، منوهاً بأن مستقبل سوريا يعتمد على قدرة الإدارة الجديدة على تحويل الانفتاح الدبلوماسي إلى شراكات إستراتيجية مستدامة والعمل على تجاوز الحسابات الإقليمية والدولية المعقدة واستثمار اللحظة الراهنة لبناء دولة قوية.

### فرصة ذهبية

ونوه الخبير الاقتصادي بأن هناك ثمة تحديات عدة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في سوريا تجعل إدارة سوريا الجديدة تتمهل في ما يخص الفترة الانتقالية من بينها إعادة الإعمار واختيار الهوية الاقتصادية للدولة الجديدة، ولكن أمام كل ذلك تظل هناك فرصة ذهبية بين يدي القيادة الجديدة لإبراز الإنجازات الاقتصادية التي عملت عليها وما زالت في حين أنها تسلمت بلداً متهالكاً متهاوياً، فأي شيء يمكنها أن تضعه في هذا البلد من المال أو الإصلاحات الصغيرة سيبرز على أنه إنجاز اقتصادي، ما سيعزز من شرعيتها والحاضنة الشعبية لها والتفاف الجماهير حولها، خاتماً حديثه بالقول إن السوريين يترقبون المستقبل الجديد ويأملون الأفضل لهم ولبلدهم.

# .. وتزايد تدريجي بحجم الصادرات والنشاط التجاري إلى تصاعد

**الحرية - وليد الزعبي**

ليس بالعادي أو العابر هذا العام الذي مرّ على بلادنا بعد التحرير، بل هو عام استثنائي بكل المقاييس قلب وجه البلاد المظلم إلى وجه مشرق معزز بحزمة إجراءات مضيئة في كل المجالات وخاصة على صعيد الاقتصاد الذي كسرت قيوده وفتحت آفاقاً رحبة أمام انطلاقته.

رئيس غرفة تجارة وصناعة درعا نشأت خالد الرفاعي أوضح لـ"الحرية"، أن انتصار ثورة الحرية والكرامة على نظام الاستبداد أخذت مفاعيله تظهر سريعاً على الأرض، حيث تضع الإدارة الجديدة لسوريا نصب عينيها الانتقال بالبلاد من الدمار إلى الازدهار ومن التراخي إلى الرخاء، ولجهة الاقتصاد يلاحظ أن السوق لم تعد حكراً على فئة معينة كما كان في عهد النظام البائد، عندما سادت الحصرية البغيضة وتحكمت بجميع القطاعات لصالح حيتان الفساد المحسوبين على ذلك النظام، إذ تحول الاقتصاد في خطوة جريئة إلى اقتصاد سوق حر تنافسي، ما مكن المستثمرين والصناعيين والتجار من العمل في أي مجال، وهذا ما بدأ يخلق بيئة تنافسية لم تعهدها البلاد من قبل، وثمة نتائج مهمة أخذ الجميع يتلمسها من خلال التنافس على جودة المنتج وخفض سعره، ما انعكس إيجاباً على المواطنين.

ولفت رئيس الغرفة إلى أن المنتج المحلي في طريقه للتمكن من المنافسه خارجياً في ظل استمرار تبسيط الإجراءات ومنح التسهيلات المحفزة على ذلك، والتي شملت الإعفاء من مجموعة ليست بقليلة من الضرائب والرسوم، وإلغاء الاستعلام الضريبي، والمنصة سيئة الصيت، كذلك الإعفاء من رسوم الآلات المستوردة للمنشآت الصناعية الجديدة، التي تركت أثراً إيجابياً كبيراً لجهة تشجيع إنشاء الاستثمارات الصناعية في مجالات مختلفة، وساهمت في تحديث خطوط إنتاج المنشآت القائمة، بشكل عزز جودة الإنتاج وزاد كميته، أضف لذلك التسهيلات المتعلقة بالمواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية وخاصة لجهة تخفيض رسومها الجمركية بشكل قلل كلف الإنتاج، بالتوازي مع سهولة حركة نقل البضائع والأموال وتنقل الأشخاص بين المحافظات، وكذلك يسر حركتها مع الدول المجاورة.

وعرض رئيس الغرفة لمؤشرات من قلب الغرفة تدلل على تحسن حجم الصادرات والنشاط الصناعي والتجاري، حيث زاد عدد شهادات المنشأ الممنوحة من ١١٠ شهادات العام الماضي إلى ٦٨٤ شهادة العام الحالي، وشملت الصادرات أدوية بيطرية وألبسة وعدداً صناعية خاصة بالمطاعم ومقطورات سيارات النقل والكرتون إضافة للخضار والفواكه وغيرها، كما زاد عدد السجلات التجارية ما بين مؤسسات وأفراد وتالياً عدد المسجلين الجدد في الغرفة، حيث لم يتجاوز عددهم في العام الماضي ١٦٥ بإجمالي عدد مسجلين مع القديمين (تجديد تسجيل) ٥٠٤ مسجلين، بينما وصل عدد المسجلين الجدد العام الحالي إلى ٨٠٦ مسجلين، وبإضافتهم لمن جددوا من القديمين يصبح الإجمالي ١٦٦٣ ما بين مؤسسات وأفراد، بمختلف النشاطات الاقتصادية، علماً أن نشاطات جديدة دخلت الأسواق مثل شركات التطبيقات الإلكترونية والرقمية ومنصات التسويق الإلكتروني والدعاية والإعلان الرقمي.

وأكد الرفاعي أن الانفتاح على مختلف دول العالم ورفع العقوبات عن سوريا كفيلة بعودة الاستثمارات المهجرة، وجذب الاستثمارات الخارجية في مختلف المجالات، مدعومة بعودة سوريا إلى نظام سويفت المالي العالمي الذي يتيح انتقال سريع وسلس وآمن للأموال من وإلى سوريا، والتي لا شك ستساهم بمجملها في المرحلة القادمة في نمو مضطرد للاقتصاد الوطني والمضي نحو النمو والازدهار.

# ملف إعـادة الإعمـار بين الأولويات والاحتياجات والتكاليف ومصادر التمويل

الحرّية – هبا علي أحمد

مع انطلاقة سوريا الجديدة قبل عام كان ولايـزال ملف إعـادة الإعمار من أكثر الملفات حضوراً وحديثاً وتـداولاً وإلحاحاً، وأخـذ جانباً كبيراً من الاهتمام المحلي والإقليمي والـدولـي، ولاسيما بعد صدور تقديرات البنك الدولي حول تكلفة إعادة الإعمار في سوريا.. وبعد مرور عام، يستمر السؤال: أين وصل الملف وما هي الأولويات والاحتياجات؟

## التكلفة والاحتياجات

بالأرقام والإحصائيات يتحدث الدكتور باسل سعيد علي، عضو الهيئة التدريسية فـي قسم التمويل والـمـصـارف جامعة دمشق في حديث لـ«الحرّية» عن تكلفة إعـادة الإعـمـار والاحـتـيـاجـات وعـن حجم الأضرار التي أصابت مختلف القطاعات، لافتاً إلى أن تقديرات البنك الدولي تشير إلى أن تكلفة إعادة الإعمار في سوريا قد تصل إلى 216 مليار دولار، تتوزع على 75 مليار دولار للبناء السكني، و59 مليار دولار للمباني غير السكنية، و82 مليار دولار للبنية التحتية، والتي تشمل الكهرباء، المياه، الطرق، والجسور.

إذ تضررت البنية التحتية بنسبة 48% من إجمالي الخسائر، بقيمة 52 مليار دولار، تليها المباني السكنية بـ33 مليار دولار، وتعد محافظة حلب وريف دمشق الأكثر تضرراً وتحتاجان إلى الحصة الأكبر من الاستثمارات لإعادة الإعمار، كما تُقدر أضرار قطاع النقل فـي بعض الـمـدن بـ 15 إلـى أكثر من90 مليون دولار في الطرق فقط، مع أضرار فـي الموانئ والـمـطـارات تصل مجتمعة إلى مئات الملايين. وأشار الدكتور علي إلى أن عدد النازحين الداخليين الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية وصل إلى حوالي 885 ألف شخص، بالإضافة إلى 302 ألف لاجئ سـوري عـادوا من الخارج خـلال 2025، مع توقعات بعودة ما يصل إلـى 3.5 ملايين لاجئ ونـازح، ما يبرز الحاجة إلى استثمارات عاجلة في البنية التحتية والخدمات.

يُضاف إلى ما سبق ذكـره، تقديرات أخرى للأضرار الاقتصادية البالغة عبر تسع سنوات من الحرب والتي تصل إلى 530 مليار دولار للخسائر الاقتصادية، مع تدمير يصل إلى 40% من البنية التحتية، ما يعادل خسائر بنحو 65 مليار دولار، ومعدل فقر يصل إلى 86% بين السكان.

## الأولويات والاحتياجات الميدانية

وللـوصـول فـي ملف إعـادة الإعـمـار إلى بر الأمـان وإنجازه على قدر المطلوب وأكثر، يستعرض الدكتور علي الأولويات التي يجب التركيز عليها والتي تشمل إعـادة تشغيل المستشفيات الكبرى وخاصة في دمشق وحـلـب، وتوفير الأدويـة والـمـعـدات الطبية وتطوير عيادات متنقلة لمناطق النزوح الداخلي في البلاد كتدابير عاجلة لقطاع الصحة.

أما فيما يتعلق بأولويات البنية التحتية فتشمل القطاعات الحيوية التالية:

*الكهرباء والمياه: تعد هذه القطاعات العمود الفقري لأي عملية تنموية، إذ تمكن من تشغيل المستشفيات والمدارس وتدعم عجلة الاقتصاد فهي تشكل أساس الحياة والعمل في البلاد.

*الطرق والجسور: إعـادة بناء شبكات النقل ضـروري لتمكين حـركـة البضائع والأشخاص وتنشيط التجارة وإعـادة دوران الاقتصاد. ومـن الأمثلة على ذلـك تأهيل اوسـتـراد دمشق-درعا الدولي الـذي يمثل عصباً حيوياً هاماً لرفد الاقتصاد السوري ويعد رئة لبنان الاقتصادية.

*القطاع السكني: إعـادة تأهيل وبناء المناطق السكنية المتضررة بشكل مستدام لاستيعاب النازحين والعائدين مع التركيز على مدن مثل دمشق وحلب التي تضررت بشدة، بالإضافة لتأهيل شبكات المياه والآبار الجوفية وشبكات الصرف الصحي للحد من انتشار الأمراض.

*دعم القطاعات الإنتاجية: كالزراعة والصناعة لدعم الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل المباشرة، ما يُسهم في الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى أن التعليم والصحة بحاجة إلى بنية تحتية مستقرة لضمان بناء رأسمال البشري وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

## المصادر المتاحة للتمويل

تحتاج عملية إعـادة الإعمار استثمارات، والاستثمارات تحتاج إلى استقرار وحوكمة، إذ إن المطلوب من الحكومة الجديدة أن تضع سياسات تؤدي إلى خلق بيئة مستقرة وشفافة مـن أجـل التشجيع على جذب الاستثمارات وتسريع وتيرة إعـادة الإعمار، إضـافـة إلـى وضـع خطط واقعية لجذب رأسـمـال الـسـوري المغترب والتركيز على مشاريع البنية التحتية والبناء المجتمعي بدلاً من المقاولات الكبرى فقط، وهذا يتطلب توفير التمويل وخاصة بعد نية المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية رفع العقوبات وقـانـون قيصر، ومـن المصادر المتاحة للتمويل التي تشمل مجموعة متنوعة من الموارد الوطنية والدولية كما يوضحها الدكتور علي:

*المصادر الوطنية: تشمل أرصدة الدولة المجمدة في الخارج مثل الأموال المحتجزة في بنوك سويسرا وبريطانيا والتي يمكن المطالبة بها، إضافة إلى استثمارات السوريين فـي الـخـارج والـتـي تـقـدر بمئات المليارات وتحويلات المغتربين التي توفر نحو 5 مليارات دولار سنوياً وعوائد المعابر والتجارة العابرة التي تسهم بشكل كبير في التمويل الوطني.

*المصادر الدولية: والتي تتضمن منح ودعـم منظمات دولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي وصناديق إعادة إعمار مشابهة لتجارب دول أخـرى كالعراق، إضافة الى استثمارات الشركات العالمية القادرة على ضخ مبالغ مالية كبيرة في السوق السورية وما تقدمه الـدول الصديقة كالسعودية وقطر من منح لدعم القطاع المجتمعي ودعم سلم الرواتب والأجور.

*السندات الوطنية لإعادة الإعمار: يُمكن إصدار سندات اجتماعية أو سندات تنموية تركز عائداتها على تمويل مشاريع إعادة الإعمار كالبنى التحتية السكنية والصحية والتعليمية، حيث تعد هذه السندات أداة أسـاسـيـة فـي جـذب رؤوس الأمـــوال من الداخل والخارج وتعتبر خياراً لتخفيف العبء المالي المباشر على الحكومة مع إمكانية تحفيز المشاركة المجتمعية والمستثمرين الـسـوريـيـن فـي الـداخـل والـخـارج برعاية تشريعات مرنة ومحفزة.

*تمويل الـشـراكـة بين الـقـطـاع العام والخاص(PPP): يتيح هذا النموذج تنويع مصادر التمويل عبر الجمع بين المال العالم والخاص والقروض ما يُساعد على تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار دون تحميل الدولة أعباء كبيرة.

**إعادة الإعمار مرتبطة بتجاوز العقوبات الدولية وإصلاح النظام الصحي والاجتماعي المتدهور ولاتزال هناك حاجة كبيرة إلى دعم دولي وإقليمي**

## خطوات عملية في إطار إعادة الإعمار..

تحتاج إعـادة الإعمار إلى مجموعة من الخطوات، حسب الدكتور علي، وتشمل:

*بناء الثقة والشفافية: يعتبران حجر الأسـاس لتعزيز مشاركة المغتربين حيث يشكك كثير منهم في فعالية الاستثمار دون ضمانات لذلك يجب توفير نظام رقابي ومحاسبي شفاف يضمن استثمار الأموال بصورة آمنة وفعالة.

*تحفيز الاستثمار: من خلال تقديم حوافز ضريبية وإدارية للقطاع الخاص والمستثمرين المغتربين وتسهيل إجراءات تسجيل الشركات وضمانات قانونية تحفظ حقوقهم ما يجعل بيئة الأعمال أكثر جاذبية.

*إنشاء هيئات وصـنـاديـق مخصصة: كصندوق التنمية السوري الذي يهدف إلى دعم مشاريع إنتاجية وخدمية بمساهمة القطاع الخاص والمغتربين ما يخلق فرص عمل ويعيد البنية التحتية.

*تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص ونماذج بناء وتشغيل ونقل الملكية (BOT) لإدارة المشاريع الكبيرة كالطرق والموانئ والمطارات، ما يتيح للقطاع الخاص مرافقة الدولة في المرحلة التنفيذية.

*الاستفادة من خبرات المغتربين ودمج خبراتهم فـي التقنيات الحديثة وإدارة المشاريع لاسيما فـي قطاعات الـزراعـة والصحة والبنية التحتية مع ضمان مشاركة المجتمع المحلي لتلبية الاحتياجات الملحة.

*دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: عبر تأسيس بيئة مالية داعمة (كالرأسمال المجازف) لتعزيز ريادة الأعمال التي يقودها القطاع الخاص والمغتربون والمنظمات الدولية ما يساهم في بناء قاعدة اقتصادية مستدامة.

*إقامة منتديات ومعارض: لتمكين التواصل المباشر بين المستثمرين والدولة والمجتمع وتسهيل تبادل الخبرات وفرص التمويل.

**جب التركيز على إعادة تشغيل المستشفيات الكبرى وخاصة في دمشق وحلب وتوفير الأدوية والمعدات الطبية وتطوير عيادات متنقلة**

الحرية
العدد 12 | السنة الأولى | الخميس 27 تشـرين الثاني 2025 م

## سوريا الجديدة في الذكرى الأولى للتحرير ..

# نقلـة نوعيـة في المنهجيـة الاقتصاديـة والهـدف أنموذج أكثر انفتاحاً

**الحرية – رشا عيسى**

شهد الاقـتـصـاد الـسـوري خـلال العام الذي تلا التحرير نقلة نوعية في المنهجية، محاولاً التخلص من إرث الاقتصاد المركزي والريعي نحو انموذج أكثر انفتاحاً، هذا التحول يمثل التطور الأهم،و يفتح الباب أمام فرص استثمارية ورفع تدريجي للعقوبات، لكنه في الوقت ذاته يواجه تحديات تتمثل في تركة ثقيلة من دمار البنية التحتية، وارتفاع معدلات الفقر، والحاجة الماسة لاستقرار سياسي وأمني.

تتسم المرحلة الحالية في سوريا بوجود فـرص واعـدة وتحديات بنيوية عميقة كما وصفها الـبـاحـث فـي الـشـؤون السياسية والاقتصادية المهندس باسل كويفي لـ ( الحرية).

ورأى الـمـهـنـدس كـويـفـي أن الـفـرص الـواعـدة تتمثل في التحول نحو الاقتصاد الحر، ورفع العقوبات الدولية تدريجياً (مثل عقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة)، والتوقيع على اتفاقيات استثمارية إقليمية، هذه التطورات تفتح آفاقاً جديدة للنمو بعد سنوات من العزلة.

وتشمل التحديات البنيوية بيئة سياسية هشة،و استمرار المطالبات باللامركزية في بعض المناطق، والحاجة الماسة إلى استقرار أمني وسياسي مستدام، كما إن البنية التحتية مدمرة بشدة (كالكهرباء والـماء)، وتكلفة إعادة الإعمار تقدر بما لا يقل عن ٦٠٠ مليار دولار، ما يضع عبئاً هائلاً على الموارد المتاحة.

### مؤشرات على طريق التعافي

بين كويفي أن الفترة الأخـيـرة شهدت خطوات إيجابية قد تعزز الاستقرار النقدي والمعيشي وأبرزها:

إحـيـاء القطاع المالي و عـودة تفعيل نظام "سـويـفـت" للتحويلات المالية منذ الأسـبـوع الماضي، واستئناف تـداول سوق دمشق للأوراق المالية، ومحاولات إعادة الثقة بالقطاع المالي عبر تحديث العمل المصرفي ودمج البنوك العامة.

العملة المحلية وجهود لإعـادة الثقة بالعملة المحلية لصالح العملات الأجنبية بعد تداول العملة الجديدة.

الحاجة لإعـادة تأهيل و إحياء القطاعات الإنـتـاجـيـة (الـزراعـة والـصـنـاعـة والـسـيـاحـة والخدمات)،و إعادة تأهيل البنى التحتية، والتركيز على جـذب الاستثمارات الخارجية، والمراهنة على التمويل الخليجي والدولي لإعادة الإعمار. وبالمقابل تحدث كويفي عن ضبابية جعلت الجهود تـواجـه ضعفاً فـي الإنـتـاج المحلي، وضبابية حول الدين العام والميزانية المقررة للدولة وماهية إقرارها وأولوياتها وتوزيعاتها.

### حلول جذرية

وعلى الصعيد الاجتماعي، لا تزال الأرقام صـادمـة و يجب معالجتها، حيث أوضـح كويفي أن معدلات الفقر والبطالة مرتفعة، وأن اقـتـراح صـنـدوق للتعويضات مهم لإنشاء صندوق محلي– دولـي للتعويضات ودعم المشروعات التنموية لمعالجة الأزمة الإنسانية والاقتصادية.

### نقلة منهجية وفجوة في التنفيذ

استناداً إلى هذه التطورات، يمكن تقييم المشهد الاقتصادي الـسـوري خـلال العام الذي تلا سقوط نظام الأسد على النحو التالي كما يحدد المهندس كويفي أولاً: نقلة نوعية في المنهجية ويمثل التحول من النموذج الاقتصادي المركزي والريعي الـذي هيمن عليه الفساد و"اقتصاد الحرب" إلى نموذج منفتح على الاستثمارات والسوق العالمي، التطور الأهم على الإطلاق، و هذا التحول هو الأساس الذي تنطلق منه باقي التغييرات.

بموازاة ذلك وجد كويفي أن هناك فجوة بين الوعود والتنفيذ أي لا تزال هناك فجوة بين الإعلانات السياسية والاتفاقيات الموقعة، وبين التنفيذ الفعلي على الأرض، ما يشير إلى استمرار معوقات البيروقراطية وضعف البنية التحتية ، ومن ناحية أخرى ، الاعتماد على رأس المال البشري الذي أحد أهم ركائز التعافي، حيث يمتلك آلاف السوريين خبرات عالمية يمكن أن تساهم بشكل حاسم في إعادة الإعمار إذا ما توفرت البيئة الآمنة والمشجعة.

وبناء على ماسبق ،وجد كويفي أن الطريق طويل والتعافي مشروط لأن الاستقرار الأمني والسياسي هو الشرط الأساسي لأي نهضة اقتصادية حقيقية. كما أن عودة السيطرة على الموارد الطبيعية (مثل النفط والغاز والمناطق الزراعية الخصبة) التي لا تزال خارج سيطرة الحكومة يمثل تحدياً إضافياً يجب حله لضمان تمويل عملية إعادة الإعمار.

### أمل في انطلاقة جديدة

بشكل عـام، يمثل المشهد الاقتصادي الـسـوري الـيـوم صـورة مختلطة: أمـل في انطلاقة جديدة بعد رفـع العزلة الدولية والبدء بإصلاح الهيكل الاقتصادي، ولكن في مواجهة تركة ثقيلة من الـدمـار والفساد ستحتاج إلـى سـنـوات مـن الـعـمـل الـجـاد والاستقرار لمعالجتها. إن تحقيق التعافي الشامل يتطلب إرادة سياسية قوية، تخطيطاً دقيقاً، وتضافر جهود جميع الأطراف المعنية لتحويل هذا الأمل إلى واقع ملموس.

# توقيع مذكرة تفاهم مع منظمة اليونيدو لدعم خطط التعافي الصناعي

**الحرية – ماجد مخيبر**

يشارك وفد الجمهورية العربية السورية في أعمال قمة الصناعة العالمية بنسختها الحادية والعشرين، التي تستضيفها العاصمة السعودية الرياض ،وتنظمها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

مثّل سوريا في أعمال القمة نائب وزير الاقتصاد والصناعة المهندس باسل عبد الحنان، الذي قدم خلال الجلسات الرسمية للقمة رؤية سوريا لتعافي قطاعها الصناعي، مـشـددا على أهمية تبني مبادئ التنمية المستدامة، وفي مقدمتها الطاقة الخضراء والاقتصاد الـدائـري، باعتبارها ركـيـزة أساسية لنهضة الصناعة الوطنية، ومؤكداً أهمية تعزيز التعاون مع اليونيدو لدعم تطوير المنشآت الصناعية وتحقيق نمو صناعي مستدام في البلاد.

كما وقّـع نائب وزيـر الاقتصاد والصناعة مذكرة تفاهم مع منظمة اليونيدو، تهدف إلى دعم خطط التعافي الصناعي في سوريا، وتوفير الخبرات الفنية والموارد اللازمة لتحفيز القطاع الصناعي وإعادة تأهيل بنيته الإنتاجية.

وتـأتـي مشاركة سـوريـا فـي هـذه القمة الدولية ضمن جهودها لتوسيع التعاون الصناعي مع الدول الشقيقة والصديقة، وتعزيز الشراكات الرامية إلى إعادة بناء القطاع الصناعي وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني.

## في الذكرى الأولى للتحرير..

# تحقيق إنجازات اقتصادية وسط تحديات لا تزال قائمة

الحرية – باديه الونوس

يحتفي السوريون بمناسبة طي أول صفحة لعام مضى على التحرير وسقوط النظام البائد، حيث يطغى الحديث عن إعادة النظر في الإنجازات الاقتصادية والمعيشية في ظل التحديات التي مرت بها البلاد على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

في هذا السياق، يسلط الباحث الاقتصادي والإداري د. عبد الرحمن تيشوري الضوء على الإنجازات التي تحققت، خاصة في المجال الاقتصادي، والوضع المعيشي رغم التحديات والظروف الضاغطة.

### إنجازات دبلوماسية

يؤكد الباحث الاقتصادي تيشوري أن إلغاء قانون قيصر في أول الإنجازات الدبلوماسية التي تحققت بفضل جهود مكثفة بذلتها الدبلوماسية السورية، ما فتح الباب أمام تحسن الأوضاع الاقتصادية، بموازاة الزيادة الكبيرة للرواتب بنسبة ٢٠٠%، والتي كان لها أثر إيجابي واضح على الوضع المعيشي للمواطنين. إضافة إلى ذلك، شهدت الأسواق توفراً ملحوظًا في المواد النفطية.

ومع هذا التقدم، لا يغفل تيشوري أن هناك شريحة واسعة من السوريين لا تزال تواجه صعوبات في تأمين مستلزماتها الأساسية بسبب ارتفاع الأسعار وضيق الحال، مشيراً إلى أن نسبة الفقر ٩٠%وكذلك حوالي ٢٠% نسبة الإصابات والمعوقين في المجتمع وهذا يتطلب جهوداً كبيرة في مجال الرعاية الاجتماعية، و اتخاذ المزيد من الإجراءات لتخفيف العبء عن كاهلهم. تأتي هذه الجهود متممة لكثير من القرارات والمراسيم الاقتصادية التي أصدرتها الحكومة خلال الفترة الماضية.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، شهدت سوريا حراكاً متزايدًا ومشاركة فعالة في عدد من الاجتماعات الدولية، إلّا أنه وفق الباحث الاقتصادي د. تيشوري أن آثار هذه الخطوات على حياة المواطن تحتاج إلى مزيد من الوقت لتظهر بشكل واضح.

### تفعيل لمجلس الشعب

ودعا تيشوري إلى تفعيل مجلس الشعب وتأدية مهامه والبدء بعقد جلساته بشكل فاعل، مشددًا على ضرورة إطلاق مشروع إصلاحي شامل تسعى الحكومة من خلاله إلى تعزيز وحدة البلاد وترميم الثقة بين المواطن والدولة عبر الشروع في صياغة دستور جديد يضمن حقوق الجميع.

### وضع خطة شاملة

وفي حديثه عن الاقتصاد الوطني، أبرز الباحث غياب سياسة واضحة وموحدة، داعياً إلى وضع إستراتيجية اقتصادية شاملة ومستدامة تتسم بالوضوح والهوية الوطنية الجديدة، مع إصلاحات كبرى للاقتصاد الكلي ومراجعة القوانين بما يدعم بيئة تنافسية مبنية على الرقمنة والتكنولوجيا والمعرفة.

### الاستفادة من تجارب دول

ودعا تيشوري الجهات المعنية في الاقتصاد والصناعة وفي هذا أهمية الاستفادة من تجارب الدول التي مرت بتجارب مماثلة منها النمور الآسيوية مثل الصين وماليزيا من أجل تعزيز القدرات الاقتصادية لسوريا وبناء دولة قوية، ولاسيما مع اقتراب الذكرى الأولى للتحرير التي تمثل فرصة لإعادة البناء والارتقاء بالاقتصاد الوطني.

وفي الختام أعرب عن تفاؤله بمستقبل الاقتصاد السوري، مع تأكيده على ضرورة تحسين الرواتب وإعادة النظر في تعرفة الكهرباء والنت وغيرها لتتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنين في خطوة تعكس حرص الحكومة على تخفيف الأعباء وتحسين جودة الحياة.

# عهد اقتصادي جديد أولى ثمار مرحلة التحرير والتغيير

الحرية – مركزان الخليل

يجمع السوريون على أن مرحلة جديدة دخلت بها البلاد منذ فجر التحرير، في الثامن من شهر كانون الأول للعام الماضي، وفرضت الكثير من المعادلات الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، وحددت أبعاداً مختلفة للنهوض بالواقع المعيشي للمواطنين والوصول به إلى مستويات معقولة، وفق ما هو متوافر لدى الدولة من إمكانات مادية وغيرها. لكن الاقتصاد كان له الأثر الكبير في هذه المعادلات، وتسجيل خطوات انفتاحية كبيرة، شجعت دخول الاستثمارات الكبرى، إلى الجغرافيا السورية، أهمها إلغاء قانون قيصر.

أكد رجل الأعمال "محمد الحلاق" أن إلغاء قانون "قيصر" يشكل فرصة تاريخية جديدة لبناء قوة الاقتصاد الوطني، والبدء بمرحلة التعافي والبناء.

مشيراً في تصريح لـ"الحرية" إلى أن هذا القرار يأتي كنتيجة مباشرة للإنجازات التي تحققت في مرحلة التحرير والتغيير، ويفتح الباب أمام عهد اقتصادي جديد عنوانه الانفتاح وزيادة الإنتاج، وتوسيع دائرة الاستثمار المحلي والخارجي.

وأوضح الحلاق أن إلغاء القانون، الذي كان يشكل البعد الأخطر في العقوبات الاقتصادية، يمثل نقطة تحول كبرى في مجال العلاقات الاقتصادية على المستويين المحلي والخارجي، ويتيح لمكونات الاقتصاد الوطني إعادة ترتيب بيتها الداخلي والانطلاق نحو إنتاجية متطورة، خاصة في الإنتاج الصناعي والزراعي والحركة التجارية.

### تموضع جديد للاقتصاد وتعزيز الثقة

أضاف الحلاق: النتيجة التي أظهرت أبعاداً إيجابية بعد التحرير، وحالة التغيير التي طالت معظم مفاصل العمل الحكومي، خلال الأشهر الأولى من التحرير، هو سعي الحكومة لإلغاء قانون قيصر، وبالفعل القرار صار حقيقة، الأمر الذي أعاد للاقتصاد الوطني إمكانية التموضع من جديد ضمن الاقتصادات العالمية، وتسجيل عودة سريعة للمبادلات التجارية التي كانت تعبر عن قوة المنتج السوري وتنافسيته الكبيرة، لاسيما في الصناعات النسيجية والغذائية والكيميائية. وشدد على أهمية إلغاء العقوبات في تعزيز الثقة المتبادلة، خاصة باتجاه الحوالات المصرفية وأنظمة التحويل، ما يمكن من القيام بكل الأعمال التجارية والاستثمارية، والتواصل مع كبريات المصارف الدولية.

### إنهاء الأساليب الملتوية

ومن النتائج التي تحققت أيضاً في عهد التحرير قرار رفع العقوبات الذي أنهى الإشكاليات المتعلقة بالتحويلات المالية، ويسهل السير بالطريق الصحيح عبر المصارف العاملة والمصرف المركزي السوري، وينهي الأساليب الملتوية التي كانت تتبع لتأمين حاجة الصناعة الوطنية من المواد والمستلزمات الأساسية.

كما أكد الحلاق أن قرار إلغاء قانون قيصر يأتي ضمن أولويات العمل الحكومي لتأمين مقومات إعادة الإعمار، وبناء الحالة الاقتصادية المتنوعة، والتي سعت لتحقيقه منذ اللحظات الأولى من فجر التحرير بقصد إزالة كل المعوقات والصعوبات التي كانت تعاني منها الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة.

### فرص الانفتاح الاقتصادي

وأوضح الحلاق أن سوريا اليوم بحاجة إلى إعادة بناء معظم القطاعات الاقتصادية والخدمية والطاقة، مشدداً على أهمية توفير عوامل الأمن والأمان، والتي تعني بالضرورة توفير كل مقومات عمليات البناء والتطوير، والأهم زيادة فرص الاستثمار في مجالات الطاقة والإنتاج المحلي بكل أشكاله، وتوفير البنية الخدمية الداعمة لقوة الإنتاج الوطني.

وختم الحلاق بالإشارة إلى أن تصويت مجلس الشيوخ الأمريكي رسمياً على إلغاء قانون قيصر يعزز من فرص الانفتاح الاقتصادي وبناء جسور الثقة مع العالم الخارجي، ويؤكد صوابية مسار التحرير والتغيير الذي بدأته سوريا، كل ذلك لم يكن ليتم لولا فضل فجر التحرير .

الحرية
العدد 12 | السنة الأولى | الخميس 27 تشـرين الثاني 2025 م

# اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير.. خطوة استراتيجية لحماية الصناعة الوطنية وتعزيز الصادرات السورية

**الحرية – وديع فايز الشماس**

في إطار الجهود الحكومية الهادفة إلى تنظيم حركة الاستيراد والتصدير وتحقيق التوازن بين حاجات السوق المحلية ومتطلبات الإنتاج الوطني، صدر مؤخراً مرسوم رئاسي يقضي بتشكيل اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير، على أن تتبع للأمانة العامة لرئاسة الجمهورية وتتولى مهمة إقرار السماح أو المنع لاستيراد أو تصدير مختلف المواد.

يعتبر هذا المرسوم خطوة نوعية في بنية إدارة التجارة الخارجية، لما يحمله من أبعاد اقتصادية وتنموية يمكن أن تنعكس إيجاباً على القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية، إضافة إلى دوره في ترشيد الاستيراد ورفع كفاءة التصدير.

## تنسيق اقتصادي أعلى... وتوحيد القرار التجاري

يُنتظر من اللجنة الجديدة أن تضع حداً لحالة التشتت في القرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، عبر توحيد مرجعية القرار ضمن جهة مركزية تمتلك القدرة على دراسة الأسواق، ورصد حاجات القطاعات الإنتاجية، واتخاذ القرارات المناسبة بسرعة ومرونة.

هذا التوحيد من شأنه تعزيز الانسجام بين السياسات الاقتصادية المختلفة، وإعطاء الصناعات الوطنية مساحة أوسع للنمو بعيداً عن المنافسة غير المتوازنة مع السلع المستوردة.

## حماية الصناعة الوطنية وضمان توفر المواد الأولية

من أبرز الآمال المعقودة على عمل اللجنة رفع مستوى الحماية للصناعة السورية، وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

فاللجنة باتت مخولة بشكل مباشر بتحديد المواد التي يجب منع استيرادها لحماية الإنتاج المحلي، وكذلك السماح باستيراد المواد الأولية الأساسية لضمان استمرار عجلة الإنتاج.

هذا الإجراء يسهم في تخفيف الأعباء عن المنشآت الصناعية، وتأمين بيئة أكثر استقراراً للتوسع وتشغيل اليد العاملة.

## تحفيز التصدير وفتح أسواق جديدة....

يأتي المرسوم في وقت تتزايد فيه الحاجة لتعزيز الصادرات السورية، وخصوصاً للمنتجات الزراعية والغذائية والصناعات ذات القيمة المضافة.

ومن شأن اللجنة الوطنية أن تلعب دوراً محورياً في:

– تسهيل الإجراءات أمام المصدّرين.

– إزالة العقبات الإدارية واللوجستية.

– دراسة الأسواق الخارجية وتحديد السلع ذات الميزة التنافسية.

كما يمكن للجنة إعداد قوائم موسمية للمواد القابلة للتصدير بما ينسجم مع واقع الإنتاج المحلي، ويمنع حدوث نقص في الأسواق.

## دعم الزراعة والصناعات الزراعية... مسار لتحقيق الأمن الغذائي

يمثل القطاع الزراعي أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الوطني، وتأتي صلاحيات اللجنة الجديدة كعامل داعم لهذا القطاع عبر ضبط استيراد المنتجات المنافسة للإنتاج المحلي، وتشجيع تصدير الفائض من الخضار والفواكه والمنتجات الزراعية المصنعة.

ومن المتوقع أن ينعكس عمل اللجنة على:

– تشجيع المزارعين على زيادة الإنتاج.

– تنشيط معامل الصناعات الغذائية والتحويلية.

– تحسين العائد الاقتصادي للمنتجات الزراعية السورية في الأسواق الخارجية.

هذا بالإضافة إلى إمكانية تسهيل استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذار وأسمدة وتجهيزات حديثة، ما يعزز كفاءة الزراعة ويرفع مستوى الإنتاجية.

## مكافحة الاحتكار وترشيد الإنفاق بالقطع الأجنبي..

بناءً على الصلاحيات الممنوحة لها، تستطيع اللجنة الحد من التلاعب والاحتكار في قطاع الاستيراد، عبر وضع قواعد واضحة وشفافة تحد من الاستثناءات وتضبط حركة دخول البضائع.

كما يتيح تنظيم أولويات الاستيراد ترشيد استخدام القطع الأجنبي، وتوجيهه نحو الاحتياجات الفعلية للقطاعات الإنتاجية.

## خيار استراتيجي لتعافي الاقتصاد الوطني

لا شك أن تشكيل اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير يمثل بنية مؤسسية متقدمة يمكن البناء عليها لإعادة ترتيب أولويات التجارة الخارجية وتحقيق توازن حقيقي بين حماية السوق المحلية ودعم الإنتاج الوطني وتشجيع الصادرات.

ومع تطبيق دقيق واستمرار التنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، يمكن لهذا المرسوم أن يشكّل رافعة أساسية في مسار تعافي الصناعة السورية، وتطوير القطاع الزراعي، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات السورية في الأسواق العالمية.

# استعرض الخطوات المتخذة لإنشاء مركز التحكيم التجاري الدولي.. اتحاد غرف التجارة يعقد جلسته الأولى

**الحرية – ماجد مخيبر**

أكد رئيس اتحاد غرف التجارة السورية علاء عمر العلي خلال جلسة مجلس الإدارة الأولى أهمية العمل الجماعي بين الاتحاد والغرف في المحافظات، وأن نجاح كل غرفة ينعكس على قوة الاتحاد ودوره الاقتصادي على مستوى الوطن. وشدد العلي على أن التوجه الرسمي للدولة يقوم اليوم على الانفتاح الاقتصادي والتواصل الفعّال مع مختلف دول العالم، ما يتطلب من غرف التجارة والصناعة العمل كمنظومة واحدة في تمثيل سوريا خارجياً، كما أكد حرص الاتحاد على دعم التجار والمستثمرين الذين تعرضوا للظلم في مرحلة النظام البائد، مشيراً إلى أن الظروف الحالية تتيح لهم العودة بقوة والمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد. وقدّم مدير عام الاتحاد عامر الحمصي، عرضاً موسعاً حول الإجراءات الإدارية والتنظيمية المنجزة خلال العام، والفعاليات التي شارك فيها الاتحاد محلياً ودولياً، إلى جانب البرامج المقررة للمرحلة المقبلة.

بدوره مستشار رئيس الاتحاد أنس البو، استعرض الخطوات المتخذة لإنشاء مركز التحكيم التجاري الدولي تحت مظلة الاتحاد، موضحاً أن هذا المركز سيكون منصة احترافية لحل النزاعات التجارية وفق معايير دولية، بما يعزز ثقة المستثمرين ويسهم في تحسين بيئة الأعمال.

كما قدّم مدير مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية محمد غزال، شرحاً عن أهداف المركز الجديد ودوره في إعداد الدراسات المتخصصة وتقديم الرؤى المستقبلية لدعم صناع القرار الاقتصادي ضمن رؤية سوريا الجديدة.

وتناول أعضاء مجلس الإدارة في مداخلاتهم أهمية تعزيز التنسيق بين الاتحاد والغرف التجارية والصناعية في مختلف المحافظات، وتطوير الخدمات المقدمة للتجار والمستثمرين، وتوفير التسهيلات التي تشجع على توسيع النشاط الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات من الداخل والخارج.

# اللجنة الوطنيــة للاســتيراد والتصدير تضبــط الإيرادات وتشكل مساراً ضرورياً لتعافي الاقتصاد السوري

**الحرية – رفاه نيوف**

جاء مرسوم تشكيل اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير، كخطوة ضرورية لمسار تعافي الاقتصاد السوري بعد ١٤ عاماً من الحرب، ووضعة على الطريق الصحيح، بما ينعكس إيجاباً على سوريا وجميع السوريين.

## حراك اقتصادي

وعن انعكاس هذا القرار على الاقتصاد والسوق المحلية يرى الخبير الاستشاري الإداري الدكتور عبد الرحمن تيشوري أن الحكومة الانتقالية، أحدثت حراكاً على الصعيد الاقتصادي، وتعاظم هذا الحراك مع إطلاق دعوى للإصلاح الاقتصادي في كل القطاعات دون استثناء، وصولاً إلى اقتصاد السوق الحر، فرفعت الدعم عن المشتقات النفطية والكهرباء والاتصالات، ولذلك أعتقد أن صدور مرسوم اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير جاء في هذا الاتجاه.

وأضاف: بشكل عام الهيكليات السابقة للعمل الحكومي كانت عشوائية، والقرار الاقتصادي لا تضعه وزارة الاقتصاد بالمطلق، واليوم وزير الاقتصاد هو وزير للصناعة والتجارة الداخلية والخارجية أيضاً، وعليه، يجب أن تضع في أولوياتها تحسين معيشة المواطن السوري.

ومن المهم جداً أن نحلل كل قرار اقتصادي مالياً وانعكاسه على السوق والصناعيين وعلى السلع المحلية، وأن يتم بعمق وإسهاب، لكن لا بد أن يطرح مشروع إصلاحي شامل يتناول كل ميادين العمل الوطني ويعمل الجميع عليه في سوريا الجديدة.

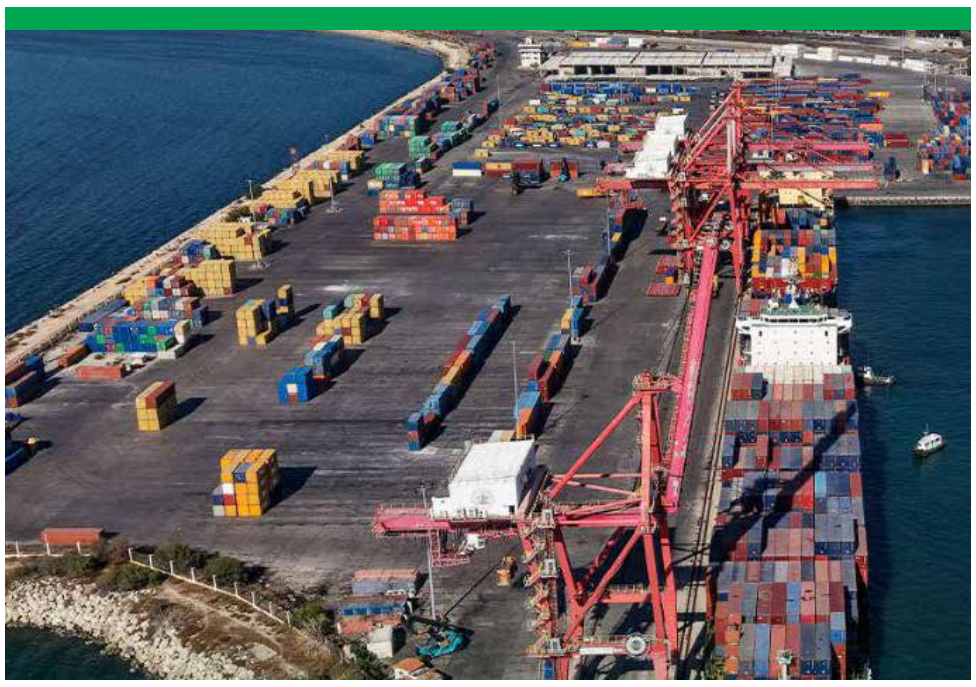

## حل لمشاكل الاستيراد والتصدير

ويؤكد تيشوري أنه يجب على هذه اللجنة الوطنية السورية أن تشكل حلاً لمشاكل الاستيراد والتصدير، وحصر كل شيء له علاقة بالاستيراد والتصدير بها، ويجب أن تتوفر كل البيانات والمعطيات ومكاتب خلفية وباحثين لقراءة الأرقام والمؤشرات وتحليلها، وتأثير منعكساتها على الاقتصاد والتجارة السورية وعلى أرقام الاستيراد والتصدير، وربما في السنة الأولى، الاقتصاد بحاجة لكمّ من المستوردات الداخلة بالصناعة، ولكن في العام الثاني والثالث لا بد من ارتفاع الصادرات وبالتالي إدخال إيراد بالعملة الصعبة لسوريا، وهذا مطلب للاقتصاد والصناعيين والسوريين جميعاً.

ولفت تيشوري إلى أننا اليوم لا نستطيع أن نستبق القرار فيجب أن يمر على تنفيذه ستة أشهر أو عام،بعدها نجري عملية تقييم دقيقة ومنعكساته على الاقتصاد والسوق المحلية.

ويعتقد تيشوري أن هذا سينعكس إيجاباً على الاقتصاد السوري، وسيكون أفضل للاستيراد والتصدير، عما كان سائد سابقاً، وتمنى أن تكون هيئة وطنية وليست لجنة، لها هيكل تنظيمي له صفة الديمومة والاستمرار، ويوضع هيكلها التنظيمي بالتنسيق ما بين وزارة التنمية الإدارية مع الوزارات المعنية بالاستيراد والتصدير، وبهذا يكون العمل أفضل وعلى رأسها مسؤول بمرتبة وزير مرتبط برئيس الجمهورية.

لأن حجم العمل المطلوب من هذه اللجنة الوليدة كبيرجداً، وأنها ستجد نفسها أمام مهام وزارة الاقتصاد والتجارة و أي كل ما له علاقة بالاستيراد والتصدير لذلك لا بد من وجود هيئة تنظيمية تتوافق مع العمل الكبير المناط بها.

## ضبط الإيرادات

ويشير تيشوري إلى أن هذه اللجنة قد تلعب دوراً كبيراً في ضبط الإيرادات والمنافذ البرية والبحرية والجوية، وبالتالي قراءة مؤشرات حركة الاستيراد والتصدير وجميع المواد الداخلة لسوريا بشكل يومي، ومتابعتها و قراءتها وتحليلها بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد السوري، ويجب أن تشكل المعطيات المدروسة والتي تنتج عن عمل هذه اللجنة مادة للقرار الاقتصادي أمام رئاسة الجمهورية وأمام هيئة الإحصاء والتخطيط الوطنية، وجميع المؤسسات التي لها علاقة بالسياسة العامة للدولة وسياسة الاستثمار وسياسة الاستيراد والتصدير وكل ما له علاقة بالشأن الاقتصادي السوري.

# سوريا تستعيد نشاطها التجاري.. اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير تنظم التجارة الخارجية وتضبط حركة السلع

**الحرية – سناء عبد الرحمن**

تم تشكيل اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير في خطوة إستراتيجية تهدف إلى ضبط حركة التجارة الخارجية في سوريا، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، تضم اللجنة ممثلين من مختلف الوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك وزارات المالية، الاقتصاد، الزراعة، والإدارة المحلية، بالإضافة إلى المدير العام للجمارك. يأتي هذا التشكيل في وقت حاسم، حيث تسعى سوريا إلى استعادة نشاطها التجاري بعد سنوات من العزلة الاقتصادية وتخفيف الضغط على مواردها المالية

وفي هذا السياق تحدث الدكتور وجد رفيق الصائغ مدرس في جامعة اللاذقية لـ"الحرية" قائلاً: بداية يعد تشكيل اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير خطوة مهمة في مسار تنظيم التجارة الخارجية في سوريا، ولا شك في أن هذه الخطوة تعكس رغبة حقيقية في ضبط حركة السلع بين الداخل والخارج، بعد سنوات من العزلة التجارية نتيجة الأوضاع الاقتصادية المعقدة. وتُعد هذه اللجنة جزءاً من جهود الحكومة لإعادة هيكلة النظام الاقتصادي الوطني وتعزيز الانفتاح التجاري مع العالم.

مشيراً إلى أنه من خلال تسليط الضوء على مهام اللجنة، نجد أن الهدف الرئيس هو إقرار السماح أو المنع للسلع بالاستيراد والتصدير بناءً على دراسة احتياجات السوق الوطني وتحقيق التوازن بين ما يُستورد وما يُصدر، وعلى الرغم من أهمية هذه اللجنة في هذا السياق، إلّا أن دورها لا يقتصر فقط على تنظيم حركة السلع، بل يمتد ليشمل تحسين البيئة التجارية ككل، وذلك من خلال منح الشفافية والمرونة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتجارة.

كما يرى الصائغ أن تشكيل هذه اللجنة يمثل خطوة مهمة وناجحة على العديد من الأصعدة أولاً: توفر اللجنة "ترشيد الاستيراد" من خلال دراسة دقيقة للاحتياجات الاقتصادية، ما يقلل من الاستيراد غير الضروري ويحد من ضغط العملة الأجنبية، على سبيل المثال، فوضى استيراد السيارات المستعملة كانت أحد الجوانب التي أدت إلى فقدان القدرة على تلبية احتياجات السوق الأساسية، بهذا المعنى يمكن للجنة أن تسهم في تحسين إدارة الاحتياطيات النقدية.

ثانيًا: تسعى اللجنة لتعزيز الصادرات السورية، ولاسيما في القطاعين الزراعي والصناعي وهذا أمر بالغ الأهمية في ظل تراجع الإنتاج المحلي، إنّ تحفيز الصادرات سيكون له تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني، إلّا أن حماية الصناعات المحلية تبقى أولوية أيضاً، اللجنة ملزمة بتحقيق توازن دقيق بين الحاجة إلى فتح أسواق جديدة وزيادة الإنتاج المحلي، وهو ما يعدّ تحدياً في ظل ضعف البنية التحتية الإنتاجية في سوريا.

أما عن تمثيل القطاع الخاص ضمن اللجنة يوضح الصائغ : من الأفضل أن يكون للفعاليات التجارية والصناعية مثل غرف التجارة والصناعة، تمثيل قانوني داخل اللجنة، ذلك أن التفاعل بين القطاعين العام والخاص يعزز من فعالية القرارات ويحقق توازناً أفضل بين احتياجات السوق والسياسات الحكومية.

في النهاية ختم الصائغ حديثه أن قدرة اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير على النجاح ستظل مرهونة بالآلية التي ستتبعها في تطبيق قراراتها، حيث يتطلب الوضع السوري مرونة كبيرة في التعامل مع المستجدات الاقتصادية، بالإضافة إلى الشفافية في اجتماعاتها وقراراتها، إذا ما تمكنت اللجنة من حماية الصناعات المحلية وتنظيم حركة السلع بما يتناسب مع احتياجات السوق وقدرة الاقتصاد السوري على التكيف، فقد تمثل هذه اللجنة نقطة انطلاق مهمة نحو إعادة هيكلة التجارة الخارجية وضمان استدامة النمو الاقتصادي في سوريا.

الحرية
العدد 12 | السنة الأولى | الخميس 27 تشـرين الثاني 2025 م

إدارة الاقتصاد الوطني.. اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير..

# خطوة ضرورية لمسار تعافي الاقتصاد السوري وتعزيز الإيرادات وضبط المنافذ

**الحرية – آلاء هشام عقدة**

يأتي إصـدار المرسوم رقم (٢٦٣) لعام ٢٠٢٥، القاضي بتشكيل اللجنة الوطنية العليا للاستيراد والتصدير، كجهة مسؤولة عن إقرار السماح والمنع لاستيراد وتصدير السلع الوطنية والأجنبية المنشأ، ودراسة وإقرار مقترحات السماح أو المنع بإدخال البضائع والمنتجات إلى البلاد، وإقرار إدراج أو رفع المواد من القائمة السلبية للاستيراد أو التصدير، إضافة إلى إصدار القرارات التفسيرية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية في هـذا المجال، كخطوة تنفيذية وإداريـة حاسمة في ملف الصادرات والواردات.

## استقلالية مالية وإدارية

الدكتور ذو الفقار عبود أستاذ العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة اللاذقية بيّن لـ"الحرية" أن هذه اللجنة ستكون ذات دور هام في إدارة الاقتصاد الوطني ودمجه بالاقتصاد الدولي، موضحاً أن صـدور هذا المرسوم يأتي بالتزامن مع صدور المرسوم رقم (٢٤٤) لعام ٢٠٢٥، القاضي بإحداث الهيئة العامة للمنافذ والجمارك، لإعادة تنظيم وإدارة المنافذ والجمارك عبر مؤسسة مركزية واحدة، تُمنح صلاحيات واسعة في إدارة هـذا القطاع، وفـق ما أتاحه المرسوم من استقلالية مالية وإدارية.

## صعوبات عدة ومنعكسات إيجابية

وأضاف ذو الفقار إن اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير، ستعمل تحت إشـراف الحكومة وبالتشاركية والتعاون والتنسيق الدائم معها، في تذليل الصعوبات بما ينعكس إيجاباً على تسهيل العمل التجاري، وسـوف تكون جسر التواصل بين قطاع التجارة الخارجية والحكومة، لنقل الحقائق على الأرض والتعاون والمشاركة مع الـوزارات والجهات المعنية، وبالتالي توفير السلع الأساسية بالكميات المناسبة والجودة الأفضل والسعر الأنسب للمواطنين في ظل التحولات الاقتصادية نحو الاقتصاد الحر ومحاربة الفساد واقتصاد الظل بأشكاله كافة.

كما أن اللجنة سوف تتابع موضوعات التجارة الخارجية المتعلقة بالصادرات أو الواردات، والصعوبات التي تواجهها مثل الشحن والنقل والجمارك، وإجـازات الاستيراد، الأمر الذي سينهي حالة ازدواجية المرجعيات بالنسبة للاستيراد والتصدير، وسيكون لذلك نتائج إيجابية تتمثل بتخفيض أسعار السلع المستوردة، نتيجة توحيد التعرفة الجمركية والرسوم الأخرى، كما أن اللجنة سوف تضطلع بمسؤولية المتابعة الدائمة مع القطاع التجاري والوقوف على أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجه التجار، والاطلاع على أي أفكار أو مقترحات ذات أثر إيجابي، لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، وفق الأنظمة والقوانين الوطنية.

لذلك فإن تشكيل اللجنة هو خطوة ضرورية لمسار تعافي الاقتصاد السوري، ويشكل نقطة تحوّل مهمة في مسار التعافي، خصوصاً أنه يأتي بعد ١٤ عاماً من الحرب.

## المرسوم يتيح فرصاً واعدة وينشط الحركة الاقتصادية

وأشـار ذو الفقار إلـى أن مـرسـوم تشكيل اللجنة لا يمكن فصله عن حزمة الإجراءات الاقتصادية الأوسع، التي شملت إعادة التعامل النقدي مع سوريا وفتح قنوات نظام السويفت، وهو ما يتيح فرصاً واعدة لإعادة الإعمار وتنشيط الحركة الاقتصادية.

كما أن المرسوم سيؤدي إلى خفض تكاليف الاستيراد وتسهيل تدفق سلاسل الإمداد، فضلاً عن تنشيط قطاعات حيوية واستراتيجية ولا سيما قطاعات الاتصالات والطاقة والمياه والطيران المدني والخدمات اللوجستية، وهذا من شأنه تعزيز الإنتاجية وجذب الاستثمارات وزيـادة تدفقات التمويل.خطوة لدمج الاقتصاد السوري بالأسواق العالمية

وكشف الدكتور ذو الفقار أن الأثر الإيجابي لن يأتي دفعة واحدة وإنما سوف يكون تدريجياً، وقد يكون بطيئاً ومرتبطاً بمدى الالتزام بالحوكمة والشفافية وتحسن الاستقرار، لأن القطاعات المستفيدة، هي قطاعات ذات حساسية كبيرة للبيئة الاقتصادية، والتي من أبرزها تطوير البنية التحتية والسماح باستيراد التجهيزات والآليات الصناعية المتطورة التي كانت محظورة.

كذلك فـإن القطاعات الأكثر استفادة من مرسوم تشكيل اللجنة ستكون تلك المتصلة بالتكنولوجيا وتطوير البنية التحتية، يليها القطاع الصناعي الذي سيتاح له استيراد مـعـدات متطورة مـع خـدمـات الصيانة والتحديث من الشركات المصدّرة بشكل مباشر، إضافةً إلى قطاع الطاقة، والقطاع الزراعي عبر استيراد تقنيات جديدة في مجالات الري وتطوير البذور، لكن الصناعة ستبقى المستفيد الأكبر، إذ إن المرحلة المقبلة ستمنحها تقنيات مستوردة قابلة للتجديد والتطوير.

أخيراً، يمكن القول إن المرسوم يشكل خطوة كبيرة نحو إعادة دمج الاقتصاد السوري بالأسواق العالمية عبر تخفيف قيود الاستيراد وخفض تكلفة الإعمار وجذب الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وهو بداية مسار إصلاحي طويل يتكامل مع جهود مصرف سوريا المركزي لتنظيم عمل المصارف ودمجها مع النظام المالي العالمي، بشرط الالتزام بالمعايير الدولية للشفافية ومكافحة غسل الأموال والرفع الكامل للعقوبات الدولية لاستعادة قنوات التمويل والتحويل، بالتزامن مع سلسلة إجـراءات تهدف إلى إصلاح مالي ونقدي شامل، بما يشمل إعـادة بناء الثقة بالقطاع المصرفي، وتهيئة المناخ لعودة الاستثمارات وربط الاقتصاد السوري تدريجياً بالنظام المالي العالمي.

# طرطوس تفتح ملفاتها الكبرى.. موازنة جديدة وتنظيمات واستثمارات قيد الحسم

**الحرية – رنا الحمدان**

كشف المهندس شادي حليمة، رئيس مجلس مدينة طرطوس، أنه تم الانتهاء من إعداد موازنة عام ٢٠٢٦ بكل مشاريعها وخططها المرافقة، مشيراً إلى أن المجلس يعمل حالياً بالتنسيق مع الوزارة لإجراء التعديلات اللازمة تمهيداً لتصديقها بشكل نهائي.

وفي تصريح خاص لصحيفة الحرية، أوضح حليمة أن مجلس المدينة يضع حالياً خطة عمل مستقبلية تراعي الملفات المزمنة التي تحتاج إلى حلول نوعية، وعلى رأسها منطقة شاليهات الأحلام ومناطق المخالفات الجماعية، حيث يتم إعـداد أضابير تنظيمية خاصة بهذه المناطق وعددها ١٤ ضمن إطار العمل التنظيمي الجديد.

وفيما يتعلق بالواجهة الشرقية للكورنيش البحري، أكد حليمة أن الحل المطروح يتمثل في جذب الاستثمارات بما ينسجم مع المخطط التنظيمي المصدّق، بهدف إعادة تفعيل هذه المنطقة الحيوية.

وعن مشروع جونادا، لفت رئيس مجلس المدينة إلى أن حصة طرطوس من أرباح المشروع ما زالت متواضعة، مؤكداً أن التواصل مستمر مع الإدارة الجديدة للوصول إلى عائد مقبول، مع الإشارة إلى وجود بوادر إيجابية من قبل الشركة.

أما بالنسبة لمشروع المارينا فلم يتم تسليم الموقع للشركة السعودية الجديدة ، وقـد تم توقيع مذكرة تفاهم ، وحالياً يتم إعداد العقود ومخططات المشروع .

وفـيـمـا يتعلق بـمـشـروع الـفـاضـل كـونـكـورد، أشـار المهندس حليمة إلـى أنـه لا جديد حتى الآن، إذ لا يزال المشروع متوقفاً، لافتاً إلى أن مجلس المدينة يعمل حالياً على دراسـة موقفه النهائي من واقـع المشروع وسبل التعامل معه وفق القوانين والأنظمة، وبما يضمن حقوق المدينة ويحافظ على المصلحة العامة.

وأكد رئيس مجلس المدينة أن مختلف هذه الملفات تتابع بشكل متوازٍ ، ضمن رؤية تعمل على تحسين البيئة الاستثمارية والتنظيمية في طرطوس، ودفع عجلة التنمية العمرانية والاقتصادية فيها، وصولاً إلى مشاريع أكثر استقراراً وفعالية تخدم المدينة وسكانها في السنوات القادمة.

# «جوكر» المؤسسة.. منقذ قد يُغرق السفينة في ظل غياب المعرفة المؤسسية الحيوية

الحرية – إلهام عثمان

في كواليس كلّ مؤسسة سواء كانت عامة أو خاصة، وخلف الأبواب المغلقة والمناصب الرسمية، غالباً ما يتحرك "بطل" صامت يُعرف بـ "الجوكر"، هو ليس مجرد موظف، بل شريان حيوي تتكئ عليه الإدارة لسد الثغرات وإطفاء الحرائق عند غياب أحد الموظفين، لكن خلف صورته كمنقذ، تكمن حقيقة أكثر تعقيداً وخطورة، وهي ظاهرة إدارية قد تقود المؤسسة بأكملها نحو حافة الهاوية, فهل نحن أمام موظف خارق أم عرض لخلل إداري عميق؟

## كفاءة ظاهرية

وهنا أوضحت الخبيرة التنموية رقية أبو الدهب التي بينت من خلال حوار خاص مع "الحرية"، أنه كأدوار حيوية نجدها هنا وهناك، وابتداء من المشرف الذي يؤدي دور المدير إلى العامل البسيط الذي قد يسد فراغ رئيس العمال، تتعدد الأمثلة لشخصيات أصبحت أعمدة غير رسمية, تقوم عليها أجزاء كبيرة من منظومة العمل.

هذا الموظف، الذي يتمتع بمرونة وقدرة مذهلة على التعلم السريع، هو ذاته الملاذ الآمن الذي يلجأ إليه الرؤساء عند كل أزمة، لكن في الوقت ذاته هذه الكفاءة الظاهرية تخفي تحتها واقعًا إداريًا هشًا يُعرف علميًا بـ"الاعتماد على الشخص الرئيسي".

## مخاطر دفينة

وعن سؤالنا، هل يستطيع الجوكر القيام بمهام متعددة في آن واحد؟ تجيب أبو الدهب ب: نعم، يستطيع "الجوكر" القيام بمهام متعددة وبكفاءة ملحوظة أيضاً، موفراً للمؤسسة مرونة عالية وتكاليف أقل في المدى القصير إلّا أن لذلك الحضور والمزايا جوانب مظلمة على المدى الطويل على الجوكر ذاته وعلى المحيط.

## الوجه المظلم

أكدت أبو الدهب أن الوجه المظلم له نتائج عدة أولها الاحتراق الوظيفي: أي الضغط النفسي والجسدي الهائل الناتج عن تعدد المهام، في الوقت ذاته يؤدي حتماً إلى الإرهاق وتراجع الأداء

– وتآكل الجودة: إذ إن التركيز على مجموعة مهام يزيد من احتمالية وقوع الأخطاء وإغفال التفاصيل الدقيقة

– ومن سلبياته أيضاً خنق الابتكار: فالاعتماد على بطل واحد يمنع تطور مهارات بقية الموظفين ويخلق بيئة عمل غير متوازنة تفتقر إلى الإبداع الجماعي.

حيث أشارت أبو الدهب إلى أن المسؤولية هنا لا تقع على "الجوكر" نفسه، بل على الإدارة التي قد تسمح بنشوء هذه الظاهرة، لافته إلى أن المدير الذي يفتقر للثقة، يميل إلى الاختباء خلف "الجوكر" هروباً من مسؤولياته.

## وصفة التحصين المؤسسي

وهنا لابدّ من طرح سؤال بالغ الأهمية وهو كيف يمكن تحصين مؤسساتنا ضد هذا الخطر الكامن؟

لسترسل أبو الدهب وتضيف: إن الحل لا يكمن في التخلص من الموظفين الأكفاء بل في بناء نظام قوي لا يرتكز على فرد واحد، مؤكدة أن القائد الحقيقي لا يبحث عن منقذ، بل يصنع فريقًا كاملاً من المنقذين, وهذا طبعاً يتم بالاستناد لثلاث ركائز أساسية:

الركيزة الأولى توثيق المعرفة: حيث أوضحت الخبيرة أنّ المعرفة غير المكتوبة هي معرفة مؤقتة، محكوم عليها بالضياع، ومن أجل تحويل الخبرات الفردية إلى أصول مؤسسية دائمة، يجب بناء قاعدة معرفة مركزية باستخدام أدوات معينة، وتوثيق الإجـراءات المعقدة عبر تسجيلات الفيديو التعليمية، ووضع إجراءات تشغيل قياسية واضحة لكل مهمة حيوية.

كمثال مصنع نسيج صغير كان يعتمد كليًا على "المعلم حسن" لتشغيل آلة الصباغة الرئيسية, وعندما غاب العامل لوعكة صحية، توقف الإنتاج وتكبد المصنع خسائر فادحة, ما جعل المدير ينتبه لذلك الفراغ و قرر وضع خطة فورية وهي جعل "المعلم حسن" يقوم بتدريب عاملين، وتوثيق كل خطوات الصيانة في دليل مصور، وبذلك أصبح المصنع محصّناً ضد أي غياب مفاجئ بفضل وجود ثلاثة خبراء بدلاً من واحد.

الركيزة الثانية: التدريب المتقاطع وهنا أشارت أبو الدهب إلـى أن التدريب المتقاطع يكون باستنساخ المهارات،لا الأشخاص، والهدف، هو ضمان وجـود بديل جاهز دائماً، حيث تبدأ الخطة بتحديد الأدوار الأكثر حساسية، ثم السماح للموظفين بـ"تظليل زملائهم الخبراء، وممارسة المهام تدريجيًا تحت إشرافهم, لافته إلى أنّ هذا الأسلوب لا ينقل المهارة فحسب، بل يعزز ثقافة التعاون.

الركيزة الثالثة: القيادة المُمكّنة هنا يكمن جوهر التحول.. وفق ما أكدته أبو الدهب، مبينه أنَّ المدير يدير العمليات الإدارية و يعطي الأوامر ويعتمد على سلطته، بينما القائد يوجه ويسأل ويعتمد على تأثيره، والأهم، أن المدير يخلق أتباعاً يعتمد عليهم، لكن القائد يصنع قادة يستثمر المهارات في تطوير كل فرد في فريقه.

## قيادة مركب النجاح

وختمت أبو الدهب: إنّ بناء مؤسسة مرنة وقوية لا يتعلق بالعثور على "الجوكر" الخارق، بل بخلق بيئة وثقافة عمل صحية لا تسمح بوجوده من الأساس، فالمؤسسة التي ترتكز على فريق متكامل من الموظفين المتمكنين، هي وحدها القادرة على مواجهة العواصف والوصول إلى قمة النجاح.

# مستجدات مناخ الأعمال والفرص الاستثمارية ضمن ندوة حوارية

الحرية – صالح حميدي

شدد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عدنان الحافي خلال ترؤسه ندوة تحت عنوان "سوريا تتحرك "على ضرورة عودة رجال الأعمال والتجار السوريين للعمل والاستثمار في بلدهم بعد صدور التعليمات التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ١٨ الجديد.

المحاضر الدكتور رازي محي الدين رئيس مجلس إدارة شركة روابط لحلول الأعمال، أوضح خلال الندوة، أن الحكومة الجديدة أنجزت التعليمات التنفيذية للقانون الاستثمار، مقتدية بالتجربة السعودية، ويرى أن القانون الجديد يفتح شهية أي مستثمر على القدوم، لما يتمتع فيه من مزايا وإعفاءات ضريبية وجمركية وحوافز تشغيلية وضمانات تشجيع عودة المستثمرين من الخارج، مع تحكيم محلي ودولي والسماح بتحويل الأموال.

المحاضر رازي خلال الندوة خلص إلى أن الأعمال في سوريا، تتمحور حول أربعة عناصر ، تتمثل بالاستثمار والصادرات والسياحة والحوالات، يضاف إلى ذلك ثقافة التحول الرقمي وإدارة الجودة واعتماد الطاقة الشمسية لكونها تسهم في تحسين الملف الاستثماري وتحقق الربح لصاحب المشروع والربح للدولة والاقتصاد القومي.

كما دعا الحضور خلال مداخلاتهم إلى اعتبار رغيف الخبز أولوية في أي مشاريع قادمة والسعي نحو بناء المجتمع والنهوض بالطبقة الوسطى واصفين الوضع بالمؤلم على أرض الواقع ، كما طالب الحضور بتنمية متوازنة مع التركيز على استثمار مناطق الريف وحل الأزمات الاجتماعية .

مدير غرفة تجارة دمشق د.عامر خربوطلي تساءل هل بدأت سوريا تتحرك بطموحات المواطن السوري وما هي رؤية الحكومة وإستراتيجيتها للاقتصاد والأعمال والاستثمارات، وما هي أولوياتها هل زراعة، صناعة، تجارة، خدمات،عقارات أم تحول رقمي وبأي صيغ استثمار وأي طريقه تشاركية .

الاقتصادي ركاد حميدي تساءل عن مدى أهمية المسؤولية الاجتماعية في قانون الاستثمار قائلاً إن الاقتصاد الكلي وموارد بلدنا تتلاءم مع التعهيد والفكر والبرامج والسعي لترميم جراح البلد.

الحرية
العدد 12 | السنة الأولى | الخميس 27 تشـرين الثاني 2025 م

# هل يكون الاستقرار النقدي على حساب التكاليف الاجتماعية في سوريا؟

الحرية – سامي عيسى

يـرى الخبير الاقتصادي الدكتور ايهاب اسمندر أن "السياسة النقدية" هي أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لتحقيق استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي.

لكنه أشـار فـي تصريح لـ"الـحـريـة" إلى وجود فجوة متزايدة بين مؤشرات الاستقرار النقدي السوري الرسمية والواقع المعيشي للمواطنين، واصـفـاً هـذا التباين بـ "وهـم الاسـتـقـرار". موضحاً أن السياسة النقدية تهدف في جوهرها إلى "تعديل عرض النقود فـي الاقتصاد لتحقيق مزيج مـن استقرار الأسعار واستقرار الناتج المحلي الإجمالي"، والبنوك المركزية تواجه تحدياً أساسياً يتمثل في موازنة أهداف الأسعار والناتج.

وبالتالي الـسـؤال هـنـا، مـا هـي الآلـيـات النظرية للسياسة النقدية؟ وما هي قنوات انتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي؟ وما سبب الانفصال بين الاستقرار النقدي الظاهري، والواقع الاجتماعي؟ والأهـم ما هو تقدير التكاليف الاجتماعية الناجمة عنه؟

والإجابة في رأي " اسمندر" أن السياسة النقدية في جوهرها تهدف إلـى "تعديل عـرض النقود في الاقتصاد لتحقيق مزيج من استقرار الأسعار، واستقرار الناتج المحلي الإجمالي"، حيث تعمل البنوك المركزية من خلال أدوات مختلفة للتأثير على عرض النقود، وأسعار الفائدة، لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في الأجلين القصير والطويل.

في الأجل الطويل، يكون الناتج المحلي الإجمالي ثابتاً، وأي تغييرات في عرض النقود تؤدي فقط إلى تغييرات في الأسعار، أما في الأجل القصير، ونظراً لأن الأسعار والأجـور لا تتكيف فوراً، فإن التغيرات في عرض النقود يمكن أن تؤثر على الإنـتـاج الفعلي للسلع والخدمات، هذا يجعل السياسة النقدية أداة ذات مغزى لتحقيق أهداف تتعلق بالتضخم والنمو على حد سواء.

## قنوات الانتقال وتأثير السياسة النقدية

تواجه السياسة النقدية تحدياً أساسياً يتمثل في موازنة أهداف الأسعار والناتج، حتى البنوك المركزية التي تستهدف التضخم فقط تعترف ضمناً بأنها تهتم أيضاً باستقرار الناتج وإبـقـاء الاقتصاد قريباً من العمالة الكاملة. وبالتالي لفهم كيفية تأثير السياسة النقدية على الحياة اليومية للمواطنين، يجب تحليل قنوات الانتقال التي تؤثر من خلالها قرارات البنك المركزي على الاقتصاد الحقيقي.

## قناة سعر الفائدة

عندما يشدد البنك المركزي السياسة النقدية، ترتفع تكاليف الاقتراض، ويصبح المستهلكون أقل ميلاً لشراء السلع التي يمولونها عـادةً بالاقتراض، مثل المنازل أو السيارات، وتقل احتمالية قيام الشركات بالاستثمار في المعدات الجديدة أو البرامج أو المباني، ينتج عن هذا المستوى المنخفض مـن النشاط الاقـتـصـادي تضخم أقـل لأن الطلب المنخفض يعني عـادة انخفاض الأسعار.

## الميزانية العمومية

ويرى اسمندر أنه يمكن أن تؤدي زيادات أسعار الفائدة أيضاً إلى تقليل صافي ثروات الشركات والأفـراد، ما يجعل من الصعب عليهم التأهل للحصول على القروض بأي سعر فائدة، ما يقلل الإنفاق وضغوط الأسعار.

وعندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة، تصبح البنوك أقل ربحية بشكل عام وبالتالي أقل استعداداً للإقراض، هذا يحد من تدفق الائتمان إلـى الشركات والأسـر، ما يضعف النشاط الاقتصادي.

وهـنـا تـقـود أسـعـار الـفـائـدة المرتفعة إلـى ارتـفـاع قيمة العملة، حيث يسعى المستثمرون الأجانب إلى الحصول على عوائد أعلى ويـزيـدون طلبهم على العملة، ومن خلال قناة سعر الصرف، تنخفض الصادرات لأنها تصبح أكثر تكلفة، وترتفع الـواردات لأنها تصبح أرخص، وينكمش الناتج المحلي الإجمالي.

## مظاهر الاستقرار الوهمي

يشير "الاستقرار الوهمي" إلى تلك الحالات التي تظهر فيها المؤشرات النقدية الأساسية استقراراً لا يعكس المعاناة الاقتصادية على مستوى المجتمع، وهنا تظهر مظاهر هذا الاستقرار الوهمي في عدة مجالات منها :

استقلالية البنك المركزي: وهنا تفترض النماذج التقليدية أن استقلالية البنك المركزي ضرورة ملحة لتحقيق استقرار الأسعار، يستند هذا الاعتقاد إلى الأبحاث الأكاديمية التي شددت على مشكلة "عدم الاتساق الزمني"، حيث يعد صانعو السياسات النقدية الأقل استقلالية عن الحكومة، بانخفاض التضخم للحفاظ على توقعات منخفضة للتضخم بين المستهلكين والشركات، لكنهم قد يجدون صعوبة لاحقاً في مقاومة توسيع الـمـعـروض الـنـقـدي، مـا يـقـدم "مـفـاجـأة تضخمية"، مع ذلك، في الاقتصادات الهشة، يمكن أن تتحول هذه الاستقلالية إلى فجوة شرعية عندما تُتخذ قرارات السياسة النقدية دون اعتبار كاف للآثار الاجتماعية.

استقرار الأسعار مقابل استقرار القوة الشرائية: قد يحقق البنك المركزي استقراراً في سعر الـصـرف، أو انخفاضاً في معدل الـتـضـخـم، بينما تستمر الـقـوة الشرائية للمواطنين في التآكل، يحدث هذا عندما لا يصاحب سياسة الانضباط النقدي، إجـراءات لتحفيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي الحقيقي.

وهنا يمكن القول هناك انفصال واضح في الآليات الهيكلية بين السياسة النقدية والـواقـع الاجتماعي للسوريين، تظهر من خلال ضعف انتقال السياسة النقدية، والتي تعاني مـن اخـتـلال هيكلي يمنع وصـول تأثيراتها إلى القطاعات الأكثر احتياجاً، حيث تعمل القنوات التقليدية للسياسة النقدية بشكل غير متساوٍ، حيث تصل التسهيلات الائتمانية إلى الشركات الكبيرة والقطاعات غير المنتجة، بينما تظل الشركات الصغيرة والمتوسطة "المولدة لمعظم الوظائف" محرومة من التمويل.

## توزيع تأثيرات السياسة النقدية

ويؤكد هنا الخبير الاقتصادي " اسمندر" أن قـرارات السياسة النقدية تؤثر بشكل غير متساوٍ على الشرائح الاجتماعية المختلفة، على سبيل المثال (تفضل السياسات النقدية التوسعية المقترضين على المدخرين، ويمكن أن تؤدي إلى تحويل الدخل من الفقراء إلى الأغنياء عندما تزيد من أسعار الأصول المالية والـعـقـارات التي تتركز ملكيتها في أيدي الأثرياء).

## تضخم القطاعات غير القابلة للتداول

والمظهر الآخر هنا يكمن في أنه عندما يتم الحفاظ على استقرار سعر الصرف بشكل مصطنع في بيئة تتميز بضعف الإنتاجية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تضخم أسعار السلع والخدمات في القطاعات غير القابلة للتداول (مثل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم)، التي تشكل النسبة الأكبر من إنفاق الأسر منخفضة الدخل.

# خطة لإعادة هيكلة صالات السـورية للتجارة لتعزيز المنافسة

الحرية – مها يوسف

تعمل إدارة صـالات السورية للتجارة في محافظة طرطوس على إعادة تنظيم عمل المؤسسة بما يتماشى مع المرحلة الراهنة والسياسة الاقتصادية الجديدة للدولة، التي تركز على دعم المواطن بدلاً من دعم السلعة، وجاء هذا التوجه ضمن جهود تحديث آليات العمل ومواءمتها مع مستجدات السوق المحلية، مع الحفاظ على دور الصالات كمنافذ بيع توفر المواد بأسعار مدعومة وتخلق بيئة تنافسية.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية وطرطوس عبد الوهاب سفر، أوضح أن جميع الصالات أغلقت مباشرة بعد التحرير نتيجة تغيير سياسة المؤسسة وطريقة عملها السابقة، بما يتوافق مع أهداف الدولة الاقتصادية الحالية. وأضاف سفر إن بعض الصالات ما تزال تعمل حالياً، سواء بنظام التشغيل بالأمانة أو من خلال الاستثمار، لضمان استمرار تقديم المواد والخدمات للمواطنين في مختلف المواقع.

وأشار إلى أن هناك خطة شاملة لإعادة هيكلة السورية للتجارة بما يتناسب مع السياسة الاقتصادية الجديدة، تشمل إعادة استثمار صالات جديدة في مدينة طرطوس ومناطقها وقراها، لتعزيز التدخل الإيجابي في السوق عبر توفير المواد بأسعار منخفضة وتشجيع البيئة التنافسية.

# سوريا تنتقل نحو الانتعاش.. وخطة المصرف المركزي خطوة مهمة لتعزيز الاستقرار والنمو

**الحرية – هناء غانم**

أكد الخبير المالي والمصرفي الدكتور علي محمد أن استراتيجية المصرف المركزي السوري للفترة 2026–2030 تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهي تشكل رؤية واضحة للمستقبل القريب، ما يمنح المستثمر والمصرفي والمواطن ثقة بأن المصرف المركزي يسعى لتحقيق ركائز محددة خلال خمس سنوات.

وأشار محمد في تصريح لـ"الحرية" إلى أن هذه الاستراتيجية تأتي في ظل ظروف اقتصادية صعبة تمر بها سوريا، خاصة مرحلة إعادة الإعمار، ومواجهة تحديات متنوعة تشمل القطاعات الغذائية والنقدية والمالية والاستثمارية، مؤكداً أنها تقدم رؤية عامة للتعامل مع هذه التحديات واستثمار الفرص المتاحة.

وأوضح الخبير المصرفي أن الركائز الأساسية لتطوير أي اقتصاد ، تتطلب وجود خطة واضحة للأهداف النقدية والمالية والاستثمارية، مشدداً على أن نجاح استراتيجية المصرف المركزي السوري يعتمد على تضافر جهود كافة الجهات الحكومية ، وهذه الاستراتيجية ترتكز على أربع نقاط رئيسية، أولها زيادة حجم الإنتاج الحقيقي في سوريا، بما يشمل الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها، لتعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة الإنتاج المحلي.

والنقطة الثانية تتعلق بإزالة العقوبات وعودة سوريا إلى المجتمع الاقتصادي الدولي، وزيادة الانفتاح التجاري على الدول العربية والعالمية بما يعزز فرص الاستثمار والتجارة.

أما النقطة الثالثة، فهي استقلالية السلطة النقدية، إذ يجب منح المصرف المركزي صلاحية اتخاذ قراراته النقدية بحرية بعيداً عن أي تدخلات خارجية لضمان تنفيذ الاستراتيجية بكفاءة. والنقطة الرابعة تتعلق بتدعيم احتياطي النقد الأجنبي، لتعزيز قدرة المصرف المركزي على دعم السياسات النقدية وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف.

وأكد محمد أن مكافحة التضخم تشكل الركيزة الأساسية في هذه الاستراتيجية، مشيراً إلى أن ارتفاع التضخم في سوريا يعود أساساً إلى زيادة الكتلة النقدية، إلى جانب أسباب بنيوية تتعلق بضعف الإنتاج، وارتفاع أسعار المشتقات النفطية والكهرباء، والتضخم المستورد، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية، وأضاف أن المصرف المركزي يركز على امتصاص السيولة الفائضة باستخدام أدوات السياسة النقدية مثل تقييد الإقراض ورفع أسعار الفائدة، مع التأكيد على أن نجاح هذه الإجراءات يتطلب ثقة في الجهاز المصرفي السوري.

وأفاد محمد بأن ( ألف باء) تطوير الاقتصاد في أي دولة هو أن يكون هناك رسم واضح لأهداف السياسة المالية الاستثمارية و الاقتصادية ولابد من الأخذ بعين الاعتبار أن تنفيذ أي استراتيجية تهدف إليها السلطة النقدية يتطلب تضافر كافة الجهود في الحكومة و الدوائر لأننا نتحدث عن زيادة حجم الإنتاج الحقيقي في سوريا في جميع القطاعات.

### تطوير الإحصاءات والبيانات

كما شدد الخبير المصرفي على ضرورة رفع قدرة المصرف المركزي على التنبؤ بكافة مؤشرات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك التضخم وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، مشيراً إلى أن تطوير الإحصاءات الدقيقة والبيانات المالية في سوريا يمثل خطوة أساسية لتمكين المصرف من وضع سياسات فعالة.

وأشار أيضاً إلى أهمية إعادة هيكلة النظام المصرفي السوري وزيادة عدد المصارف لتحقيق الشمول المالي، باعتباره شرياناً أساسياً للاقتصاد، فضلاً عن تحسين الأداء المصرفي وزيادة المنافذ المالية لتعزيز تمويل القطاعات الإنتاجية وتحقيق الاستقرار النقدي.

ولفت محمد إلى أن استقرار سعر الصرف مرتبط بتحسين الإنتاج وزيادة الصادرات، إضافة إلى توفر احتياطي نقدي كافٍ لدعم سعر الصرف وحماية الاقتصاد من المضاربات، وأوضح أن إعادة سوريا إلى النظام المالي العالمي، بما في ذلك نظام سويفت، بعد رفع العقوبات الدولية، ستسهم في تحقيق التكامل المالي الدولي وزيادة الشمول الاقتصادي، ما يعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات المستقبلية.

وختم بالتأكيد على أن تنفيذ هذه الاستراتيجية يتطلب التزاماً شاملاً من الحكومة والمصرف المركزي، لضمان تحويل الرؤية الاقتصادية إلى واقع ملموس يدعم النمو والاستقرار في سوريا خلال السنوات القادمة.

# إصدار 5 آلاف مواصفة قياسية لمواكبة التطورات العالمية

**الحرية – ميليا اسبر**

كشف مدير هيئة المواصفات والمقاييس الدكتور ياسر عليوي أنه منذ تأسيس هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية تم إصدار 5 آلاف مواصفة قياسية وطنية تقريباً تغطي مجموعة واسعة من القطاعات الحيوية.

لافتاً في تصريح لـ" الحريّة" إلى أن القطاعات ذات الأولوية تشمل الصناعات الغذائية- النسيجية- الكيميائية- الزراعية- النفطية والهندسية، مشيراً إلى أن الهيئة تحتفظ بسجل وطني شامل للمواصفات، يُحدّث باستمرار حيث يتم إضافة مواصفات جديدة أو تحديث المواصفات القائمة أو إلغاء ما لم يعد مناسبًا.

### متابعة التطورات العالمية

تتابع الهيئة التطورات العالمية في الجودة والمقاييس بعدة آليات أهمها أن المواصفات الوطنية تعتمد على مراجع دولية كبرى مثل المنظمة الدولية للتقييس (ISO)، والدستور الغذائي (Codex)، والمواصفات الأوروبية أو الإقليمية حينما يكون ذلك ممكنًا.

كذلك تشارك الهيئة بفعالية في اللجان الفنية الدولية والإقليمية بفضل عضويتها في ISO، وكذلك من خلال تمثيل سوريا في لجان الدستور الغذائي (Codex)، ما يتيح لها الاطلاع على أحدث المعايير وتطبيق أفضل الممارسات.

إضافة إلى وجود عملية داخلية لتحديث المواصفات بشكل دوري حيث إن المواصفات القديمة تُراجع وتُعدّل لتتماشى مع المراجع العلمية الحديثة واحتياجات السوق المحلي.

### فجوة بين المواصفات وتطبيقها الفعلي

ولدى السؤال حول وجود فجوة بين وجود المواصفات وتطبيقها الفعلي أجاب د. عليوي: نعم هناك بعض التحديات فليس كل منتج محلي يُطبّق المواصفات دائمًا، وقد تقتصر المواصفات على الجانب النظري أو الوثائقي دون الالتزام الكامل في بعض الشركات، منوهاً بأن هذا يتطلب من الهيئة جهداً إضافياً في الرقابة و الفحص ومنح شارات المطابقة لتأكيد أن المنتج المتداول فعليًا يلتزم بالمواصفات المعلنة.

### حماية المنتج المحلي

وأوضح د. عليوي أن جودة المقاييس مهمة جداً لحماية المنتج المحلي والمستهلك لأنها تضمن أن المنتجات تُصنع وتُختبر وفق معايير موثوقة ودقيقة، فعندما يكون القياس والمعايرة موثوقين يمكن التأكد من أن المواصفات المعلنة صحيحة، وهذا يمنع التلاعب أو الانحراف في الإنتاج للمستهلك، هذا يعني منتجات أكثر أمانًا وأداءً متوقعًا، وقدرة على الاعتماد على ما يشتريه.

أما على صعيد التصدير، ذكر د. عليوي أن تبني مقاييس عالية الجودة يعزز الثقة الدولية في المنتج السوري، خاصة عندما تكون المواصفات متوافقة مع المعايير العالمية من حيث الشهادات التي تُمنح بعد الفحص والتقييم يعتبر دليلًا على المطابقة، وهذا يسهل دخول المنتجات إلى الأسواق الخارجية ويقلل من العوائق الفنية أمام التصدير.

### استراتيجية التطوير

وبين مدير عام هيئة المواصفات والمقاييس أن الهيئة وضعت استراتيجية واضحة لتطوير بنيتها التحتية الفنية والجودة تشمل: – تحديث المواصفات الوطنية – ورفع قدرات المختبرات – إضافة إلى تعزيز نظام تقييم المطابقة.

أما فيما يخص التعاون الدولي كشف د. عليوي أن هناك تعاوناً فنياً وشراكة مع مؤسسات دولية منها انضمام سوريا إلى معهد المقاييس والمترولوجيا للدول الإسلامية (SMIIC)، ما يفتح آفاقًا للتبادل الفني والمشاركة في لجان معيارية مشتركة، وتبنّي خبرات من الدول الأعضاء، كما تعمل الهيئة على إقامة شراكات علمية مع مختبرات وهيئات معايير في دول مختلفة لتعزيز قدراتها في المعايرة- الفحص- والاعتماد الفني.

### صعوبات

د.عليوي تحدث عن صعوبات تواجه عمل الهيئة أهمها ضعف بعض المختبرات من جهة البنية التحتية أو القدرات التقنية، ما قد يحد من قدرتها على إجراء فحوصات دقيقة أو معتمدة دوليًا، كما أن بعض الشركات قد تفتقر إلى الوعي الكافي بأهمية التقييس وتطبيق المواصفات، ما يؤدي إلى فجوة بين وجود المواصفات المكتوبة وتطبيقها عمليًا.

## بلا مجاملات

# ذكرى النصر العظيم

**علام العبد**

ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الأولى لانتصار الثورة السورية نستذكر أن الثورات التاريخية المنتصرة هي التي تحدث التحولات العميقة في شعوبها وأممها، ولذلك يوجهون بوصلة التاريخ نحو اتجاهات جديدة تنتقل فيها المجتمعات التي تقودها تلك الثورات إلى مواقع أممية تتخذها مثلاً وقدوة تحدث تأثيرات ليس في البيئة المحيطة بل في الفضاءات الكونية.

لقد قامت الثورة السورية التي نعيش اليوم ذكراها الأولى من أجل استنهاض لعزائم الأمة وتحريض الشعوب للدفاع عن أوطانها وفضح الفساد وتعرية جرائم الاستكبار لنيل الحرية والاستقلال، لقد جاءت الثورة السورية من أجل زرع الثقة في نفوس الشعوب المضطهدة للمطالبة بحياة كريمة والسعي للإصلاح ورفض الخضوع والخنوع والرضى بما فرض عليها.

في مثل هذه الأيام قبل عام كانت أم الثورات في سوريا.. كان ميلاد ثورة الحرية العظيمة الثورة التي جاءت من أجل رفع ستار الليل الثقيل وإعادة هيكلة البلاد بعد سنوات من الانفراد والحصار والعزلة والقطيعة.

اليوم نتذكر المواقف العظيمة لهذه الثورة السورية التي أعطت لهذا الشعب معنى أن يعيش وينتصر، ومن غيرها أعطى ليقرر التاريخ والقيم الجديدة والسير، ولصياغة الدنيا وتركيب الحياة القادمة، لقد كانت هي اللبنة الأولى لتأكيد السعي الحثيث من أجل الحرية والعدالة والاستقلال الجديد.

سنوات من الصبر والصمود، خاض فيها أبطال معركة ردع العدوان أشرس المعارك دفاعاً عن الأرض والكرامة، حتى تحقق النصر في 8/ 12/ 2024، يومٌ لا يُنسى من ذاكرة الوطن.

في ذكرى الانتصار على نظام الفساد، والسجون، والحرمان، والقهر، والظلم، وتحرير المعتقلين والمعتقلات، نستدعي مواقف التضحية والفداء والثبات في الدفاع عن مكتسبات ثورة التحرير، ليكون "يوم النصر" شاهداً على بداية مرحلة الإعمار والتنمية والشراكة، لاستعادة الدور المنشود لبلدنا، حيث حملت وزارة الخارجيّة وتحمل كلّ ذلك وعرّفت به في المحافل الدولية.

إن ذكرى الانتصار اليوم، تأتي متزامنة مع عودة الروح للحضور السياسي العالمي والدولي لسوريا وهو مسار شاهد على أدوار الدبلوماسية السورية في التعريف بتضحيات شعبنا ومناصرة حقوقه التي كان محروماً منها على مدى سنوات طوال بسبب منظومة الفساد السياسية التي كان يمارسها النظام البائد.

في الثامن من ديسمبر " كانون الأول " من العام الماضي 2024 هذا اليوم المجيد نستذكر فيه النصر العظيم على فلول الفساد والسرقة والتجاوزات والممارسات الخاطئة على المخدرات والتهريب والإرهاب وقوى المخابرات والشر والظلام، ونقف إجلالاً واحتراماً للتضحيات الجسيمة التي قدمتها قوات معركة ردع العدوان المنتصرة، الذين بذلوا أرواحهم رخيصة من أجل تطهير أراضي الوطن من براثن الإجرام والإرهاب للنظام البائد ، فسطروا أروع الملاحم البطولية والعزة والفداء والإباء.

## نقلة نوعية لوزارة التربية والتعليم بعد التحرير

# معادلة أكثر من 32 ألف وثيقة.. وإعادة بناء 8 مدارس بشكل كامل

**الحرية – دينا عبد**

حققت وزارة التربية والتعليم نقلة نوعية في إعادة تأهيل وبناء المدارس المهدمة، وذلك بعد التحرير، حيث كشف مدير الأبنية المدرسية في وزارة التربية م. محمد الحنون لصحيفة الحرية أن وزارة التربية والتعليم قامت بعد التحرير مباشرة بإعادة بناء المدارس المهدمة بالكامل والبالغ عددها 8 مدارس إضافة إلى إنهاء تأهيل أكثر من ٨٠٠ مدرسة ولازالت تواصل أعمال ترميم ١٠١٧ مدرسة.

وفي مديرية الامتحانات تم تسجيل الطلاب عبر تطبيق "المدير" لأول مرة بعد التحرير (تعليم أساسي وثانوي بفروعها كافة) بحسب ما ذكر مدير الامتحانات في وزارة التربية محمود حبوب وتابع : تم تجهيز مخدم جديد للامتحانات وإضافة جميع بيانات الطلاب القديمة والحديثة عليه.

أما أسئلة الامتحانات العامة فقد تم وضعها وفق آلية جديدة بما يتوافق مع البرنامج الامتحاني.

وبعد نهاية الامتحانات تم إدخال الدرجات عبر تطبيق الامتحانات بحيث يكون الادخال بالإدارة المركزية (إدخال أول – إدخال ثاني) واعتماد آلية جديدة مركزية للتنتيج ومعالجة الاعتراضات.

وتم إلغاء تنفيذ امتحانات الأتمتة المعمول به في دورة 2025م.

وذكر حبوب: أن عدد الوثائق التي تمت معادلتها بلغت أكثر من/ 32000/ اثنين وثلاثون ألف وثيقة في الفترة من2025/9/25 حتى 2025/10/20

والعمل بنظام المتمم لمعادلة الشهادات وفق آلية محددة وبرنامج معتمد.

### خدمات تعزز الصحة الجسدية والنفسية للطلاب ..

مديرة الصحة المدرسية وطب الفم د. ميسون دشاش بينت أيضاً أن المديرية تقوم بشكل مستمر برصد حالات الأمراض المعدية التي تراجع المستوصفات المدرسية من خلال الجولات على المدارس وعمل المشرفين الصحيين في المدارس بالتنسيق مع فرق الترصد الوبائي التابعة للمناطق الصحية بمديرية الصحة العامة.

وتابعت: يتم تنفيذ حملة سنوية لمكافحة انتشار الديدان والطفيليات لدى تلاميذ المدارس.

إضافة لإجراء مسح لانتشار الديدان والطفيليات لدى طلاب المدارس لنفس الفئة العمرية بالتعاون مع المنظمات الدولية ووزارة الصحة.

وبعد التحرير تم تشكيل اللجان الطبية الخاصة بدراسة ملفات الطلاب ذوي الإعاقة وتقديم الرعاية المطلوبة خلال الامتحان وفق الشروط الناظمة.

حيث تمت معالجة ما يزيد على 4000 طفل في المناطق المدمرة (الغوطة-جسرين- زملكا-حموريه-المليحة-دوما).

كما قامت شركات الأدوية بتأمين فراشي ومعاجين أسنان ومضامض فموية مجاناً تم توزيعها على أكثر من 4500 طفل وطفلة من ذوي الإعاقة السمعية والأطفال في منطقة الغوطة المدمرة.

تفاصيل أكثر على الموقع

# اللاذقية بعد عام من التحرير.. مدينة تعود إلى الضوء وتستعيد ملامحها

**الحرية – نهلة أبو تك**

بعد عام واحد على التحرير، تقف اللاذقية أمام مشهد جديد يتشكل تدريجياً في أحيائها وشوارعها وحدائقها، حيث تتوالى المشاريع الخدمية بوتيرة سريعة تعكس رغبة واضحة في إعادة بناء المدينة وإعادتها إلى مكانتها كعروس للساحل السوري.

شهدت الأشهر الماضية بدءاً من إعادة تشغيل مجبل الزفت في البصة، تحسناً واسعاً في صيانة الطرق وترميم الأرصفة وفتح مصارف مطرية جديدة، إلى جانب إعادة تشغيل منظومة الإنارة العامة في أغلب الأحياء، ما أعاد للمساء اللاذقاني حضوره الذي غاب طويلاً.

وفي الحدائق، اكتملت أعمال الصيانة والإنارة، مع افتتاح مساحات خضراء جديدة، وزراعة المنصفات بأنواع نباتية متنوعة، ما منح الشوارع جمالاً أكثر وتنظيماً أوضح. وعلى مستوى الفضاءات العامة، برز افتتاح الشواطئ المفتوحة المجانية كأحد أهم التحولات خلال العام، وفي مقدمتها شاطئ أوغاريت وحديقة الحرش المطوّرة، اللذان شكّلا متنفساً واسعاً للعائلات. كما أعيد تأهيل ساحة السمك في الرمل الفلسطيني، ما أسهم في تنشيط الحركة التجارية وخلق فرص عمل جديدة. بالتوازي، تم طرح مواقع جديدة على الكورنيشين الغربي والجنوبي للاستثمار السياحي، بما يضمن تطوير الخدمات البحرية وتعزيز العائدات.

كما عادت شرطة المرور إلى انتشارها الكامل، مع إعادة تشغيل الإشارات المرورية في المفارق الحيوية، وتحسن واضح في انسيابية الحركة. وأعادت الدوائر الخدمية تفعيل منافذ خدمة المواطنين في المالية والنقل والشرطة، ليتمكن الأهالي من إنجاز معاملاتهم بسهولة أكبر.

ويشير رئيس الوحدات الإدارية في محافظة اللاذقية علي عاصي بحديثه إلى الحرية إلى أن العام الأول بعد التحرير كان عاماً مفصلياً، قائلاً: واجهنا تحديات كبيرة، لكننا ركزنا على الملفات الأكثر إلحاحاً: الطرق، الإنارة، إزالة المخالفات، وتحسين المشهد الخدمي العام. اليوم نستطيع القول إنّ المدينة استعادت جزءاً مهماً من حضورها. ويضيف: الشواطئ المفتوحة والمساحات المجانية كانت خياراً اجتماعياً ضرورياً.

ويشير عاصي أيضاً إلى تقدم مهم في تنظيم الإشغالات وإقامة أسواق للبسطات وبناء مقاسم حديثة لمعارض السيارات في المنطقة الصناعية، إضافة إلى طرح أكشاك حضارية تحسن شكل الشوارع وتمنع التعديات.

ولأن التغيير الحقيقي يُقاس برأي الناس، تنقل «الحرية» بعضاً من انطباعات السكان. تقول عبير، وهي موظفة تقطن في حي الزراعة: عودة الإنارة وحدها غيّرت الكثير... أصبح الخروج مساءً أكثر راحة وأماناً، والمدينة تبدو أجمل مما كانت قبل سنوات.

## بمناسبة ذكرى التحرير..

# غرفة زراعة دمشق وريفها تجهِّزان لمبادرة «من المنتج إلى المستهلك» بتخفيض للأسعار بنسبة 40٪

**الحرية – حسام قره باش**

يـؤدي التوسع في إقامة الفعاليات التي تسهم في تخفيف ضغط الأعباء المعيشية عن المواطن بعد الموجات المتتالية لارتفاع الأسعار، بالتزامن مع ارتفاع سعر الصرف، دوراً مهماً.

وبالتأكيد فإن إقامة المعارض والمهرجانات الموسمية وحدها لا تكفي لحل المشكلة، فلماذا لا تعيد الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك، استنساخ تجربة الأسـواق الشعبية "من المنتج إلى المستهلك" والتي أثبتت إيجابيتها في إرضاء المواطن بتأمين حاجياته بأسعار مخفضة، إضافة إلى إقامة سوق اليوم الواحد الذي تطبقه كثير من الدول خاصة في المناطق الشعبية الأكثر احتياجاً بأسعار تنافسية تشمل كافة أنواع المواد.

ومـما لا شـك فـيـه، تشكل هـاتـان التجربتان في جوهرهما حالة اقتصادية اجتماعية، تسهم في ضبط الأسعار والأسواق والوصول الميسَّر إلى المنتج مباشرة من خلال اختصار سلاسل العرض والتوزيع التقليدية، إضافة إلى ما توفره من دعم للمزارع المنتِج ومساعدته في توفير فرص تسويقية لتصريف منتجاته بتجاوز الحلقات الوسيطة من تجار الجملة والمفرق ومنع حالات المضاربة والاحتكار وتحقيق هامش ربح للمنتِج وتخفيض الأسعار على المواطن وتقديم منتج جيد له من مصدره مباشرة، ما يعزز ثقته به ويدفعه للشراء، عدا عما تقدمه هذه الأسـواق من عوائد اقتصادية ترويجية وتشغيلية لليد العاملة والحد من البطالة.

في سياق مشابه، أعلنت غرفة زراعة دمشق وريفها، ضمن نشاطها عن إطلاق مبادرة تحت شعار " من المنتج إلـى المستهلك " بمناسبة التحرير، حيث أوضـح رئيس الغرفة محمد جنن في تصريحه لصحيفة "الحرية" أن الغاية من المبادرة احتضان منتسبي الغرفة العاملين في المجال الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وغالباً هو المزارع أو المنتج بما يتعلق بإنتاج الدواجن والبيض والخضار والفواكه ومنتجي الفطر حتى تصل إلى المستهلك بأسعار التكلفة دون المرور عبر الحلقات التسويقية ويشعر المواطن من خلالها بفارق سعري كبير مقارنة مع نوافذ البيع الأخرى.

وأضاف جنن: تأتي هذه المبادرة أيضاً تشجيعاً لانطلاق مبادرات أخرى في المجتمع المحلي باعتبار الغرفة تشرف على القطاع الخاص ، وتحفّز بقية القطاعات على نشر هذا الموضوع بشكل أكبر، إذ تعود بالفائدة على المنتسب والمواطن معاً بتأمين قاعدة وحلقة تواصل بين المنتسب والمستهلك، فتنكسر الحلقات التجارية من الموزع للتاجر لمحلات المفرق وتكون فقط من المنتج للمستهلك مباشرة.

وقال جنن للحرية : المنتجات الزراعية تتعلق أساساً بالعرض والطلب وهذا ما يحدد سعرها، أما ضمن مقر المبادرة في غرفة زراعـة دمشق وريفها التي تعرض منتجات ومستلزمات ومواد غذائية زراعية، فسينخفض سعر السلعة عندما يشتريها المواطن، ومن المتوقع ألّا تقل نسبة انخفاض الأسعار عن 30-40٪ وستكون أرخص من السوق لاختصار حلقات البيع، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنها لن تنزل في الأسواق وستبقى على حالها لارتباطها بالعرض والطلب وأجور النقل والتوزيع وحوامل الطاقة، منوهاً بأن المبادرة حالياً قيد الإنجاز وهي طوعية وغير ملزمة ولم تبدأ بعد حيث تجري التحضيرات بخصوصها، ويأتي إطلاقها ضمن نشاطات الغرفة في إقامة مبادرات خدمية وتوعوية وندوات تعليمية واتفاقيات تعاونية مع الخبرات في كلية الزراعة.

وخلال تصريحه، أشار جنن إلى تطور عمل الغرفة بعد التحرير بشكل ملحوظ، حيث زادت العمليات والصادرات وألغيت القيود التي كانت تعوق العمل وأصبح أفضل من السابق بنسبة كبيرة، وتوسعت الصادرات الزراعية رغم تأثرها بالتغيرات المناخية والعوامل الزراعية ومستلزمات الإنتاج، والإجراءات أسهل بكثير خاصة في عمليات الاستيراد والتصدير مع اعتماد اقتصاد السوق الحر عقب التحرير.

## المنطقة الصناعية في القدموس..

# مطلـب حـق بحاجة للسـرعة فـي الإنجـاز

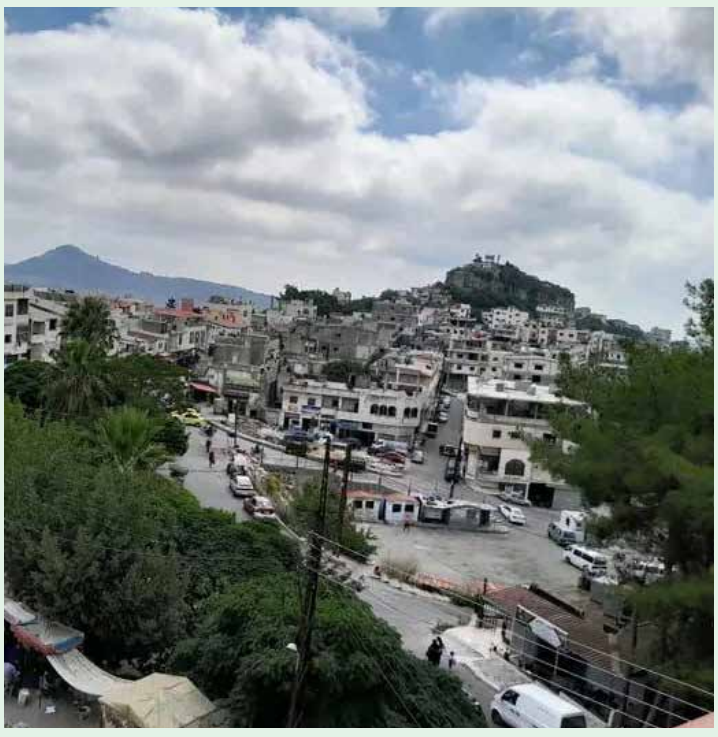

**الحرية – سمر رقية**

القدموس مدينة تسارعت بخطا النمو هكذا ، من دون تخطيط وتنظيم لبنى تحتية تستوعب توسعها وزيادة سكانها ، وأيضاص زيادة الحرف والمهن اليدوية والصناعية ،وانتشارها بشكل عشوائي بين الحارات السكنية وقرب المدارس والجامعة ودور العبادة .

وهي اليوم بأمس الحاجة لوجود منطقة صناعية حقيقية على الأرض وليس تخطيطاً على الـورق ، ولمعرفة الحال الـذي آلت إليه المنطقة الصناعية في القدموس والتي خطط لإنشائها عـام ٢٠١٤ ، تواصلت (الحرية) مع عضو مجلس اتحاد الحرفيين في طرطوس منذر رمضان ، الذي أفاد أنه تم تحديد موقع للمنطقة الصناعية في مدينة القدموس ، وفق المخطط التنظيمي برؤية لا تلبي الغاية بوقتها ، وشكلت لجنة بالقرار رقم ٥٧ لعام ٢٠١٤ وكنت أحد أعضائها .

مضيفاً أنه لدى الكشف على الموقع ، تبين لنا أنها لن تلبي الغاية المرجوة من إحداثها ، كونها محدودة المساحة ويفصل بينها وبين المنازل السكنية شارع من كافة حدودها ، وستصبح محاطة بالأبنية السكنية ليصبح الضجيج للجوار مضاعفاً إضافة إلى تفاصيل أخرى متعددة ، فطالبنا حينها بالبحث عن مكان آخر إن وجد بكلفة أقل وقابل للتوسع .

ولفت رمضان إلـى أنـه لتحقيق هـذه الغاية تم تشكيل لجنة ، وبعد جولات ومناقشات وتجاذبات تم إيجاد موقع ، في أول مدينة القدموس مقابل المخبز الآلي ، بأرض واسعة ومخدمة بالطريق الرئيسي ويمر بها خط التوتر وهي أمـلاك عامة ، وقد تم تحديد مساحتها ، بـ ٤،٣٥/ / هكتاراً وسينتج عنها ما يقارب ٩٠/ مقسماً و تم تصديق المخطط التفصيلي ، و إحالة الملف لإعداد الدراسة الفنية ، وأصبح المطلوب تسريع الأمر لتصبح قيد التنفيذ و المتابعة الجادة ، من قبل مجلس مدينة القدموس مع المعنيين بالدراسة للإسراع بها ، ووضع دراسة مالية للتنفيذ والبدء بالبنى التحتية لترصد الجهات المختصة المبالغ المطلوبة وفق الأصول.

الحرية
العدد 12 | السنة الأولى | الخميس 27 تشرين الثاني 2025 م

# « النقل» تتبنى مشاريع ريادية عبر معرض «سيريا هاتيك».. والبعض منها قيد التنفيذ

**الحرية – محمد زكريا**

سجلت وزارة النقل حضوراً فنياً وتقنياً مميزاً في معرض " سيريا هاتيك ٢٠٢٥ " حيث جاءت مشاركتها عبر قسمين رئيسيين؛ الأول خُصّص لعرض مجموعة من التطبيقات التي عملت الوزارة على تطويرها عبر كوادرها الوطنية، وتشمل منظومة تسجيل المركبات، ونظام الدور لنقل البضائع، ومشروع الفحص المؤتمت لإجازات السوق في مدارس تعليم القيادة، إضافة إلى برنامج متكامل لإدارة الموارد البشرية يهدف إلى أتمتة ملفات الموظفين وتبسيط الإجراءات الإدارية.

في حين تركز الجناح الثاني، على عرض، التجارب الريادية الفائزة ضمن برنامج Move لدعم الأعمال المبتكرة، واستقبل البرنامج ١٣٢ مبادرة شبابية، جرى فرزها وتقييمها علمياً، ليتم اختيار سبع مبادرات منها للمشاركة في ملتقى Move..

وحسب ما بينته الوزارة فإن ثلاث مبادرات فازت بالجوائز الأساسية، فيما حصلت مبادرة رابعة على جائزة الجمهور، وحسب بيان الوزارة فإن بعض هذه المشاريع قد تمكّنت من قطع خطوات متقدمة باتجاه التنفيذ، في حين بدأت أخرى إجراءات الترخيص اللازمة.

وزير النقل الدكتور يعرب بدر أشار إلى أن رعاية هذه المشاريع الشبابية في مجال الرقميات والتكنولوجيا "تثلج الصدر"، مؤكداً أن هذه الطاقات تشكل دليلاً على قدرة الشباب السوري على إنتاج حلول تقنية

متقدمة تخدم قطاع النقل وتدعّم مسار التحول الرقمي في الدولة، مشدداً على أن الاستثمار الحقيقي في العصر المعاصر يقوم على استثمار العقل البشري، حيث إن الإبداع لا يميّز بين دولة وأخرى، وأن الشباب السوريين أثبتوا كفاءتهم في مختلف البلدان التي وصلوا إليها من خلال ما قدموه من ابتكارات وإسهامات علمية وتقنية.

وأوضح الوزير بدر بتصريح لـ (الحرية) أن هذه الطاقات التي نراها اليوم في وطنها تملك القدرة على المنافسة والابتكار، ولا شيء يمكن أن يحدّ من إبداع العقول السورية في عالم البرمجيات والتقانات الحديثة"، داعياً الشباب إلى تقديم أفضل أفكارهم داخل سوريا، في ظل بيئة تشجع على التطوير والإنتاج وتحويل المشاريع الريادية إلى منتجات قابلة للتسويق في الأسواق العالمية.

## مواكبة التطور العلمي

وأكد الوزير بدر خلال زيارته لفعاليات المعرض مساء أمس إلى أن معرض سيرياهاتيك للتكنولوجيا والرقميات يشكّل محطة مفصلية في مسار التعافي وإعادة البناء، كونه أول معرض متخصص يقام في سوريا بعد التحرير، مشيراً إلى أن المشاركة الواسعة فيه تعكس قدرة السوق الوطنية على النهوض والابتكار وامتلاك الأدوات اللازمة لمواكبة التطور العالمي في قطاع التكنولوجيا، منوهاً بأن المعرض يشكّل فرصة مهمة للمواطن السوري للتعرّف في مكان واحد على منتجات التكنولوجيا الحديثة وآخر الابتكارات في التطبيقات الرقمية، موجهاً شكره وتقديره إلى المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية على الجهد المبذول في إعداد وتنظيم هذا الحدث بما يليق بمكانته التقنية.

## جسر للتواصل

يذكر أن معرض سيريا هاتيك يُعدّ حدثاً يجمع الشركات الوطنية والمؤسسات الحكومية مع رواد الأعمال والمهتمين بالتقانات الحديثة، ليشكّل جسراً للتواصل بين مطوّري الحلول الرقمية ومستخدميها في مختلف القطاعات.

ويهدف المعرض إلى دعم التحول الرقمي في سوريا، وفتح المجال أمام الشركات المحلية لعرض ابتكاراتها ومنتجاتها، وتعزيز حضورها في السوقين الوطنية والإقليمية، ويمثّل المعرض محطة أساسية في أجندة الفعاليات الاقتصادية والتقانية في البلاد، ومنصة لإبراز التطور المتسارع في قطاع البرمجيات والتطبيقات الرقمية، بما يسهم في بناء اقتصاد معرفي قائم على التكنولوجيا الحديثة، ويؤكد قدرة العقول السورية على الإبداع والمنافسة.

# الأمطار تنعش آمال المزارعين في السويداء

**الحرية – طلال الكفيري**

استبشر مزارعو المحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة في السويداء، خيراً بتحسن واقع مزروعاتهم الإنتاجية من هذه المحاصيل، بعد الهطولات المطرية التي عمت أرجاء المحافظة، وخاصة أنها سبقتها هطولات أخرى خلال الأسبوع الفائت، كون زراعة المحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة، في السويداء بعلية أي تعتمد على مياه الأمطار.

عدد من الفلاحين أكدوا لـ "الحرية" أن الأمطار التي هطلت تعد جيدة بالنسبة للمحاصيل الحقلية " القمح – الشعير" التي قاموا بزراعتها مع نهاية شهر تشرين الأول، وستساعد على نموها، كون هذه الزراعة تبدأ مبكراً في ريف المحافظة، وستحفزهم لإكمال الخطة الزراعية، وهي جيدة للأشجار المثمرة، كون الزراعات في السويداء بعلية واعتمادها الأساسي على مياه الأمطار.

الخبير الزراعي الدكتور بيان مزهر أوضح لـ "الحرية" أن الهطولات المطرية جاءت بوقتها كون الأرض عطشى وبحاجة إلى إرواء، وهذه الهطولات ستزيد من كمية الرطوبة في الأرض وستساعد على إنبات المحاصيل الحقلية"القمح – الشعير" المزروعة وستشجع الفلاحين على الاستمرار بزراعة أراضيهم، ولها تأثير إيجابي على إنتاجية الأشجار المثمرة، في حال استمرارها بقادمات الأيام.

# تفل الزيتون يدخل على خط بدائل وسائل التدفئة وينافس الحطب في سعر مبيعه

**الحرية – طلال الكفيري**

تشهد مادة تفل الزيتون هذه الأيام، إقبالاً متزايداً على شرائها من أهالي السويداء ريفاً ومدينة، وخاصة بعد أن أصبح البرد أمراً واقعاً والذي من المتوقع أن يشتد خلال الأيام المُقبلة.

عدد من المواطنين أكدوا لـ" الحرية" أن استخدامهم لمادة تفل الزيتون للتدفئة المنزلية، لم يكن وليد اليوم فقد مضى عليه أكثر من أربع سنين، وتوجيههم لشرائه حسب تعبيرهم لم يأتِ من فراغ بل جاء كبديلٍ عن مادة المازوت غير الملبية لاحتياج الأهالي، وارتفاع أسعارها في السوق السوداء إلى سقف الـ 15 ألف ليرة لليتر الواحد.

وأضافوا: إلا أن رياح شراء التفل هذا الموسم جرت بعكس ما كانوا بتوقعون، فالإقبال على شراء هذه المادة استغله المُتاجرون بها، للتحكم ببورصة أسعارها حتى أصبحت تنافس مادة الحطب في سوق البيع والشراء وحتى في السعر ، الذي وصل إلى 3 ملايين ليرة للطن الواحد، علماً أن هذه المادة يتم بيعها من أصحابها بشكل عشوائي كونها غير خاضعة لأي تسعيرة نظامية.

ويبقى السؤال الذي يدور في خلد كل الأسر، ما دامت مادة التفل آمنة لاستخدام للتدفئة المنزلية، ومتوفرة بكميات لابأس بها في موسم عصر الزيتون، فلماذا لا يتم تصنيعها ضمن معامل تتبع للقطاع العام، وبالتالي بيعها للمواطنين بأسعار مقبولة؟

مدير شؤون البيئة في السويداء المهندس رفعت خضر أوضح لـ" الحرية " أن مادة تفل الزيتون تعد بديلاً عن مادة الحطب وعليها إقبال شديد، والأهم من كل ذلك استخدامها آمن بيئياً وليس لها أي أضرار صحية على مستخدميها.

وأضاف خضر : من المفترض تشكيل لجنة خاصة تضع الشروط والضوابط لإيجاد تسعيرة موحدة تلتزم بها جميع معاصر المحافظة، عدا عن ذلك فقد أصبح التفل يستخدم أيضاً من أصحاب المداجن لتدفئة مداجنهم، من جراء عدم توفر مادة الفحم الحجري، ولفت خضر إلى أن قطعتين من تفل الزيتون تولد حرارة توازي ما يتم توليده من ليتر واحد من المازوت.

يشار إلى أن كل طن من الزيتون ينتج نحو 350 كيلو غراماً من التفل.

## ارتفاع قياسي في كلف البناء..

# أسعار العقارات والإيجارات ترتفع إلى مستويات غير مسبوقة

**الحرية – لوريس عمران**

تشهد محافظة اللاذقية موجة متصاعدة وحادة في أسعار العقارات السكنية وقيم الإيجارات، الأمر الذي بات يشكّل تحدياً اقتصادياً واجتماعياً مباشراً يضغط على القدرة الشرائية للأسر ويهدد الاستقرار المعيشي، وتأتي هذه القفزة نتيجة تداخل عوامل اقتصادية محلية وعالمية، وضعت ملف السكن في صدارة أولويات الأزمة المعيشية الراهنة.

وفي إطار متابعة أسباب الارتفاع اللافت في أسعار الوحدات السكنية الجديدة،أوضح المهندس طارق خير بك المتعهد والمطور العقاري، أن التكلفة الإجمالية لبناء المتر المربع الواحد وفق نظام "جاهز على المفتاح"، بما يشمل جميع مراحل التنفيذ والتشطيبات النهائية، تتراوح حالياً بين ٢٤٠ و٢٥٠ دولاراً .

وأشار خير بك لـ" الحرية "إلى أن هذه التكلفة تعكس الارتفاع المتواصل في أسعار مواد البناء الأساسية، الأمر الذي دفع المطورين إلى تسعير العقارات بما يضمن استدامة المشاريع، مضيفاً أن ارتباط تكلفة البناء بسعر الصرف بات عاملاً ضاغطاً يساهم في استمرار صعود الأسعار ضمن السوق العقارية.

خير بك لفت إلى أن تداعيات الحرب امتدت إلى سوق الإيجارات، حيث تسجل العقود السكنية زيادات كبيرة تتجاوز بمراحل معدلات نمو الدخل الفردي، إذ تشير تقديرات السوق إلى أن الإيجار الشهري للوحدات السكنية العادية ( غرفة واحدة مع منتفعات ) يتراوح حالياً بين ٥٠٠ ألف ومليون ليرة سورية، في مستويات غير منسجمة مع متوسط القدرة الشرائية للأسر.

ويُرجح خير بك هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل أبرزها اعتماد بعض المؤجرين على تسعير الإيجار بما يعادل الدولار، وانحسار مشاريع الإسكان الاجتماعي، بالإضافة إلى التوسع العمراني المنظم، و الضغط الديموغرافي المتزايد في المناطق الأكثر كثافة.

### المطلوب مشاريع إسكانية

وبين المهندس خير بك أن الحد من تفاقم أسعار العقارات والايجارات يتطلب تحركاً حكومياً يركز على ضبط مدخلات البناء للمشاريع السكنية المتوسطة الكلفة، وتفعيل دور الجهات التنظيمية لضبط عقود الإيجار ومنع التسعير المبالغ فيه، إلى جانب إطلاق مشاريع إسكانية مدروسة توفر مخزوناً عقارياً مناسباً يلبي احتياجات الفئات الأكثر تضرراً.

مضيفاً: إن معالجة الارتفاع المتسارع في أسعار السكن والإيجارات في محافظة اللاذقية تستلزم رؤية شاملة تتعامل مع الجوانب الاقتصادية والإنشائية والاجتماعية للمشكلة، بما يضمن استعادة التوازن في واحد من أهم القطاعات المرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين.

# "اللاذقية" مستمرة في إحصاء سيارات الأجرة ذات الأرقام من خارج المحافظة

**الحرية – آلاء هشام عقدة**

أصدرت مديرية نقل الركاب تعميماً سابقاً يلزم جميع سائقي سيارات الأجرة ( التكاسي) التي تحمل أرقاماً صادرة من محافظات سورية خارج محافظة اللاذقية بمراجعة مديرية نقل الركاب في اللاذقية.

وفي تصريح لـ " الحرية" بين مدير مديرية نقل الركاب في اللاذقية عبد الواحد حاج حسين أن هذا التعميم يأتي حرصاً على تنظيم حركة النقل، وضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها، مشيراً إلى أن عدد سيارات الأجرة التي راجع أصحابها المديرية بلغ حتى تاريخه ٢٠٠ سيارة ولا تزال الأعمال مستمرة بإحصاء كافة التكاسي في المحافظة.

وأضاف حاج حسين يُطلب من جميع سائقي سيارات الأجرة (التكاسي) التي تحمل أرقاماً صادرة من محافظات سورية غير محافظة اللاذقية، مراجعة مديرية نقل الركاب في اللاذقية لتسوية أوضاعهم وتسجيل سياراتهم وفق الأنظمة المتبعة. مشيراً إلى أن المهلة المحددة لانتهاء التسوية قاربت على الانتهاء وهي تاريخ ٢٠٢٥/١٢/٥.

وشدد على ضرورة التقيد بالمهلة المحددة لتفادي أي مشاكل قد تترتب على عدم الامتثال.

# ارتفاع أسعار الكسوة الشتوية في طرطوس تسبب جموداً اقتصادياً

**الحرية – ربا أحمد**

مع قدوم فصل الشتاء تشهد أسواق مدينة طرطوس تراجعاً كبيراً في حركة البيع والشراء ، وجموداً ملحوظاً في المحال التجارية، وخلال جولة على أسواق مدينة طرطوس التقت الحرية عدداً من المواطنين ،الذين أكدوا أن أسعار الكسوة الشتوية هذا العام مرتفعة جداً، ولا تقوى عليها الأسر.

### ارتفاع أسعار دون ضوابط

حيث أشارت إحدى السيدات إلى أن أسعار الجينز الولادي تقارب 300 ألف والجاكيت قرابة 500 ألف وهذه أرقام خلبية بالنسبة للرواتب ولدخل الأسرة، مضيفة أن هذه الأسعار لم تكن كذلك في العام السابق وهناك ارتفاع غير منطقي في أسعار الملابس والأحذية.

الشاب طارق خليل أكد أن الجاكيت الرجالي يتراوح بين 500 ألف والمليون ليرة ، والجينز 400 ألف، بينما الأحذية باتت من 350 ألفاً وما فوق ، وهي أسعار جنونية ولا ضوابط لها في السوق، وكل تاجر يبيع كما يريد ويضع أرباحاً ضعف سعر القطعة .

بدورها لينا ضيعة أوضحت أن الارتفاع يقارب 20% في كافة البضائع سواء وطنية المنشأ أو مستوردة، والتجار جميعهم رفعوا الأسعار من دون رحمة .

### للتجار كلام آخر

التجار لم ينكروا حقيقة الأسعار العالية ولكن رفضوا أن تكون الأسعار غير مدروسة، مؤكدين أن ارتفاع التكاليف يؤدي إلى ارتفاع أسعار البضائع ، والتاجر تحت وطأة الدفع قبل البيع .

حيث أوضح التاجر حسان أن إيجارات المحلات زادت بطريقة غير مقبولة والكثير من المحال أغلقت بسبب ذلك ، ويبلغ إيجار المحل حوالي عشرة ملايين ليرة في سوق هنانو، وارتفعت في الأسواق الأخرى 40% إضافة إلى ارتفاع تعرفة الكهرباء ،الأمر الذي أدى ارتفاع المنتج الوطني بشكل ملحوظ بملابس الأطفال والكبار ، كالكنزة النسائي كانت حوالي 250 ألفاً بينما زادت إلى 350_400 ألف والجاكيت النسائي بلغ أقلها 600 ألف ، وغيرها الكثير من حاجات الأسرة للكسوة الشتوية .

### جمود اقتصادي

وأكد التاجر نادر أن الارتفاعات التي حصلت هي نتيجة ارتفاع التكاليف من إيجارات وكهرباء ويد عاملة إضافة إلى الضرائب والخدمات، مشيراً إلى أن الارتفاع بدأ من المعامل وتجار الجملة وصولاً للمواطن، وهذا كله أدى إلى تراجع حركة البيع وجمود اقتصادي واضح في محافظة طرطوس، فتاجر المفرق بات يطلب نصف كمية بضاعته، إما نتيجة عدم توفر السيولة أو لأنه يعلم بأن السوق لن يستهلك بهذه الأسعار سوى جزء منها قياساً بالقوة الشرائية.

الحرية
العدد 12 | السنة الأولى | الخميس 27 تشرين الثاني 2025 م

# مركز السكري في اللاذقية جهود مستمرة رغم التحديات لتعزيز الرعاية الصحية للمرضى

**الحرية – باسمة اسماعيل**

يواصل مركز السكري في اللاذقية تقديم الرعاية والعلاج لمرضى السكري في المحافظة، رغم التحديات التي تعوق تحسين مستوى خدماته بشكل أكبر.

واستعرضت رئيسة مركز السكري في اللاذقية الدكتورة ندى شيخ يوسف، في تصريحها الخاص لـ"الحرية" الخدمات التي يقدمها المركز والتي تشمل:

1-تقديم الأنسولين بأنواعه مع متابعته لكل ماهو جديد – في مجال الأنسولينات والمعترف عليها عالمياً – لكل من مرضى السكري (نمط أول وثاني) والسكري الحملي، إضافة إلى خافضات السكر الفموية.

2- معاينة مرضى القدم السكرية إذ يحتوي المركز عدّة كاملة للقدم، ولمسنا تحسن حالات القدم السكرية والتراجع الكبير لبتر الأطراف.

3 – عيادة عينية تخصصية بأحدث الأجهزة لكل مرضى السكري في اللاذقية.

4-معاينة لكل مرضى السكري مع الاستشارات : ( العينية – القلبية – الوعائية – فحوص مخبرية دورية ) .

5- جلسة تثقيفية كل يوم أربعاء في مركز السكري : يحضرها الأهالي والأطفال والمرضى السكريين، يقدم فيها كل ماهو جديد ومفيد عن السكري، للتواصل مع مرضانا جميعاً ولتقديم التثقيف الصحي السليم.

6- تتم معايرة الخضاب الغلوكوزي في مركز السكري، إذ يتم تقديمه مجاناً لمرضى السكري، من قبل مديرية صحة اللاذقية منذ عام 2007 وهو فحص هام جداً للمراقبة والوقاية من الاختلاطات.

7- تم أتمتة عمل مركز السكري من خلال برنامج يقوم بأرشفة أضابير المرضى، وبطاقات صرف الأنسولين وإعطاء الإحصائيات الضرورية لعمل المركز، وقد تم اعتماده من قبل وزارة الصحة وتعميمه على جميع المحافظات.

8- التواصل مع المدارس من أجل الأطفال والشباب السكريين، خاصة أيام الامتحانات وتقديم معلومات عن الداء السكري لتكون الحلقة كاملة بين مركز السكري – المدارس – الأهل.

ولفتت إلى أن نشاطات مركز السكري :

-جلسات تثقيفية عن السكري أسبوعياً لمرضى السكري وللأطفال السكريين وذويهم.

-برامج ترفيهية اجتماعية تعليمية خاصة للأطفال والشباب السكريين، إذ لمسنا الدور الفعال والكبير عند تحسين الناحية النفسية المعنوية لأطفال السكري في ضبط سكر الدم ( دورات رسم – كومبيوتر – لغة ).

-دورات متنوعة في العطلة الانتصافية وعطلة الصيف للأطفال السكريين، نقدم فيها المعلومات الطبية المفيدة عن طريق الرسم والكمبيوتر والخط.

-ندوة وحفل خاص بمناسبة اليوم العالمي للسكري 14 تشرين الثاني، إذ يعتبر عيداً خاصاً لمركز السكري مع نشيد مركز السكري، يسبق الحفل سباق الماراثون.

-نشاطات متنوعة من رحلات – غداء جماعي ... الخ، خاصة للشباب والأطفال السكريين، مع الانتباه من قبلنا لنوع الغذاء المطلوب والتزامهم بأخذ الأنسولين وتوقيته وحصص الطعام و ..... الخ)

-ورشات عمل ودورات خاصة مع قطاعات بناءة مثل الجمعيات الخيرية في اللاذقية

-(ورشة عمل وفق برنامج منظم دمجنا فيه أطفال السكري مع أطفال مكتبة الأطفال) وكانت الثمرة رائعة قدمنا فيها المعلومات الطبية الصحيحة عن السكري والأنسولين والهرم الغذائي والرياضة.

-ندوات خاصة عن الداء السكري والتواصل مع مراكز السكري في سوريا والوطن العربي، كمعسكر الأطفال السكريين – السعوديين الذي تم بتاريخ 2006 .

-توزيع أجهزة لمعايرة السكر الفورية في حال توفرها في المنظمات.

-توزيع أشرطة لمركز السكري في حال توفرها.

## أقسام متخصصة

وأشارت إلى أن المركز يتوزع على طابقين ويضم مجموعة من الأقسام المتخصصة التي تضمن تقديم رعاية طبية شاملة:

الطابق الأرضي: يضم صالة انتظار، غرفة تمريض، عيادات السكري والحوامل، عيادة قدم السكري، مختبر، عيادة قلبية، صيدلية.

الطابق الأول: يشمل عيادة عينية تخصصية، عيادة أسنان، قاعة محاضرات، مكتبة للأطفال، بالإضافة إلى غرف إدارية وأرشيف.

## الصعوبات التي يواجهها المركز

رغم النجاحات التي حققها المركز، إلا أنه لا يزال يواجه بعض التحديات التي تؤثر على تقديم الخدمات بالشكل الأمثل، كما أوضحت الدكتورة:

## نقص الكادر التمريضي.

نقص أحياناً في أدوية خافضات السكر الفموية.

عدم توفر الأدوية الحديثة: تواجه الإدارة صعوبة في الحصول على الأدوية الحديثة مثل الأنسولينات المماثلة وخافضات السكر الفموية، وهو ما يحد من قدرة المركز على تقديم رعاية متكاملة.

## الحاجة إلى دعم إضافي

ولفتت إلى أن برنامج السكري بحاجة للعمل مع المنظمات والمؤسسات التي تدعم برنامج السكري، خاصة الأطفال السكريين، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف.

## أهمية التعاون المشترك

أضافت أن التعاون مع مديرية التربية ومديرية الصحة في اللاذقية، له دور كبير في توفير الرعاية اللازمة للأطفال السكريين في المدارس.

## استمرار تعزيز التعاون

يواصل مركز السكري في اللاذقية بذل جهود حثيثة لتقديم الرعاية الصحية لمرضى السكري، رغم التحديات التي يواجهها، ومع استمرار تعزيز التعاون المشترك بين المركز والمؤسسات المحلية والدولية، يمكن للمركز تحسين مستوى الخدمات المقدمة وضمان استمرارية تقديم الرعاية الصحية المتكاملة لمرضى السكري في المحافظة.

# على خطا كورونا.. طبيب يحذر من انتشار متحور جديد

**الحرية – مايا حرفوش**

يحذر العديد من الأطباء والمختصين هذه الأيام من مغبة انتشار متحور جديد عن فايروس كورونا باسم "نيمبوس"، ويصيب كل الفئات العمرية.

## حالات كثيرة

د. نبوغ العوا عميد كلية الطب البشري في دمشق الأسبق، والطبيب المختص بأمراض الأذن والأنف والحنجرة أوضح في تصريح خاص لـ "الحرية" أنه توجد حالات كثيرة من الإصابة بمتحور كورونا الجديد، بالمدارس وفي كل مكان، ويبدأ بشكل هضمي أو تنفسي أو الاثنين معاً ، وإن كانت الحالة سيئة جداً ممكن أن تبدأ بالأعراض التنفسية وتنتهي بالأعراض الهضمية.

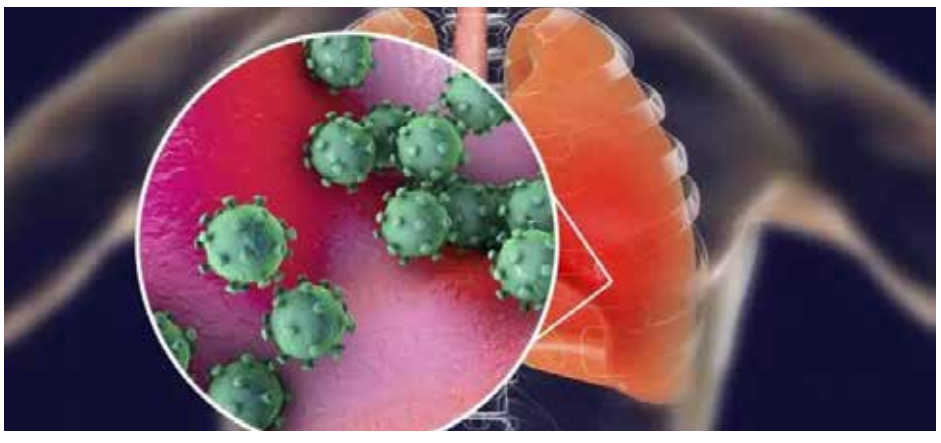

وتتجلى أعراض "نيمبوس" التنفسية وفق د. العوا، بالتهاب جيوب وبحة صوت وارتفاع حرارة ووجع حلق مع سعال، والفايروس سريع الانتشار جداً، وإن لم يتم معالجته ببدايته من الممكن أن يصل إلى الرئتين إن كان المريض يعاني ضعفاً، ويصبح بحاجة لمنفسة. وأضاف: الأعراض الثانية هضمية، وهي منتشرة بالمدارس بكثرة وتتجلى أعراضها بوجود ألم بالبطن ومغص وإسهال وارتفاع بالحرارة، وهنا يجب أيضاً معالجة المصاب بشكل سريع لتجنب حدوث مضاعفات لديه من نقص بالشوارد ومغبة تأثيرها على القلب، وهنا يصبح المريض بحاجة لسيرومات والدخول إلى مستشفى وعناية طبية خاصة.

وأكد د. نبوغ العوا أنّ هناك اختلافاً بعلاج الأعراض التنفسية أو الهضمية لفيروس "نيمبوس"، فلكل منهما طريقة علاج وأدوية مختلفتان. وعن الأدوية التي من الممكن أن تصرف للمصاب بالفيروس، فضل د. العوا عدم ذكر أسماء الأدوية فالطبيب المختص هو من يحددها وفقاً للأعراض التي يشكو منها المصاب، منوهاً بأن المصاب يحتاج على أقل تقدير لعشرة أيام للشفاء منه بعد تقديم العلاج.

بدوره، نصح طبيب الأعشاب عبد العزيز حمود العلي المصابين بفيروس "نيمبوس" بالإكثار من شرب الزنجبيل مع الليمون، والمشروبات الساخنة الطبيعية كالزهورات والبابونج، إضافة للحمضيات الغنية بفيتامين "c"

# تجهيز المدارس قبل الشتاء ضمن خطة ترميم شاملة بطرطوس

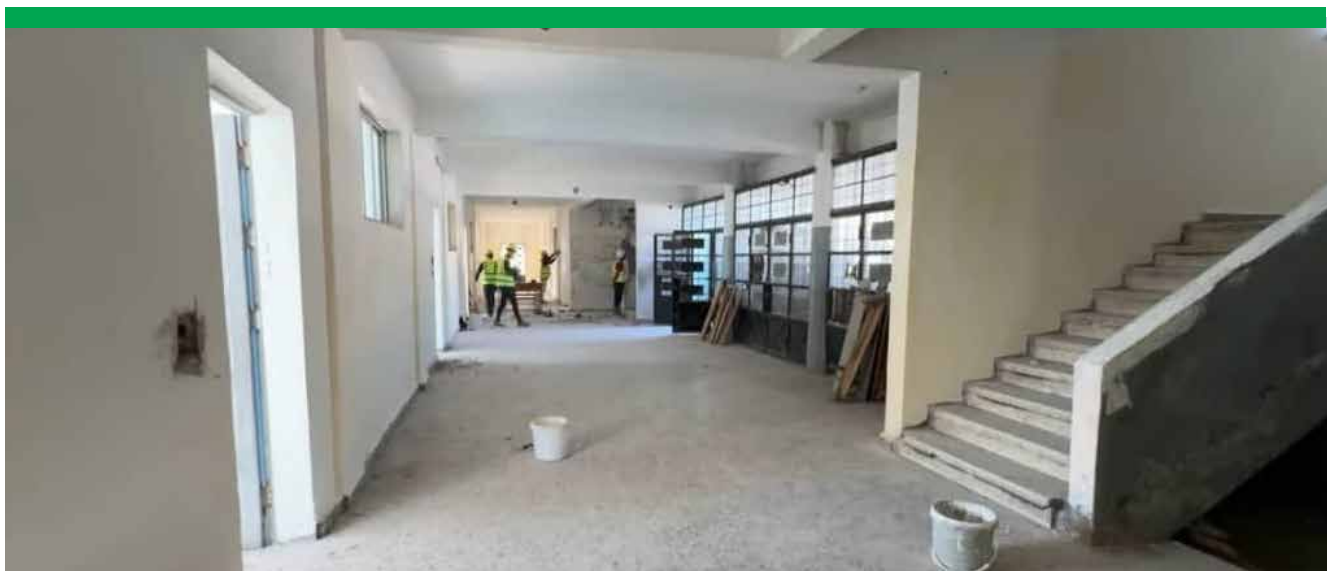

**الحرية – مها يوسف**

عملت مديرية التربية في طرطوس على تجهيز المدارس قبل فصل الشتاء من خلال خطط ترميمية متكاملة، تابعت من خلالها احتياجات المدارس وتنسيق الموارد المتاحة لضمان استمرار العملية التعليمية بكفاءة.

مدير تربية طرطوس مهند عبد الرحمن أكد لـ"الحرية" أن الإجراءات المتخذة هذا العام تهدف إلى رفع جاهزية المدارس في قرى المحافظة الجبلية قبل دخول الموسم البارد، وأوضح أن لجان مراقبة البناء المدرسي تقوم بالكشف الدوري على المدارس لتقييم الاحتياجات الضرورية، إضافة إلى متابعة الكتب الواردة من إدارات المدارس، ليتم تنفيذ أعمال الترميم وفق الإمكانات المادية المتاحة والموازنات المخصصة من وزارة التربية.

وأشار عبد الرحمن إلى أن قلة المخصصات لهذا العام سمحت بترميم ما يقارب ١٠٠ مدرسة من قبل مديرية التربية، كما تم تأهيل ٦ مدارس بدعم من منظمة اليونيسف، وهناك نحو ٢٩ مدرسة في ريف المحافظة، ومدينة طرطوس تخضع حالياً لعمليات الترميم بواسطة المنظمة، إلى جانب مساهمة بعض الجمعيات الأهلية في ترميم المدارس، مؤكداً أن الأعمال تتم وفق الأولوية والحاجة والإمكانات المالية المتاحة.

ولفت إلى أن الاحتياجات الفعلية للترميم تتجاوز الموازنات المرصودة لدى مديرية التربية، مشيراً إلى أن هناك موازنة مخصصة للترميم تعمل بها المديرية على مدار العام، خصوصاً قبل فترة الامتحانات العامة، وخلال فصل الصيف، وقبل بدء العام الدراسي، وأيضاً خلال فصل الشتاء.

وأكد عبد الرحمن أن المديرية تقوم شهرياً بطلب تمويل إضافي من الوزارة ضمن الاعتماد المخصص للموازنة الاستثمارية، مبيناً أن نصف الاعتماد المرصود لهذا العام قد تم صرفه حتى الآن، بينما لم يتم صرف النصف الآخر بسبب عدم ورود التمويل الكافي، موضحاً أن النصف الباقي يمكن الاستفادة منه خلال فصل الشتاء حال ورود التمويل إلى المديرية.

## خطة تحريج المناطق المحروقة مستمرة في طرطوس

**الحرية – رفاه نيوف**

تتابع الهيئة العامة لإدارة وحماية أملاك الدولة و الحراج في طرطوس خطة التحريج لهذا الموسم حيث قامت شعبة حراج صافيتا بتحريج موقع الشيخ سعيد بمساحة واحد هكتار بغراس الكينا بمشاركة مديرية منطقة صافيتا، وتحريج موقع بعشتر في شعبة حراج طرطوس بمساحة نصف هكتار بزراعة غراس الصنوبر والكينا.

مدير فرع الهيئة بطرطوس مضر حرفوش بين لـ "الحرية" أن خطة التحريج لموسم 2025 _ 2026 تبلغ 40 هكتاراً، وسوف تستهدف المواقع المحروقة منذ أكثر من سنتين، والمواقع المكسورة والتعديلات، بالإضافة لتحريج المواقع قليلة الكثافة والترقيع. ولفت حرفوش إلى أنه يؤخذ بعين الاعتبار زراعة أنواع مقاومة للنيران ومنها الكستناء والخرنوب والصنوبر، والكينا، بما يتناسب مع المناطق المستهدفة، من خلال خمسة مشاتل حراجية بالمحافظة تزرع فيها كافة الأنواع الحراجية.

## البداية 100 ألف غرسة زيتون

# «أكساد» تطلق مشروعاً لإعادة إحياء القطاع الزراعي بادلب

**الحرية – محمد زكريا**

لسنوات طويلة.. ومحافظة إدلب تلقب بالمحافظة الخضراء، لكثرة المزروعات والأشجار الخضراء، لاسيما أشجار الزيتون المثمرة، لكن حتى شجرة الزيتون لم تسلم من أذى عصابات النظام البائد، حيث تظهر الإحصاءات غير الرسمية قطع وتدمير أكثر من مليون شجرة من أرياف ومناطق هذه المحافظة.

وبغية استعادة هذا اللقب من جديد تسعى الجهات المحلية للمحافظة، الاستفادة من كل الجهات والمنظمات العربية وحتى الدولية، ولعل أولى المبادرات ما تم الإعلان عنه من قبل منظمة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، وهو إطلاق مشروعها الزراعي التنموي المتكامل في محافظة إدلب، وذلك ترسيخاً لدورها الريادي في دعم التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي.

### تأهيل حقول الزيتون..

وحسب بيان "أكساد" فإن هذا المشروع يهدف إلى إعادة إحياء القطاع الزراعي، وتعزيز صمود المزارعين، وتحسين سبل العيش، بما في ذلك إعادة تأهيل حقول الزيتون التي تعرضت للقطع والحرق خلال السنوات الماضية، ويفيد البيان إلى أن المشروع يتضمن تقديم 100 ألف غرسة زيتون من إنتاج محطات أكساد البحثية، لتوزيعها على مزارعي المحافظة ضمن حملة "معاً لنعيد إدلب خضراء" التي ترعاها محافظة إدلب بالتعاون مع مديرية الزراعة، بهدف توسيع المساحات الخضراء عبر زراعة الأشجار المثمرة والحراجية بمشاركة الأهالي والمتطوعين.

### محطة بحثية متطورة..

وبحث رئيس وفد "أكساد" الدكتور عبد الكريم بركات خلال زيارته لمحافظة إدلب مع الجهات المحلية، إمكانية إنشاء محطة بحثية متطورة تُعد الأولى من نوعها في المنطقة، لتنفيذ دراسات وتجارب علمية متقدمة في المجالات النباتية والحيوانية بإشراف خبراء من مختلف الدول العربية، ومن المتوقع أن تشكل هذه المحطة، عند إنجازها، مركزاً علمياً داعماً للمزارعين، يسهم في تحسين الإنتاجية وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة في المحافظة خصوصاً وفي سوريا عموماً، ويأتي ذلك انسجاماً مع دور أكساد كذراع علمية وفنية لجامعة الدول العربية. وأشار بركات إلى أن وضع حجر الأساس للمحطة البحثية يمثل خطوة استراتيجية نحو إنشاء منصة علمية متقدمة تُسهم في تطوير الإنتاج الزراعي وتقديم حلول علمية مبتكرة للمزارعين في المنطقة.

### 100 ألف غرسة زيتون..

لافتاً إلى أهمية مشروع تقديم غراس الزيتون في إعادة بناء القطاع الزراعي وتعزيز دوره الحيوي في الاقتصاد المحلي، مؤكداً أن تقديم 100 ألف غرسة زيتون، ستكون بداية لسلسلة مشاريع ومبادرات ستتواصل خلال المرحلة المقبلة بهدف توسيع الغطاء النباتي وتحسين سبل العيش للأسر الزراعية، بما يعزز الأمن الغذائي ويدعم جهود التنمية في المحافظة.

وتأتي هذه الجهود ضمن رؤية "أكساد" الرامية إلى توسيع وتعزيز شراكاتها مع المحافظات والجهات المحلية، بما يضمن تعميم الممارسات الزراعية السليمة، ورفع كفاءة الإنتاج، وتمكين المجتمعات الريفية، ما يسهم في النهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق تنمية مستدامة في مختلف المناطق السورية.

الحرية
العدد 12 | السنة الأولى | الخميس 27 تشـرين الثاني 2025 م

## طاقــة الأمــواج في الساحل:

# كنز مستدام يجب استثماره لتعزيز الأمن الطاقي المحلي

**الحرية – سناء عبد الرحمن**

استغلال طاقة الأمواج يعد من الحلول الـواعـدة فـي مواجهة التحديات البيئية والاقـتـصـاديـة المرتبطة بمصادر الطاقة التقليدية، مع تزايد الحاجة إلى مصادر طاقة بديلة ومستدامة في جميع أنحاء العالم، تبرز طاقة الأمواج كخيار جذاب، خصوصًا في المناطق الساحلية، فهذه الطاقة التي يتم توليدها من حركة البحر تُعد خياراً نظيفاً وآمناً بيئياً، وتتمتع بقدرة كبيرة على توفير إمـدادات طاقة مستمرة وموثوقة. يُمكن لسوريا، بما تمتلكه من سواحل مميزة على البحر المتوسط، أن تكون في موقع قوي للاستفادة من هذا المورد الطبيعي الذي ما زال غير مُستغل بشكل كافٍ.

يشرح الدكتور المهندس نورس قهوجي، الخبير في مجال الطاقات المتجددة، بحديثه لصحيفة الحرية حول الإمكانيات الكامنة لاستثمار طاقة الأمواج على الساحل السوري وكيف يمكن أن تسهم في تنويع مصادر الطاقة في البلاد وتعزيز الأمن الطاقي.

### طاقة الأمواج

يعرف د. قهوجي طاقة الأمـواج بأنها الطاقة الناتجة عن حركة سطح البحر بسبب الرياح، وتتميز هذه الطاقة بخصائص تجعلها أكثر استقرارًا وقابلية للتنبؤ مقارنة بالطاقة الشمسية أو طاقة الـريـاح، كما أن كثافة الطاقة في الأمـواج أعلى بكثير لكل متر مربع، ما يعزز الكفاءة الإنتاجية لها مقارنة بالمصادر الأخرى، لذا فإنها تمثل خيارًا جذابًا للدول التي تمتلك سواحل بحرية.

يمتاز الساحل السوري بامتداد بحر جيد وأمواج ذات انتظام متوسط، وهو ما يسهل تركيب محطات طاقة الأمواج، يُوضح الدكتور قهوجي أن القاع البحري في بعض المناطق يتمتع بانحدار معتدل، مع وجـود مناطق صخرية بالقرب من الشاطئ، ما يساعد على تثبيت الهياكل دون الحاجة إلى أساسات عميقة. وبالنسبة للأعماق القريبة من الساحل (من 20 إلى 40 مترًا)، فإنها توفر أفضلية عملية، من حيث الكابلات البحرية وتكاليف الصيانة. وعلى الرغم من أن متوسط القدرة الموجية على الساحل السوري يتراوح بين 3 و8 كيلوواط لكل متر، وهي قيمة أقل مما تقدمه السواحل الأطلسية، إلا أن هذه القدرة كافية لتشغيل محطات صغيرة ومتوسطة وفـي الخلجان الطبيعية، يمكن أن تعمل الأمـواج كمكبّرات طبيعية للطاقة، ما يزيد من قدرتها على إنتاج الكهرباء بنسبة قد تصل إلى 20%.

### دوافع الاهتمام

يرى الدكتور قهوجي أن طاقة الأمواج من أكثر مصادر الطاقة البحرية استقرارًا، لأنها تعتمد على تراكم طاقة الرياح عبر مسافات طويلة في البحر، وتعتبر هذه الطاقة مستمرة نسبيًا، ما يسهم في تعزيز أمن الطاقة المحلي، وهو ما يعد حلاً مهمًا لسوريا، خاصة في أوقات الشتاء التي تشهد انخفاضًا كبيرًا في إنتاج الطاقة الشمسية، كما أن طاقة الأمواج تُعد من أنظف مصادر الطاقة، إذ لا تنتج انبعاثات أو تلوثًا.

تتسم طاقة الأمـواج أيـضًا بتكاملها الموسمي مع مصادر الطاقة الأخرى. ففي الشـتـاء، عندما تنخفض كـفـاءة الطاقة الشمسية، يمكن لطاقة الأمـواج أن تعمل كبديل حـيـوي، مـا يعزز استقرار الشبكة الكهربائية ويقلل من العبء عليها.

### خصائص أمواج الساحل السوري

تشير الدراسات إلى أن الطاقة المتاحة لطاقة الأمـواج في شرق البحر المتوسط تـتـراوح بين 3 و8 كـيـلـوواط لكل متر من الـواجـهـة البحرية، هـذا يجعل الساحل السوري مناسباً لاستخدام تقنيات حديثة مثل العوامات الملتقطة للطاقة (Point Absorbers) ونظام "Pelamis" الذي يعتمد على المفاصل المتحركة. وتُعـد أنظمة عمود المـاء المتذبذب (OWC) أيـضًا من الخيارات الجيدة، خاصة في المناطق القريبة من الشاطئ حيث تكون الأعماق ضحلة.

يؤكد الدكتور قهوجي أن تقنيات مثل العوامات الصغيرة وأنظمة OWC تعد الأكثر ملاءمة للساحل الـسـوري، خاصة أن هذه الأنظمة أثبتت فعاليتها في بيئات مشابهة في البحر الأبيض المتوسط، مثل الدنمارك وإسبانيا.

وتواجه طاقة الأمواج عدة تحديات تقنية كما يؤكد قهوجي ، مثل التآكل البحري، متطلبات الصيانة المستمرة، وحماية الأنظمة من العواصف. كما أن الهياكل البحرية تتعرض لنمو الكائنات البحرية (Biofouling)، ما يستدعي عمليات تنظيف دورية. ويمثل التعامل مع أحمال الأمـواج غير المنتظمة تحديًا آخر يتطلب تصميمًا متينًا للأنظمة. علاوة على ذلك، يحتاج نقل الكهرباء من البحر إلى اليابسة إلى كابلات بحرية مقاومة للشد والتآكل، وهي عنصر مكلف.

ويؤكد أن هذه التحديات قابلة للتغلب عليها من خلال استخدام تقنيات مقاومة للتآكل وتطبيق برامج صيانة منتظمة.

### العمر التشغيلي

على الـرغـم مـن أن التكلفة الأولـيـة لمحطات طاقة الأمـواج قد تكون أعلى مقارنة بالطاقة الشمسية أو الرياح، إلا أن تكاليف التشغيل والصيانة على المدى البعيد أقل بكثير، ويتراوح العمر التشغيلي لأنظمة طاقة الأمـواج بين 20 و30 عامًا، كما أن تكلفة الكيلوواط الساعي تنخفض بشكل ملحوظ مع توسع المحطات، حيث يمكن أن ينخفض السعر بنسبة 20–35% عند الانتقال من مشروع صغير إلى مشروع بقدرة عدة ميغاواطات.

من الجدير بالذكر أن ما بين 40% و60% من مكونات هذه الأنظمة يمكن تصنيعها محليًا، ما يخفض التكلفة ويدعم إنشاء صناعة بحرية محلية.

### دور الحكومة والقطاع الخاص

يعتبر الدكتور قهوجي أن طاقة الأمواج من أكثر مصادر الطاقة المتجددة أماناً بيئياً، حيث لا تنتج تلوثاً كيميائياً ولا تؤثر بشكل كبير على البيئة البحرية إذا تم تصميم الأنظمة بشكل مناسب. فالعوامات لا تعوق مسار الأسماك، والضجيج تحت الماء أقل بكثير من السفن. كما أن الأنظمة الساحلية مثل OWC تعمل دون أي تدخل في قاع البحر، ما يلغي التأثير على الأعشاب البحرية والكائنات القاعية.

ويلعب القطاع العام دوراً أساسياً في دعـم مشاريع طاقة الأمـواج عبر تقديم الدعم اللوجستي، تمويل الدراسات الأولية، وترخيص المشاريع. بينما يتمثل دور القطاع الخاص في تصنيع الأنظمة، الاستثمار فيها، وتشغيل المحطات بعد تنفيذها، ويشدد الدكتور قهوجي على ضرورة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان نجاح واستدامة هذه المشاريع.

### التحديات والفرص المستقبلية

رغم وجـود بعض الـدراسـات الأكاديمية التي تشير إلى إمكانية الاستفادة من طاقة الأمواج في سوريا، إلا أن الدكتور قهوجي يرى أن هذه الدراسات تحتاج إلى تحديث وقياسات ميدانية دقيقة. وبالنظر إلى الظروف المحلية، يمكن أن توفر طاقة الأمواج مصدراً إضافياً للطاقة يغطي احتياجات الساحل السوري ويخفف الضغط على الشبكة الكهربائية، خصوصاً في فصل الشتاء.

وأشار الدكتور قهوجي إلى أنه إذا تم البدء في مشاريع طاقة الأمواج الآن، فخلال عشر سنوات قد يصبح الساحل السوري "ممرًا للطاقة البحرية"، مع محطات صغيرة عائمة تولّد كهرباء نظيفة وتغذي البلدات الساحلية. كما يتوقع أن يتحقق تقدم ملحوظ في تنظيم الساحل وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة.

وان أحد الابتكارات التي يطمح الدكتور قهوجي لتحقيقها هو دمج طاقة الأمواج مع طاقة الرياح في نفس القاعدة البحرية، ما سيخفض التكاليف ويزيد من الإنتاجية على مدار العام.

### فرص واعدة

تمثل طاقة الأمواج فرصة واعدة لتطوير مصادر الطاقة المتجددة في سوريا، إن استغلال هـذه الطاقة بشكل صحيح قد يسهم بشكل كبير في تلبية احتياجات الطاقة النظيفة، مع تقليل التأثيرات البيئية وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

# نقص التمويل والمراجع.. أبرز تحديات طلاب الدراسات العليا في جامعة اللاذقية

**الحرية – سراب علي**

أكـد طـلاب الـدراسـات العليا و الباحثون في جامعة اللاذقية أن الصعوبات التي تواجههم لا تختلف كثيراً عن تلك الموجودة في بقية الجامعات السورية، مشيرين إلى أن الواقع البحثي ما زال يواجه عقبات متعددة تحدّ من تطوره وتمنع تحويل الأبحاث إلى تطبيقات عملية تخدم المجتمع، مشيرين إلى وجود نقص في الكوادر الأكاديمية المشرفة، حيث يشرف الأستاذ الواحد أحياناً على عدد كبير من طلاب الماجستير والدكتوراه، مما لا يتيح له الوقت الكافي لمتابعة كل طالب بشكل فعّال، إضافة إلى ضعف التمويل وصعوبة الوصول إلى المراجع ، وصعوبة النشر في المجلات العالمية لارتفاع تكاليف النشر.. وغيرها من الصعوبات.

## شهادات

إذ أوضـح الباحث الدكتور يـزن معمار ( طب بشري ) اختصاص أورام ، أن الأبحاث الجامعية تميل إلى الطابع النظري بسبب ضعف التمويل وغياب التجهيزات المخبرية، إضـافـة إلـى مـحـدوديـة الإمـكـانـات المرتبطة بالظروف الاقتصادية،

وأشار في تصريحه لـ "الحرية "إلى صعوبة الوصول إلى المراجع العلمية العالمية لكونها متاحة عبر اشتراكات مدفوعة، ما يحمّل الطلاب أعباء مالية كبيرة، داعياً إلى توفير وصول أوسع للمصادر الأكاديمية.

وشـدد على ضـرورة أن يكون المشرف متخصصاً في موضوع البحث لضمان جودة النتائج، لافتاً إلى أن كثيراً من الأبحاث تبقى غير منشورة بسبب تكلفة النشر المرتفعة. واقترح إنشاء وحدة جامعية تعنى بالبحث والنشر الأكاديمي وتوجيه الأبحاث نحو احتياجات المجتمع وسوق العمل.

كما دعا إلى تفعيل صندوق دعم البحث العلمي وإحياء دور الهيئة العليا للبحث العلمي لتقود إصلاح المنظومة على مستوى البلاد. وختم بالتأكيد على أهمية الانفتاح الدولي ورفع العقوبات لاستعادة برامج الدراسات المشتركة والمنح، مطالباً بوضع خريطة وطنية لاستقطاب الكفاءات السورية في الخارج وتوسيع فرص المنح للطلاب.

من جهته، أشار الباحث الدكتور فارس وردان المنصور(طب أسنان ) اختصاص تعويضات ثابتة إلى أن البحث العلمي رحلة طويلة تواجه عقبات عدة، أبرزها صعوبة الوصول إلى مصادر موثوقة، وتعقيدات جمع البيانات وتحليلها، ومتطلبات الكتابة الأكاديمية، إضافة إلى نقص التمويل والضغط النفسي.

واقـتـرح للتعامل مع هـذه التحديات تنظيم الوقت، واللجوء إلى مصادر بديلة، وطلب مساعدة المشرفين والزملاء، وتعلم الأدوات التقنية، والسعي للحصول على منح، إلى جانب تطوير مهارات الكتابة والحفاظ على التوازن النفسي.

## خطط وإجراءات مواجهة التحديات

بدوره أوضح مدير مديرية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة اللاذقية الأستاذ الدكتور عمر محمد الخليل: ندرك أن توافر المراجع والمصادر العلمية المحدثة يمثل تحدياً، خاصة مع تعدد التخصصات وندرة بعض المراجع باللغة العربية، وهناك توجه في الجامعة لتطوير المكتبة المركزية والعمل على الاشتراك في قواعد البيانات الدولية وتوفير مصادر مفتوحة الوصول، بالإضافة إلى التعاون مع مكتبات جامعات أخرى لتبادل المصادر.

وبين الخليل في تصريح لصحيفتنا أن الجامعة تعمل على الحصول على اشتراكات في عدد من قواعد البيانات العالمية مثل Scopus وWeb of Science وغيرها، كما تعمل على توفير الوصول إلى منصات مفتوحة المـصـدر، بـالإضـافـة إلى التخطيط لعقد دورات تدريبية للباحثين حـول كيفية اسـتـخـدام هـذه القواعد والاستفادة منها.

## صندوق دعم بحثي

وعن خطط دعم الباحثين أوضح الخليل أنه يتم العمل على توفير دعم مالي جزئي أو كلي لتكاليف النشر في المجلات المحكمة، خاصة للبحوث المتميزة، كما ندرس حالياً إنشاء صندوق دعم بحثي خاص بالدراسات العليا، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والجهات الداعمة.

كذلك تقام دورات متخصصة في مهارات النشر العلمي، مثل دورة "كيف تنشر في مجلة عالمية"، وقد بدأ تنفيذها في كلية الهندسة المدنية وسيتم عقد الـدورة الثانية منها قريباً في كلية طب الأسنان، وسيتم تعميمها على جميع الكليات، كما يتم تقديم استشارات فردية للباحثين حول اختيار المجلات المناسبة وتحسين جودة الأبحاث.

ولفت مدير مديرية البحث العلمي إلى أنه يتم التعاون مع جهات مثل برنامج الأمـم المتحدة الإنمائي والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة فرح، كما تسعى الجامعة لتوقيع اتفاقيات مع مؤسسات محلية ودولية لتمويل المشاريع البحثية ذات التكلفة العالية، مثل مركز أبحاث السرطان المزمع افتتاحه.

## أدوات الدعم

وأكد الخليل أنه يتم إرشاد الباحثين إلى المجلات ذات الرسوم المخفضة أو المجانية، والمجلات مفتوحة الوصول ذات السمعة الجيدة، كما نشجع النشر في المجلات المحكمة المحلية والعربية المعتمدة.

وعـن تعاون الجامعة مع مجلات مفتوحة الوصول أو أدوات دعم النشر المجاني أشار إلى أنه يتم التخطيط للتعاون مع عدة منصات للنشر مفتوح الوصول، كما نسعى لتوقيع اتفاقيات مع ناشرين دوليين لتخفيض رسوم النشر للباحثين من جامعتنا، كذلك قمنا بوضع خطط لفهرسة مجلة الجامعة في قواعد البيانات العالمية مفتوحة الوصول

## الجامعة المنتجة

وعن تطوير آلية الربط بين الأبحاث الجامعية واحتياجات المجتمع أو سوق العمل بين الخليل أنه يوجد مكتب نقل التقانة الـذي يعمل على تحويل الأبـحـاث إلـى تطبيقات عملية، كما سيتم التواصل مع الجهات المحلية لتحديد احتياجاتهم البحثية.

وأكد الخليل أن هناك مساعيَ لتحسين البنية التحتية البحثية، وتعزيز الشراكات الدولية، وزيـادة الدعم المالي للباحثين، وإنشاء مراكز بحثية متخصصة مثل مركز أبحاث السرطان، بالإضافة إلى تشجيع الأبحاث متعددة التخصصات، وأضاف: باختصار نسعى إلى تطبيق مفهوم "الجامعة المنتجة" وهو يقوم على تحويل الجامعة من مؤسسة تعليمية تقليدية إلى منصة إنتاجية تقدم أبحاثاً تطبيقية وحلولاً مبتكرة تخدم المجتمع وتسهم في الاقتصاد.

وختم بالقول : البحث العلمي رحلة مليئة بالتحديات، لكنها أيضاً فرصة للإبداع وخدمة المجتمع، مشيراً إلى أهمية تواصل الطلاب مع مشرفيهم وزملائهم، وألّا يترددوا في طلب الدعم المعنوي والمادي من الجامعة، فالنجاح لا يأتي بين ليلة وضحاها، لكن الإصرار والعمل الجاد سيفتحان أمامكم أبواب التميز.

## تطور ملحوظ

يشار إلـى أنـه حسب تصنيف Webometrics، تقدمت جامعة اللاذقية إلى المرتبة 3756 عالمياً والثانية محلياً، كما حصلت على المرتبة الأولى في سورية حسب AD Scientific Index 2024 وهذا يعكس تطوراً ملحوظاً في النشر العلمي والأداء البحثي، لكن تطمح الجامعة للمزيد من التقدم في التصنيفات الدولية.

## انتصار الثورة السورية..

# لم للشمل وعودة الأفراح لربوع الوطن

**الحرية - بشرى سمير**

الفرحة بالنصر لم تكن مجرد لحظة عابرة، بل تحولت إلى محرك رئيسي في حياة السوريين. إنها القوة التي تدفعهم للمضي قدماً في بناء ما دمره الإرهاب، والعمل بجد لاستعادة حياتهم الطبيعية. عام على التحرير هو عام على انتصار إرادة الحياة على ثقافة الموت، وهو بداية لمرحلة جديدة قائمة على الأمل والبناء.

الذكرى السنوية لتحرير سوريا هي مناسبة وطنية غالية على قلوب جميع المواطنين، وقد انعكست فرحتهم بهذا النصر العظيم بشكل إيجابي وملموس على جميع مناحي حياتهم.

الحرية رصدت آراء بعض المواطنين وفرحتهم بالنصر وانعكاساتها على حياة المواطنين.

محمد الدمراني قال: أول مكاسب انتصار الثورة هو نهاية الرعب الذي كان يسببه النظام البائد فقد عاد الشعور بالأمان بعد سنوات من الخوف والتهديد بالإرهاب. فأصبح بمقدور العائلات النوم ليلاً بسلام دون خوف من تفجيرات أو هجمات.

وشاركه الرأي مروان عتمة قائلاً: الشعور بالأمان أسهم في عودة آلاف النازحين من الخارج بالعودة إلى قراهم ومدنهم التي طردوا منها من قبل النظام المخلوع ليعيدوا إعمارها، وزراعة أراضيهم وقد انحسرت السيطرة التي كانت تفرض قوانينها الجائرة وتنتهك كرامة الإنسان.

ثانياً: الانعكاسات الاقتصادية والمعيشية

في حين بين التاجر محمد الموالدي أن النصر أسهم خلال عام في انتعاش الحركة الاقتصادية مع عودة الأمان، بدأت الحركة التجارية والاقتصادية بالانتعاش تدريجياً فتحت المحال أبوابها وازدادت حركة البيع والشراء.

وتوافرت فرص عمل جديدة في مجالات إعادة الإعمار والبناء، ما ساهم في تحسين المستوى المعيشي للعديد من الأسر وخاصة مع زيادة الرواتب وارتفاع الأجور، الأمر الذي أسهم في استقرار الأسواق وبدأت السلع الأساسية بالوصول إلى معظم المناطق التي كانت محاصرة سابقاً، وهذا أدى إلى استقرار الأسعار نسبياً.

الاختصاصية الاجتماعية والنفسية سوسن السهلي أشارت لـ"الحرية" إلى الجوانب الاجتماعية والنفسية لانتصار الثورة السورية والتي أهمها:

• لم الشمل: فقد عادت الكثير من العائلات التي تفرقت بسبب الحرب لتجتمع من جديد في بيوتها، ما عزز أواصر الترابط الاجتماعي، وتالياً بدأت عملية التعافي الجماعي من آثار الحرب والصدمات التي خلفتها سنوات الصراع، مع عودة الحياة إلى طبيعتها شيئاً فشيئاً.

وأضافت: عزز النصر من مشاعر الانتماء والوحدة الوطنية، وأثبت أن الشعب السوري كان جبهة واحدة في مواجهة الظلم والقهر والقمع لافتةً إلى أنه خلال هذا العام تم إحياء العديد من المناسبات الاجتماعية والثقافية، فقد عادت بالنصر أفراح الوطن وشهدنا خلال العام العديد من المهرجانات والفعاليات الثقافية والفنية والعودة إلى الحياة، كعلامة على انتصار الحياة على الموت والحق على الباطل والعدل على الظلم والقهر وكسر القيود .

ولفتت السهلي إلى أنه رغم كل الإنجازات، يدرك السوريون أن طريق إعادة الإعمار طويل وشاق، ويحتاج إلى صبر وعزيمة، لكن فرحتهم بالنصر واستعادة الأمان تمنحهم الطاقة لمواجهة هذه التحديات.

النظر إلى المستقبل: لم تعد الغلبة لمشاعر اليأس والقنوط، بل حل محلها الأمل بمستقبل أفضل للأبناء، حيث التعليم والأمن والاستقرار.

## الإعلام الإيجابي..

# حين تتحول الكلمة إلى قوة تصنع السلام

positive media

**الحرية - نهلة أبوتك:**

لم يعد العالم ينتظر نشرات الأخبار ليعرف الحقيقة، فكل هاتف اليوم محطة إعلامية، وكل منشور قادر على إحداث أثر لا يقل عن أثر خبر عاجل.

وفي هذا الفضاء المزدحم بالغضب، والانفعال، والتضليل... يصبح الإعلام الإيجابي أكثر من ضرورة: إنه صمام أمان يحمي المجتمع من الانقسام.

الكلمة اليوم قادرة على أن تُشعل ناراً... أو تُطفئ خوفاً.

قادرة على بناء جسر بين الناس... أو هدم آخر ما تبقى من ثقتهم ببعضهم. ولهذا، يصبح السؤال الملحّ: هل نستخدم المنصات لبناء وطن... أم لتهديد وحدته؟

### "اضبط نفسك... قبل أن تضبط كلماتك"

الإعلامي عبد الباسط وسوف يذهب إلى قلب المشكلة مباشرة قائلاً: الخطر ليس في المنصة... بل في الشخص الذي يقف خلف الشاشة، فإدارة الذات هي أساس كل خطاب مسؤول. إن لم نضبط انفعالنا، ستفلت منا كلمات تصنع شرخاً لا يمكن إصلاحه.

يرى وسوف أن الإعلامي الحقيقي يبدأ من الداخل، من قدرته على تهدئة صوته، تجنب الشخصنة، والتحرر من ردود الفعل السريعة التي تحوّل الحوار إلى معركة.

ويضيف: الكلمة ليست قوة إلا إذا استخدمناها بوعي. وبلا وعي... تصبح السلاح الأخطر في زمن الفتن. لذلك، يعتبر وسوف أن كل حساب شخصي هو منصة إعلامية، وأن كل مستخدم حتى دون قصد يمتلك تأثيراً قد يقود نحو التهدئة.. أو نحو أزمة جديدة.

### الإعلام مشروع وعي

الإعلامية سهى درويش تتفق مع وسوف، لكنها تذهب أبعد من ذلك لتؤكد أن الإعلام اليوم يشبه خط الدفاع الأول عن المجتمع، قائلة:الإعلام الذي يكتفي بسرد الحدث هو إعلام عاجز، والمطلوب صناعة وعي يحمي الناس من الانجراف خلف خطاب الكراهية، مشددة على أن مواجهة الطائفية تتطلب خطاباً مبنياً على: معلومات دقيقة. لغة لا تحرّض ولا تستفز و تحترم جميع مكوّنات المجتمع.

الحفاظ على هوية واحدة، لا هويات متصارعة. وتختم برؤية واضحة: نحن لا نكتب لنملأ الفراغ... نحن نكتب لنحمي الناس.

### القارئ... صانع الخطاب

لم يعد القارئ الحلقة الأخيرة في سلسلة الإعلام؛ هو اليوم شريك مباشر في تشكيل الوعي العام، فمنشور واحد قد يوقف انتشار معلومة كاذبة، وتعليق واحد قد يمنع شرارة تحريض، ومشاركة قصة إيجابية قد تزرع أملاً في وقت يحتاج الناس فيه إلى كلمة ترفع لا كلمة تُقسّم.

كل قارئ اليوم هو جزء من المسؤولية، وكل كلمة يكتبها تقود المجتمع خطوة نحو التسامح... أو نحو الانقسام.

### نحو حضور إعلامي يصنع المحبة... لا الخصام

الإعلام الإيجابي ليس شعاراً ولا رفاهية. إنه ضرورة في زمن تتسارع فيه الأخبار وتتكاثر فيه الأصوات، وعندما يختار الإعلامي الاعتدال، ويقرر القارئ نشر الكلمة الجيدة، يتحول الفضاء الرقمي إلى مساحة تبني مجتمعاً لا تهزه الطائفية ولا يهدمه التحريض. إنها معركة وعي... تنتصر فيها الكلمة المسؤولة دائماً.

# التزاماً بالتوثيق السينمائي.. المؤسسة العامة للسينما تعلن تظاهرة أفلام الثورة السورية

**الحرية – ميسون شباني**

أعلنت المؤسسة العامة للسينما عن إطلاق الدورة الثانية من تظاهرة أفلام الثورة السورية، التي ستُقام في دمشق وبعض المحافظات السورية. وتأتي هذه الدورة استجابةً لطلبات العديد من صُنّاع الأفلام الذين لم تتح لهم فرصة المشاركة في الدورة الأولى، وسيتم عرض مجموعة متنوعة من الأفلام الروائية، الوثائقية الطويلة والقصيرة، إضافة إلى أفلام التحريك. وتشترك جميع هذه الأعمال في تسليط الضوء على الثورة السورية، وتوثيق مساراتها وتحولاتها عبر مراحلها المتعددة، تاركة بصمة في ذاكرة الأجيال القادمة.

ودعت المؤسسة صُنّاع الأفلام الذين يمتلكون حق العرض داخل سوريا للمشاركة بأعمالهم التي تروي قصة الثورة، بشرط أن تكون قد تم إنتاجها بعد عام 2011، وتُعنى بتوثيق المسار الوطني الذي انتهى بالنصر. ويتعين على المشاركين تقديم رابط قابل للتحميل للفيلم مع كافة التفاصيل الفنية من اسم المخرج، أسماء الأبطال، شركة الإنتاج، ملخص الفيلم، بالإضافة إلى بوستر وبرومو إن وجد. أما بالنسبة للأفلام التي ليست باللغة العربية، فيجب ترجمتها إلى اللغة العربية لضمان وصول الرسالة للجمهور.

وتحتفظ المؤسسة العامة للسينما بحقها في اختيار الأفلام وبرمجتها وفق معايير فنية عالية، مع التأكيد على أنها لن تلتزم بقبول جميع الأفلام المقدمة.

آخر موعد لتقديم الأفلام هو 15 كانون الأول 2025، على أن تُرسل الأعمال والوثائق المطلوبة إلى البريد الإلكتروني:

**showcase@cinema.sy**

وتسعى التظاهرة إلى توثيق معاناة الشعب السوري على مدى 14 عاماً من الصراع، وتعمل على تعزيز التعاطف الإنساني بين من عاشوا التجربة في الداخل ومن غادروا البلاد.

من خلال هذه التظاهرة، تبرز السينما كوسيلة فاعلة في حفظ الذاكرة والاعتراف بمعاناة الضحايا، والتأكيد على فكرة أن السينما وثيقة من أجل الذاكرة والإنسانية، ومهمتها تسليط الضوء على أهمية إحياء الماضي وتعلم دروسه.

وقد أكد مدير عام المؤسسة العامة للسينما جهاد عبدو في تصريح له أن التظاهرة تركز على الجمع بين المعيار الفني والقضية الوطنية، بحيث تظل الأعمال السينمائية قادرة على التأثير في المشاعر والوجدان من خلال أسلوبها الإبداعي والإيقاع السينمائي المتقن. وأشار إلى أن السينما ليست مجرد وسيلة ترفيهية، بل هي أداة للتعبير عن الجمال والحياة، ولها دور محوري في تعزيز السلم الأهلي والتواصل بين البشر، مع التأكيد على أن السينما السورية يجب أن تكون شاهداً على تاريخ سوريا الحديث، وتُسهم في بناء مستقبل أفضل.

ونوّه بأنه من خلال هذه التظاهرة، ستواصل المؤسسة العامة للسينما التزامها بدور التوثيق السينمائي، لذا فهي تفتح أبوابها لصُنّاع الأفلام لتقديم أعمالهم التي تلامس الواقع السوري بكل تفاصيله، وتوثق للأجيال القادمة شهادة شعب كامل في مواجهة التحديات والصعاب.

## ثنائية اللوحة والمنحوتة..

# محمد س حمود يقدم حواراً بصرياً معاصراً

**الحرية – لبنى شاكر**

رغم حالة التوءمة التي حرص التشكيلي محمد س حمود (السلمية/١٩٥١)، على إتقان تفاصيلها وجزئياتها في مُجمل تجربته، إلا أن فرجةً مُتأنيّةً وتأمّلاً في اللوحات والمنحوتات التي يعرضها عادة بشكل مُتقابل، تكشف اختلافاتٍ تتباين أسبابها، لكن أصلها لا شك يعود إلى فروقاتٍ وتقاطعاتٍ بين النحت والرسم أصلاً، قِوامها الخامة وما تستوجب من أسلوب واشتغال، بحيث تصعب المقارنة بين اللوحات ونظيراتها من المنحوتات، مع أنها تبدو مُتماثلة أو يُهيأ للناظر إليها، غير أن الموضوع المُكرر مرتين، ليس واحداً في حضوره وأثره.

### عناوين من روح المشهدية

يستقي حمود عناوين أعماله من المشهدية البصرية التي يسعى لِتكوينها بين عمودي التشكيل، عبر أشكال وحالات عديدة، من بينها طيور وأسماك وشخوص وبورتريهات، تطغى عليها هالة من الأسطورة والخيال والرمز، مُتمثلةً بكائناتٍ تتوالد من نفسها، وثانيةٍ تغيب ملامحها، إضافةً إلى جسد بهيئة ساعةٍ رملية، وآخر برأسٍ مُشوّه، وأكثر من عملٍ عن التفاح، أحدها ليدٍ تضم بقايا تفاحة وأخرى تربطها بحبلٍ طويل، إلى جانب طيور تمط أجسادها استعداداً للطيران، وأسماك تجمع في أجسادها أجزاءً بشرية، وعلى حد تعبير حمود فالتنوّع مقصود، والغايات الضمنية في كل عمل واسعة جداً، لأنه من غير الصحيح أن تكون اللوحة أو المنحوتة بلا هدفٍ أو مقولةٍ ما.

### تقنيات وخامات متعددة

في اللوحات يستخدم الفنان ألوان الزيتي والمائي والإكريليك مُضافاً إليها الرصاص، لكنه يبني اختياراته بالاعتماد على ما يُناسب المنحوتة، بمعنى أنها قاعدة للعمل الثاني، في حين يتوقف اختياره للخشب على المُتوفر في مُحيطه، ولأن خشب الزيتون موجودٌ بكثرة حيث يُقيم في طرطوس، طوّعه في منحوتاته، يُضيف: هنا "الشجرة المُباركة تُعطي عملاً جميلاً دائماً، ولا سيما أن جذوعها مليئة بالتعرقات التي تظهر في القطع النحتية بشكلٍ لافت، كذلك استخدمتُ خشب السنديان والبلوط والرمان"، وما يُمكن الإشارة إليه في هذا السياق، اهتمامه بخلفية اللوحات التي أعطت بُعداً وقراءةً مختلفين عن المنحوتة، تحديداً مع تركيزه على اللونين الأخضر والأزرق فيها، بينما يُمكن رؤية المنحوتة من مُختلف الجهات باللون البني.

### قواعد فنيّة

يعتني التشكيلي بقواعد فنيّة لطالما عُرِفت عنه، في مُقدمتها الاختزال والتضمين، القادرَين على الذهاب بالمتلقي إلى مساحاتٍ رحبة بالدلالات والإشارات، من ذلك منحوتتُه / لوحته عن جسدٍ على هيئة تجويف مائلٍ، يبرز منه رأسان صغيران، كأنّ الذين نحبهم ينبتون من صدورنا، وفي عملٍ ثانٍ يخرج جسدٌ من عنق، وفي ثالث كائنٌ يضم جناح طائر وذيل سمكة ورأساً بشرياً، وفي رابع ينشق طيرٌ من جذعٍ بفمٍ مفتوح، كما لو أن الكائنات تتخلى عن أبدانها ليختلط الريش بالزعانف والمفاصل، فتصبح حرةً من قيود الصياغة الأولى، لكنها لن تكون بلا معاناةٍ مهما تمرّدت وتحوّلت.

### بساطة وغموض معاً

يجمع حمود في أعماله بين البساطة والغموض في آنٍ معاً، ففي حين تبدو بعضها واضحة وقابلة لتعدد القراءات، تأتي أخرى فلسفية مُبهمة ومُحمّلة بأفكار ومقاصد مُختلطة، تتجاوز الهم الشخصي نحو العام، مع أنه لا يبتعد عما نعرفه في التاريخ والعمارة والتراث الشعبي، وهو ما يجعله تشكيلياً مُتمكناً، أنشأ هويته الخاصة، بل إن تجربته في التوليف بين اللوحة والمنحوتة، نتيجة لممارسة وتجريب وإجادة، اكتسبها عبر الزمن والعمل، فهو كما يُؤكد أقدم نحاتٍ في طرطوس، عرض فيها أول مرة عام ١٩٦٩.

## اقتصاد السلام .. معركة البناء والإعمار

**يسرى المصري**

وما أدراك ما ذكرى معركة "ردع العدوان" وتحقيق التحرير، إنها البداية الحقيقية لعنوان عريض لميلاد سوريا الجديدة، وميلادِ اقتصاد السلام ..

ربما لا يزال الطريق طويلاً أمام التعافي الاقتصادي الكامل لسوريا، ولكن المعركة الحقيقية الآن هي معركة البناء والإعمار. وإنَّ إنجازات العام الأول تثبت أن تحرير الأرض كان الخطوة الأولى الضرورية لتحرير الاقتصاد من استنزاف النظام الفاسد. والذكرى السنوية لمعركة "ردع العدوان" ليست فقط احتفالاً بالتحرير السياسي، بل هي تأكيد على أنّ الإرادة الشعبية التي حررت الأرض قادرة على تحرير الاقتصاد وبناء سوريا جديدة مزدهرة.

واليوم نعيش مرحلة اقتصاد السلام وهي ليست مجرد توقف للحرب، بل تحول جذري في نموذج الاقتصاد الوطني من اقتصاد قائم على الاستنزاف والتفكك إلى اقتصاد قائم على البناء والتكامل. الدول التي تستثمر في هذا التحول بشكل استباقي تحقق معدلات نمو تصل إلى ٧-٨% خلال السنوات الخمس الأولى , لقد أصبحنا قادرين على وضع خريطة جديدة والانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد الإنتاج والتنمية، ما يجعل هذه المعركة تحمل الكثير من الفوائد والتحولات الإيجابية التي تنعكس على معيشة المواطن السوري كتحويل الانفاق باتجاهات تنموية جديدة كالصحة والتعليم والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية وزيادة الرواتب والدخل .

والتحرير.. كانت من أهم ثماره عودة الاستقرار المالي والنقدي وتوقف نزيف العملات الأجنبية وعودة الثقة بالعملة المحلية والنظام المصرفي.

ورغم أننا نحتفل بالعام الأول من التحرير وعلينا الكثير من الأعمال والأعباء لكن البوادر الطيبة تظهر عبر عودة بيئة الأعمال مع زوال العقبات الأمنية والبيروقراطية.

وانتعاش سوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل عماد الاقتصاد وأيضاً جذب الاستثمارات حيث يصبح الاقتصاد أكثر جاذبية مع استقرار الأوضاع.

وتمثل المرحلة الحالية فرصة تاريخية للانتقال من اقتصاد الحرب الذي استنزف موارد البلاد لعقود، إلى اقتصادٍ تنموي يعتمد على الشفافية والمحاسبة والكشف عن الموارد الحقيقية للبلاد وإدارة الموارد المتبقية،

والاستفادة من الموارد البشرية واستعادة الكفاءات السورية وتشجيع العودة الآمنة لأصحاب الخبرات.

وأضف الى ذلك إعادة الإعمار المستدام وبناء اقتصاد متنوع.. فطوبى للسوريين .

## سوريا تتسلم رئاسة مجلس وزراء الإعلام العرب

## «جبلة تكرم شهداءها».. المدرج الروماني يشهد الفعالية الأضخم لهذا العام

**الحرية – آلاء هشام عقدة**

أقيم في مدرج جبلة الروماني مساء اليوم تكريم مهيب وفاءاً لتضحيات الشهداء وذلك ضمن فعالية "جبلة تكرّم شهداءها"، وتأتي هذه المبادرة مع اقتراب ذكرى تحرير سوريا وتقديراً لتضحيات الشهداء ووفاءً لعائلاتهم وتضحياتهم وتأكيداً على أن دماء الشهداء ستبقى منارة تضيء طريق الوطن لبناء سوريا.

محافظ اللاذقية محمد عثمان وجه في كلمته رسالة لأسر الشهداء بأن دماء الشهداء لن تذهب سدى بل هي لبناء سوريا الحضارة، وواجب علينا تكريم هؤلاء الشهداء.

من جهته بيّن المهندس ياسر الحموي رئيس مجلس مدينة جبلة لـ "الحرية" أن اختيار المدرج الروماني لتتم فيه هذه الفعالية له أثر تاريخي مهم.

| تفاصيل أكثر على الموقع

### الحمامات الأثرية في طرطوس..
## امتداد للحضارات العمرانية العتيقة

**الحرية – ثناء عليان**

شكلت الحمامات الأثرية خلال الفترة الإسلامية في محافظة طرطوس واحدة من أهم المعالم في المواقع الأثرية الممتدة على مساحة المحافظة، والتي تم الكشف عن العديد منها وتوثيقها، إذ تعتبر جزءاً من تاريخها وحضارتها العمرانية، وتعكس امتداد الحضارات المتعاقبة التي مرت بها مثل الفينيقية والرومانية والبيزنطية والإسلامية. ولهذه الحمامات أهمية كبيرة في سياق التراث الثقافي والمعماري في المنطقة حسب ما أكد رئيس دائرة آثار طرطوس المهندس مروان حسن ومنها: الحمام الشعبي

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية alhurriyah.sy
صحيفة إلكترونية تخصصية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يسرى المصري | أمينا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد